القسم الأول

الدراسة

وتحوي أربعة فصول:

الفصل الأول: سيرة المؤلف وحياته.

الفصل الثاني: عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله

الفصل الثالث: مؤلفاته.

الفصل الرابع: كتابه: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول

(سيرة المؤلف وحياته)

وفيه :

١ – مدخل في مصادر ترجمته.

٢ – اسمه وكنيته ولقبه وأسرته.

٣ – مولده.

٤ – نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل بها.

٥ – تلاميذه.

٦ – وفاته.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الأول
(سيرة المؤلف وحياته)

* مدخل: (في مصادر ترجمته):

عشت مع كتاب (الصعقة الغضبية) قرابة ست سنوات، وأعطيته ما يستحقه من الوقت والجهد والتحقيق والتعليق على حسب الطاقة، وكنت أنوي عمل الشيء نفسه مع ترجمة الطوفي وسيرته الذاتية، فأبسط القول في ذلك ما وسعني البسط، فقد وجدت مادة غزيرة تعين على ذلك، وشخصية قد شغلت الناس من عدة جوانب؛ مما يجعلها مادة دسمة للحديث. ولكني بعد هذه الصحبة الطويلة للطوفي وجدته قد خدم في جانب السيرة الذاتية خدمة جيدة لا مزيد عليها خصوصًا من بعض الدارسين المعاصرين[1]، وأخص منهم: الدكتور مصطفى زيد، في كتابه القيّم عن الطوفي، المعنون بـ (المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي). والدكتور إبراهيم بن عبد الله آل إبراهيم، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (شرح مختصر الروضة). والدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي، في مقدمة تحقيقه للكتاب المتقدم نفسه. والدكتور سالم بن محمد القرني، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية) (دكتوراه لم تطبع)، والدكتور كمال محمد محمد عيسى، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية) (ماجستير لم تطبع). والدكتور حمزة بن حسين الفعر، في مقدمة

(١) أسماء الكتب التي سترد منها ما هو مطبوع، ومنها رسائل ماجستير ودكتوراه لم تطبع بعد، وسأفصّل ذلك في فهرس المراجع.

تحقيقه لكتاب: (سواد الناظر وشقائق الروض الناضر) للقاضي علاء الدين الكناني (دكتوراه لم تطبع). والدكتور مصطفى عليان، في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس). والباحث عصام سيد أحمد السيد عامرية في رسالته للماجستير (لم تطبع) بعنوان: الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتابه: الصعقة الغضبية. والدكتور عبد القادر حسين في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الإكسير في علم التفسير)، والدكتور أحمد حجازي السقا في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (الانتصارات الإسلامية)، والدكتور علي البواب في مقدمة تحقيقه لكتابي الطوفي: (تفسير سور: ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق)، و(إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)[1]. والمستشرق الألماني فولفهارت هاينريشس في مقدمة تحقيقه لكتاب الطوفي: (عَلَم الجَذَل في عِلْم الجدل). والشيخ أحمد بن عبد الرحيم السايح في مقدمة تحقيقه لرسالة صغيرة للطوفي في رعاية المصلحة.

هذه أبرز الدراسات المعاصرة التي كتبت عن الطوفي بصورة مفصلة، وهناك دراسات أخرى تناولت شيئًا من حياته بإيجاز، وهي إما مقالات في مجلات، أو فقرات قصيرة في كتب أصولية أو فقهية عامة[2].

---

(١) منشور في مجلة البحوث الإسلامية بالرياض، العدد ٣٦/ ١٤١٣هـ، ولم يطبع في كتاب حتى الآن.

(٢) انظر منها على سبيل المثال: جلاء العينين للألوسي، ومجموعة الرسائل الأصولية للقاسمي، والمدخل إلى مذهب الإمام أحمد ابن حنبل لابن بدران. . . . ومصادر التشريع الإسلامي لعبد الوهاب خلاف، وتعليل الأحكام لمصطفى شلبي، وابن حنبل لأبي زهرة، وتاريخ العراق بين احتلالين لعباس عزاوي، وأصول الفقه ـ تاريخه ورجاله لشعبان إسماعيل، ومصادر التشريع الإسلامي لشعبان إسماعيل، ومناهج التفسير في الفقه الإسلامي لعبد الحميد متولي، والفتح المبين في طبقات الأصوليين للمراغي، والأعلام للزركلي ٣/ ١٨٩، ١٠/ ١٠١، ومعجم المؤلفين لكحالة ٤/ ٢٦٦، وكشف الظنون، وإيضاح المكنون، وهدية العارفين، في أكثر من ثلاثين موضعًا فيهن. وروضات الجنات للخوانساري، وأعيان الشيعة للعاملي. هذا بالنسبة لما كتب عنه في بعض الكتب، أما =

أما ما كتب عن الطوفي قديمًا من معاصريه أو المتأخرين عنه بقرن أو قرنين أو ثلاثة تقريبًا فهو كثير، ولكن أغلبه موجز ومكرر، ومن أبرز ذلك ما كتبه هؤلاء :

البرزالي (٧٣٩هـ) ـ شيخ الطوفي ـ في كتابه : المقتفى (مخطوط ج٢ ورقة ٢٤٧). والذهبي (٧٤٨هـ) في كتابيه : ذيل تاريخ الإسلام (مخطوط ورقة ٤٠/ أ)، وذيل العبر ص ٨٨. وعز الدين بن جماعة (٧٦٧هـ) في كتابه : التعليقة في أخبار الشعراء (مخطوط ورقة ١٢٨/ أ). (وهؤلاء الثلاثة معاصرون له، وقد ذكروا أنهم قد رأوه وقابلوه).

والصفدي في كتابه أعيان العصر (ورقة ٣/ ١١)، واليافعي في مرآة الجنان ٤/ ٢٥٥، وابن رجب في ذيل طبقات الحنابلة ٢/ ٣٦٦، وابن حجر في الدرر الكامنة ٢/ ٢٤٩، وابن مفلح في المقصد الأرشد ١/ ٤٢٥، والسيوطي في بغية الوعاة ١/ ٥٥٩، والعليمي في كتابيه : الأنس الجليل ٢/ ٢٥٧، والمنهج الأحمد ٤١٧، وابن العماد في الشذرات ٦/ ٣٩.

* * *

*** اسمه وكنيته ولقبه ونسبه وأسرته :**

اسمه : سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد، الطوفي، الصرصري، البغدادي، الحنبلي. هكذا تتفق على اسمه أغلب الكتب التي ترجمت له. وزاد ابن حجر في الدرر الكامنة له جدًّا ثالثًا بعد جده سعيد، فقال : ابن الصفي المعروف بابن أبي عباس. وفي نسخة من نسخ الدرر الخطية

= المقالات والبحوث التي في مجلات فمنها : (العمل بالمصلحة، للدكتور عبد العزيز الربيعة. بحث في مائة صفحة منشور في مجلة كلية الشريعة بالرياض العدد العاشر)، (تفسير القرآن الحكيم، لمحمد عبده. مقال في مجلة المنار، المجلد السابع)، (شخصية الطوفي، لتوفيق الفكيكي، مقال في مجلة رسالة الإسلام بمصر، العدد الثالث رمضان ١٣٦٩هـ)، (التراث والتجديد، لمحمد أحمد خلف الله، مقال في مجلة المستقبل العربي، العدد ٢٨، يونيو ١٩٨١م) وغيرها.

مثبتة في الحاشية ما يشير إلى أن: (الصفي) لقب لجده سعيد وليس جدًّا ثالثًا. وجعل العليمي في الأنس الجليل والده (عبد الله).

* * *

كنيته: أشهر كنية له يتفق عليها الجميع هي: أبو الربيع. وربما كانت: (ابن أبي عباس) التي ذكرها ابن حجر كنية له وليس لجده. وقد ذكر صاحب جلاء العينين ص ٣٦ أنه يعرف بـ (ابن البوقي). وقد وهم الدكتور سالم القرني ص ٤٣ فنسب ذلك في الحاشية إلى ابن رجب في ذيل الطبقات، مع أن ابن رجب قد ذكر (ابن البوقي) في سياق حديثه عن أحد شيوخ الطوفي وليس عن الطوفي نفسه، حيث قال: «وقرأ الفقه بها ـ أي بصرصر ـ على الشيخ زين الدين علي بن محمد الصرصري الحنبلي النحوي. ويعرف بابن البوقي وكان فاضلاً صالحًا». فـ (ابن البوقي) إذن لقب للشيخ وليس للطوفي. ولعل صاحب جلاء العينين قد وهم في ذلك، لأنه قد انفرد بذكر (ابن البوقي) منسوبة صراحة للطوفي، ولم أرها عند غيره. وانفرد صاحب إيضاح المكنون ١/ ٤٤٣، وهدية العارفين ١/ ٤٠٠ بتكنيته بـ (ابن السوقي). وهي غريبة ولعلها محرفة.

* * *

لقبه: أشهر ألقابه (نجم الدين)، بالإضافة إلى الألقاب المرتبطة بنسبته إلى المدن التي عاش فيها أو مَرّ بها مثل: الطوفي، والصرصري، والبغدادي، والقوصي، والقدسي، والمقدسي، والحنبلي (مذهبًا).

أما الطوفي: فهي نسبة إلى قريته الأولى التي ولد بها وهي (طُوْفَىٰ) أو (طُوْف) وهي قرية من أعمال (صرصر). وصرصر: قريتان من سواد بغداد وهما: صرصر العليا، وصرصر السفلى. وبين السفلى وبغداد قرابة فرسخين، وهما على ضفة نهر عيسى، في طريق الحاج من بغداد، وكانت تسمى قديمًا: قصر الدير، أو صرصر الدير[1]. وإلى صرصر ينسب فيقال: الصرصري. وقد وردت (الطوفي)

---

(١) انظر: معجم البلدان ٣/ ٤٠١، ومراصد الاطلاع ٢/ ٨٣٨.

في الأنس الجليل، وكشف الظنون محرفة إلى: (الطوخي) بالخاء المعجمة.

وانفرد اليافعي في مرآة الجنان بتلقيبه بـ(النسفي). وهذه النسبة غريبة لأنها تعني نسبته إلى بلدة (نسف) من بلاد ما وراء النهر. ولم أجد في سيرته ما يدل على وروده على هذه البلدة، حيث إن رحلاته معروفة ومحددة كما سيأتي.

* * *

أسرته: لم تسعفنا المراجع بأي شيء عن أسرته، سوى إشارة صغيرة وردت عند الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام، وابن حجر في الدرر الكامنة، وهي أن والده عاش بعده سنوات.

* * *

مولده: اختلف في سنة مولده على قولين مشهورين:

الأول: قول ابن رجب في الذيل أنه ولد سنة بضع وسبعين وستمائة. وتبعه في ذلك العليمي في الأنس الجليل، وابن العماد في الشذرات. وقد مال إلى هذا الرأي ورجحه من المحققين المحدثين: مصطفى زيد، وكمال محمد عيسى، وإبراهيم آل إبراهيم، وإبراهيم الإدكاوي، وعلي البواب، ومصطفى عليان. وقد رجحوا هذا الرأي بأدلة كثيرة.

الثاني: قول ابن حجر في الدرر الكامنة أنه ولد سنة ٦٥٧هـ. وقد مال إلى هذا الرأي ورجحه من المحققين المحدثين: حمزة الفعر، وسالم القرني، وعصام سيد أحمد عامرية، وقبلهم: عمر رضا كحالة، وخير الدين الزركلي. وقد رجحوا هذا الرأي بأدلة كثيرة، خصوصًا: حمزة الفعر، وسالم القرني.

وقد كدت أميل إلى الرأي الثاني وهو الوارد في نسخة الدرر الكامنة المطبوعة، وهو عام (٦٥٧هـ) لولا عثوري على دليلين قويين عند اثنين من معاصريه يرجحان الرأي الأول وهو رأي ابن رجب.

أولها: الذهبي، حيث نص في كتابيه: ذيل العبر ص ٨٨، وذيل تاريخ الإسلام (ورقة ٤٠/ أ) على أن الطوفي مات كهلاً في بلد الخليل سنة ٧١٦هـ. والكهل عند أهل اللغة هو من ناهز الأربعين، وقيل فوق الثلاثين ودون الخمسين.

وثانيهما: عز الدين ابن جماعة: فقد نص في كتابه: التعليقة في أخبار الشعراء (ورقة ١٢٨/ أ) على أن الطوفي مات في مدينة الخليل في شهر رجب سنة ٧١٦هـ عن نيفٍ وأربعين سنة.

والنيف عند أهل اللغة من الواحد إلى الثلاثة. ومعنى ذلك أن الطوفي ولد في سنة ٦٧٥هـ تقريبًا بحيث يصبح عمره إحدى وأربعين أو ثنتين وأربعين سنة تقريبًا؛ لأن وفاته متفق عليها كما سيأتي وربما كان ما عند ابن حجر هو (٦٧٥هـ) فصحفت في النسخ أو الطباعة إلى (٦٥٧هـ) بتحريك السبعة مكان الخمسة، وحينئذ ينسجم الرأيان ويصبحان رأيًا واحدًا لا معارض له.

* * *

*** نشأته ورحلاته وشيوخه في كل مدينة يحل بها:**

تجمع المصادر التي كتبت عنه على أنه ولد بقريته (طوفى) ونشأ بها نشأته الأولى وحفظ بها (مختصر الخرقي) في الفقه، و(اللمع) في النحو لابن جني. وكان يتردد على البلدة المجاورة (صرصر) ويقرأ على علمائها، ومن العلماء الذين قرأ عليهم بها:

١ ـ الشيخ زين الدين علي بن محمد الصرصري الحنبلي النحوي، المعروف بـ(ابن البوقي). وكان فاضلاً صالحًا، وقد درس عليه الفقه. ذكره ابن رجب في الذيل، وابن حجر في الدرر، وابن مفلح في المقصد، وابن العماد في الشذرات.

ولا أعرف عنه أكثر من هذا.

* ثم رحل الطوفي إلى بغداد ـ حاضرة العلم ـ فدخلها سنة ٦٩١هـ، وقرأ بها على مجموعة من الشيوخ ومنهم:

٢ ـ تقي الدين الزريراني: (٦٦٨ ـ ٧٢٩هـ) نسبة إلى (زريران) قرية قرب بغداد، وأغلب المراجع تثبته هكذا (الزريراتي) بالتاء تصحيفًا. وهو: أبو بكر عبد الله بن محمد بن أبي بكر الزريراني البغدادي الحنبلي، فقيه العراق، والمرجع في فقه المذاهب بما فيها مذهب الشيعة الرافضة، ولي القضاء، ودرّس بالبشيرية والمستنصرية من مدارس بغداد. لازمه الطوفي ببغداد وأخذ عنه الفقه، وحفظ (المحرر) وبحثه عليه. ذكره ابن رجب وابن حجر وابن مفلح وابن العماد، والذين ترجموا للطوفي من المحدثين. (له ترجمة في الدرر الكامنة ٢/ ٣٩٤، وشذرات الذهب ٦/ ٨٩) وغيرهما.

٣ ـ أبو عبد الله محمد بن الحسين الموصلي: (. . . ـ ٧٣٥هـ) النحوي، إمام في القراءات والنحو والعروض، قرأ عليه الطوفي العربية والتصريف. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر وابن مفلح وابن العماد، والذين ترجموا له من المعاصرين. (له ترجمة موجزة في بغية الوعاة ١/ ٩٥).

٤ ـ النصر الفاروقي، أو الفاروثي: (. . . ـ ٧٠٦هـ) نصير الدين أبو بكر عبد الله بن عمر بن أبي الرضى الفارسي، الفاروثي: نسبة إلى قرية (فاروث) من أعمال شيراز، كما ذكر ابن العماد في الشذرات ٦/ ١٣. من كبار الشافعية في بغداد. قرأ عليه الطوفي الأصول. ذكره ابن رجب وابن مفلح وابن العماد، وغيرهم، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في الدرر الكامنة ٢/ ٣٨٦، وشذرات الذهب ٦/ ١٣) وغيرهما.

٥ ـ الرشيد بن أبي القاسم: (٦٢٣ ـ ٧٠٧هـ) رشيد الدين أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن عمر بن أبي القاسم البغدادي الحنبلي، مسند العراق، ومن أفاضل البغداديين وأعيانهم. سمع منه الطوفي الحديث. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد الأرشد ٢/ ٤٢٤ وحاشيته، وشذرات الذهب ٦/ ١٥) وغيرهما.

٦ ـ إسماعيل بن الطبال: (٦٢١ ـ ٧٠٨هـ): عماد الدين أبو الفضل، إسماعيل بن علي بن أحمد بن إسماعيل بن حمزة المبارك الأزجي الحنبلي، شيخ الحديث بالمدرسة المستنصرية. أخذ عنه الطوفي الحديث. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر وابن مفلح وابن العماد، وغيرهم، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد الأرشد ١/ ٢٥٦ وحاشيته، وشذرات الذهب ٦/ ١٦) وغيرهما.

٧ ـ المفيد الحراني: (. . . ـ ٧٠٠هـ) مفيد الدين أبو محمد عبد الرحمن بن سليمان بن عبد العزيز الحربي، الضرير، معيد الحنابلة بالمستنصرية. أخذ عنه الطوفي الحديث، ذكره ابن رجب، وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد ٢/ ٨٩ وحاشيته، والشذرات ٥/ ٤٥٧) وغيرهما.

٨ ـ أبو بكر القلانسي: (٦٤٠ ـ ٧٠٤هـ) جمال الدين أحمد بن علي بن عبد الله بن أبي البدر القلانسي الباجسري البغدادي الحنبلي، محدث بغداد ومفيدها. أخذ الطوفي عنه الحديث، وأجازه، وروى عنه حديثًا في الصعقة الغضبية (ص ٢٣٨). ذكره ابن رجب وبعض المعاصرين. (له ترجمة في المقصد ١/ ١٤٥ وحاشيته، والشذرات ٦/ ١٠) وغيرهما.

٩ ـ أبو نصر بن عكبر: (٦٤٠ ـ ٧٣٥هـ) نصير الدين أحمد بن عبد السلام ابن تميم بن أبي نصر بن عبد الباقي بن عكبر العمري البغدادي الحنبلي، أخذ عنه الطوفي الحديث وأجازه وروى عنه الحديث المشار إليه في الترجمة السابقة في الصعقة الغضبية (ص ٢٣٨). ولم أجد أي إشارة لتتلمذه عليه عند أحد ممن ترجموا له. (ترجم له ابن حجر في الدرر ١/ ١٨٢، وابن العماد في الشذرات ٦/ ١٠٩).

١٠ ـ ابن عصمة أو عصية أو عصبة: (. . . ـ ٧٢٠هـ تقريبًا) جمال الدين أحمد بن حامد البغدادي الحنبلي القاضي، المعروف بـ (ابن عصمة، أو عصية أو عصبة). قال عنه الطوفي: «حضرت درسه وكان بارعًا في التفسير والفقه والفرائض، وكان في معرفة القضاء والأحكام أوحد عصره» ولي القضاء بالجانب

الشرقي ببغداد، ودرس بمدرسة الحنابلة ثم عزل عنها ونالته محنة، ثم أعيد للتدريس. لم يذكره أحد من المتقدمين ضمن شيوخ الطوفي عند ترجمتهم للطوفي. وإنما ذكروا ما قاله الطوفي فيه عندما ترجموا له هو.

أما المعاصرون فقد ذكره منهم: إبراهيم آل إبراهيم، وعصام عامرية. (ترجم له ابن رجب في الذيل ٢/ ٣٧٣، وابن مفلح في المقصد ١/ ١٤٦، وابن العماد ٦/ ٥٣).

١١ ــ يوسف بن عبد المحمود بن البَنِّي: (. . . ـ ٧٢٦هـ) جمال الدين يوسف بن عبد المحمود بن عبد السلام بن البتّي البغدادي الحنبلي، الفقيه النحوي، قال فيه الطوفي: «استفدت منه كثيرًا، وكان نحوي العراق ومقرئه، عالمًا بالقرآن والعربية والأدب، وله حظ في الفقه والأصول والفرائض والمنطق». نالته في آخر عمره محنة بسبب موافقته لشيخ الإسلام ابن تيمية في بعض المسائل. كان معيدًا في المدرسة المستنصرية ببغداد. لم يذكره أحد من المتقدمين ضمن شيوخ الطوفي عند ترجمتهم للطوفي، لكنهم نقلوا كلام الطوفي عنه عند ترجمتهم له هو. وقد ذكره ضمن شيوخه من المعاصرين: إبراهيم آل إبراهيم، وعصام عامرية. (ترجمته في الذيل ٢/ ٣٧٩، والمقصد ٣/ ١٤٠، ١٤٢، والشذرات ٦/ ٧٤) وغيرها.

١٢ ـ مسعود بن تركي القرامي: ذكره الطوفي في كتابه (الإكسير ٨٩) بقوله: «قال لي شيخنا: مسعود بن تركي القرامي: أكثر الأسماء حروفًا (فوعيلانة) وهي ثمانية أحرف بزيادتها. وحكاه عن شيخه ابن فزان النحوي». ولم يذكر أحد من المتقدمين أو المعاصرين هذا الشيخ ضمن شيوخ الطوفي ما عدا الدكتور مصطفى عليان في مقدمة تحقيقه لموائد الحيس. ولم أعثر على مزيد من

المعلومات عن هذا الشيخ. والذي يظهر لي أن الطوفي قد درس عليه العربية في بغداد؛ لأنه ذكره في (الإكسير) وهو من كتبه المتقدمة. هذا ما لديَّ من معلومات عن شيوخه في بغداد.

* * *

* **أما محطته التالية بعد بغداد فهي: (دمشق):**

وقد دخلها سنة ٧٠٤هـ كما قال ابن رجب ومن جاء بعده، وقد اشتهرت دمشق في تلك الحقبة بعلماء كبار، وبمدارس مشهورة، وقد التقى الطوفي علماءها وتتلمذ على عدد منهم، لكنه لم يطب له المقام بها، بدليل أنه غادرها في العام التالي، كما هجا أهلها ببعض شعره، وهجاؤه لهم ورحيله بعد عام دليل على عدم ارتياحه في دمشق، وربما كان قد وقع له في دمشق مشكلة لم يكتب عنها أحد من مؤرخيه. وقد أورد شعره في هجاء دمشق ابن جماعة في التعليقة وابن حجر في الدرر وعبد الله التركي وسالم القرني، ومصطفى عليان وغيرهم. وقد اكتفوا بإيراد أربعة أبيات منها ما عدا ابن جماعة فقد أورد منها أحد عشر بيتًا كتبها من لسان الطوفي نفسه، وقال في آخرها: وفيها طول. مما يدل على أنها أطول من ذلك وقد وردت مصحفة ومختلة الوزن في أغلب المراجع فأصلحها الدكتوران التركي وعليان عندما أورداها.

ومن العلماء الذين تتلمذ عليهم الطوفي في دمشق:

١٣ ـ شيخ الإسلام ابن تيمية: (٦٦١ ـ ٧٢٨هـ) تقي الدين أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام بن تيمية الحراني الدمشقي الحنبلي، ناصر السنة وقامع البدعة، وإمام عصره بلا منازع في مختلف علوم الشريعة والفرق والمذاهب، والمجاهد بالقلم واللسان والسيف والسنان، تعرض لمحن كثيرة، وسجن أكثر من مرة، ولكنه ظل طودًا شامخًا إلى أن مات في السجن، مؤلفاته

فاقت الوصف في الكم والكيف. لقيه الطوفي بدمشق وأخذ عنه، ذكر ذلك ابن رجب، وابن العماد، والألوسي في جلاء العينين ص ٣٦ وغيرهم والذين ترجموا للطوفي من المعاصرين، وقد كان الطوفي معجبًا بابن تيمية موقرًا له معتدًّا ومعتزًّا بالأخذ عنه، وقد ذكر ذلك في كثير من كتبه، ومن ذلك قوله في شرح مختصر الروضة ١/ ٢١٨ (تحقيق د. التركي): «وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه، وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منشئها، في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا؟ واستفتي فيها شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية بالقاهرة أيده الله تعالى. فأجاب فيها بما ملخصه أنهم مكلفون بها بالجملة...». وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه ٣/ ٢١٤: «وقد صنف شيخنا تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية حرسه الله تعالى[1] كتابًا بناه على بطلان نكاح المحلل، وأدرج فيه جميع قواعد الحيل وبيّن بطلانها بأدلته على وجه لا مزيد عليه». وقال في موضع آخر من الكتاب نفسه ٣/ ٦٢٨: «وفي عصرنا من هذا القبيل شيخنا الإمام العالم العلامة تقي الدين أبو العباس أحمد بن تيمية الحراني حرسه الله تعالى، فإنه لا يتوقف في الفتيا على ما صححه الأصحاب من المذهب، بل يعمل ويفتي بما قام عليه الدليل عنده، فتكون هذه فائدة خاصة بمذهب أحمد...». وقال في كتابه: عَلَم الجذل في عِلْم الجدل ص ٢٢٢ (تحقيق فولفهارت) ـ في قضية خلافية بين السنة والشيعة، مؤيدًا فيها مذهب أهل السنة ـ «وقد صحح الحديث بذلك أبو جعفر الطحاوي، والقاضي عياض، فيما حكاه شيخنا أبو العباس أحمد بن تيمية في قاعدة الخوارق». وانظر: رسالة عصام عامرية ص ٦٢. وقد نقل ابن

---

(١) في نسخة شرح مختصر الروضة (تحقيق د. التركي): عبارة (رحمه الله تعالى). وقد صححتها إلى (حرسه الله تعالى) نقلاً من نسخة من الكتاب نفسه بتحقيق د. آل إبراهيم ١/ ٤٥ وهي أولى وأظهر؛ لإن الطوفي مات قبل ابن تيمية.

حجر عند ترجمته لابن تيمية في الدرر الكامنة ١/ ١٦٣، كلامًا للطوفي في شيخه ابن تيمية وهو قوله: «قال الطوفي: سمعته يقول: من سألني مستفيدًا حققت له، ومن سألني متعنتاً نقضته فلا يلبث أن ينقطع فأكفي مؤنته». ونقل الشيخ عبد الرحمن بن قاسم في مقدمته لفتاوى ابن تيمية (١/ جـ) كلامًا للطوفي في شيخه ابن تيمية وهو قوله: «كأن العلوم بين عينيه يأخذ ما يشاء ويذر ما يشاء، وعُرضتْ عليه أبيات فثنى رجليه وأجاب عنها بمائة وتسعة أبيات، ويجيب في القعدة الواحدة بعدة كراريس». وهذا النص يوجد بصورة قريبة من هذا في الدرر الكامنة ١/ ١٦٦، لكني لم أتأكد من نسبة ابن حجر إياه للطوفي. كما يوجد هو والذي قبله عند سالم القرني.

هذا ما يخص تتلمذ الطوفي على ابن تيمية وإعجابه به، ومن الغريب أن العلماء يذكرون أن ابن تيمية قد تتلمذ على الطوفي ودرس عليه العربية، قال ابن رجب في الذيل (٢/ ٣٨٨) «وقرأ ــ أي ابن تيمية ـ في العربية أيامًا على سليمان ابن عبد القوي». وعلى هذا فإن كل واحد منهما تلميذ وشيخ للآخر. (ولابن تيمية ترجمة، بل تراجم في عدة كتب. وانظر: المقصد الأرشد ١/ ١٣٢ وحاشيته).

١٤ ـ القاضي تقي الدين سليمان بن حمزة: (٦٢٨ ـ ٧١٥هـ): أبو الفضل سليمان بن حمزة بن أحمد بن قدامة المقدسي الصالحي الحنبلي، مسند الشام. أخذ الطوفي عنه الحديث. ذكر ذلك ابن رجب وابن حجر وابن العماد وغيرهم، ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في المقصد ١/ ٤١٢ وحاشيته، والشذرات ٦/ ٣٥). وغيرهما.

١٥ ـ الحافظ المزِّي: (٦٥٤ ــ ٧٤٤هـ): أبو الحجاج جمال الدين يوسف ابن عبد الرحمن بن يوسف المزِّي الشافعي. منسوب إلى (المزَّة) بلدة قرب دمشق، وفيها نشأته، وهو محدّث الديار الشامية في عصره، وصاحب كتاب (تهذيب الكمال). أخذ عنه الطوفي الحديث بدمشق وقد ذكره ونقل عنه في كتابه: الإكسير ص ١٢٤. ذكر تتلمذه عليه ابن رجب وابن العماد وغيرهما،

ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في الدرر الكامنة ٥/ ٢٣٣، وشذرات الذهب ٦/ ١٣٦) وغيرهما.

١٦ ـ الحافظ البرزالي: (٦٦٥ ـ ٧٣٩): علم الدين أبو محمد القاسم بن محمد بن يوسف البرزالي الإشبيلي الدمشقي الشافعي، محدث الشام ومؤرخها، أخذ عنه الطوفي في دمشق، وقد ترجم البرزالي للطوفي في كتابه (المقتفى/ ورقة ٢/ ٢٤٧) فقال: «وفي شهر رجب ـ من سنة ٧١٦هـ ـ توفي الشيخ الإمام العالم الفاضل نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي البغدادي الحنبلي ببلد الخليل عليه السلام، وكان قدم علينا دمشق من العراق، ثم توجه إلى القاهرة وأقام بها مدة، ثم توجه إلى الحجاز وحج وجاور، وكان رجلاً فاضلاً، واتهم في القاهرة بالرفض وعزره القاضي شمس الدين بن الحارثي، وأشهره، وبلغني أنه تاب قبل وفاته من ذلك ومن هجو الناس». هذا ما قاله البرزالي عن تلميذه الطوفي. وقد ذكر تتلمذ الطوفي عليه ابن العماد. ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في: الدرر الكامنة ٣/ ٣٢١، والشذرات ٦/ ١٢٢) وغيرهما

١٧ ـ مجد الدين الحراني: (٦٤٥ ـ ٧٢٩هـ): أبو الفداء إسماعيل بن محمد ابن إسماعيل بن الفراء الحراني الدمشقي الحنبلي، شيخ المذهب في زمنه. حكى ابن العماد ٦/ ٨٩ عن الطوفي أنه قال عن شيخه: «كان من أصلح خلق الله وأدينهم، كأن على رأسه الطير، وكان عالمًا بالفقه والحديث وأصول الفقه والفرائض والجبر والمقابلة». ذكره ابن رجب، ومترجموه من المعاصرين. (له ترجمة في: المقصد ١/ ٢٧٢ وحاشيته. والشذرات ٦/ ٨٩) وغيرهما.

١٨ ـ ابن أبي الفتح البعلي: (٦٤٥ ـ ٧٠٩هـ): أبو عبد الله شمس الدين محمد بن أبي الفتح بن أبي الفضل البعلي الحنبلي المحدث النحوي. قرأ عليه الطوفي في دمشق بعض ألفية ابن مالك. ذكر ذلك ابن رجب وابن مفلح في المقصد. ومترجموه من المعاصرين. (له ترجة في: المقصد ٢/ ٤٨٥ وحاشيته، والشذرات ٦/ ٢٠) وغيرهما.

١٩ ــ عيسى المُطَعِّم: (٦٢٦ ــ ٧١٩هـ): شرف الدين عيسى بن عبد الرحمن بن معالي بن أحمد المقدسي الصالحي الحنبلي، المطعِّم في الأشجار ثم السمسار في العقار، وقد سار إلى بغداد وطَعَّم بستان المعتصم، وهو من كبار المحدثين، وكان أميًّا عاميًّا بعيد الفهم على جودة فيه، وصبر على الطلبة وأقعد آخر عمره. (ذكر ذلك ابن حجر في الدرر ٣/ ٢٨٢، وابن العماد ٦/ ٥٢). ولم أجد أحدًا أشار إلى تتلمذ الطوفي عليه من القدماء والمعاصرين إلا الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام (ورقة ٤٠)، فقد قال في ترجمته للطوفي: «وسمع بدمشق على عيسى المطعّم».

هذا ما توصلت إليه عن شيوخه بدمشق، مع أن إقامته فيها لم تزد على عام.

* * *

* أما **محطته التالية بعد دمشق فهي (القاهرة)**:

وقد دخلها في سنة ٧٠٥ هـ كما قال ابن رجب ومن جاء بعده، وقد علت منزلته في القاهرة لدى الحنابلة وتقدم عند قاضيهم سعد الدين الحارثي، وولاه الإعادة في مدرستيهم المنصورية والناصرية. يقول الكمال جعفر الأدفوي[1]: «كان قاضي القضاة ـ الحارثي ـ يكرمه ويبجله، فرتبه في مواضع في دروس الحنابلة وأحسن إليه، ثم أُوقع بينهما، وكلمه في الدرس كلامًا لا يناسب الأدب، فقام عليه شمس الدين ـ ابن الحارثي ـ وفَوّض أمره إلى بدر الدين بن الحبال ـ أحد النواب ـ فأشهدوا عليه بالرفض فضرب، وتوجه من القاهرة إلى قوص وأقام بها سنين، وفي أول قدومه نزل عند بعض النصارى وصنّف تصنيفًا أنكرت عليه فيه ألفاظًا فغيرها، ولم نر منه بعد ذلك ولا سمعنا شيئًا يشين».

---

(١) انظر: أعيان العصر للصفدي (ورقة ٣/ ١١) والدرر الكامنة ٢/ ٢٥٢، والمصلحة لمصطفى زيد ٧٦.

فهذه القصة وغيرها من القصص المماثلة التي تتحدث عن منزلته العالية في القاهرة أول أمره لدى قاضي الحنابلة، ثم ما طرأ عليها من سوء واتهام بالرفض تشكل مفترق طرق في حياة الطوفي، وتوحي ببدء مرحلة جديدة في حياته تسرب له من خلالها نقد لاذع واتهامات سيئة بالرفض وسب الصحابة وغير ذلك من الأمور التي سيأتي ـ إن شاء الله ـ تفصيلها ومناقشتها. ويظهر من خلالها أن الطوفي قبل وصوله القاهرة، بل قبل هذه الحادثة وما شابهها كان حسن السمعة عطر السيرة عند كل من كتب عنه أو رآه في صرصر وبغداد ودمشق. وقد تعرض في القاهرة للضرب والتعزير والسجن، كما حصل لشيخه ابن تيمية في التاريخ نفسه وفي المدينة نفسها.

وقد كانت فترة إقامته في القاهرة وهي قرابة ست أو سبع سنوات، حيث قد دخلها في سنة ٧٠٥هـ، وغادرها في أواخر سنة ٧١١هـ أو أوائل سنة ٧١٢هـ؛ لأنه ثبت أنه ألف بعض مؤلفاته ـ كما سيأتي ـ في سجن رحبة باب العيد في القاهرة في شهر رجب من سنة ٧١١هـ، وقد توفي شيخه الحارثي الذي سجنه في ١٤/ ١٢/ ٧١١هـ (كما ذكر ابن حجر في الدرر ٥/ ١١٦ ـ ١١٧) فلعله خرج من السجن بعد وفاة شيخه مباشرة ثم غادر القاهرة إلى دمياط ثم قوص كما سيأتي. أقول: لقد كانت فترة إقامته تلك في القاهرة فترة خصبة، ألف فيها عددًا من مؤلفاته، ودرّس في مدارسها. وتتلمذ فيها على مجموعة من الشيوخ، ومنهم:

٢٠ ـ سعد الدين الحارثي: (٦٥٢ ـ ٧١١هـ): القاضي الحافظ مسعود بن أحمد بن مسعود بن زيد بن عياش الحارثي ـ نسبة إلى قرية الحارثية قرب بغداد ـ ثم المصري، أبو محمد وأبو عبد الرحمن، كان سنيًّا أثريًّا متمسكًا بالحديث.

دَرّس بالمنصورية والصالحية وجامع الحاكم، وولي القضاء في يوم الثلاثاء ٣/ ٣/ ٧٠٩هـ من قبل المظفر بيبرس، ورأس الحنابلة. وقد تتلمذ عليه الطوفي في القاهرة. وأكرمه وقَرّبه حتى حدث بينهما ما حدث مما سبقت الإشارة إليه قبل قليل، وسيأتي مفصلاً بحول الله في الحديث في عقيدة الطوفي. وقد ذكر تتلمذه عليه ابن رجب وابن مفلح وابن العماد، ومترجموه من المعاصرين. (وللحارثي ترجمة في: الذيل ٢/ ٣٦٢، والدرر ٥/ ١١٦، والشذرات ٦/ ٢٨ وغيرها).

٢١ ـ الحافظ الدمياطي: (٦١٣ ـ ١٥/ ١١/ ٧٠٥هـ): شرف الدين أبو محمد عبد المؤمن بن خلف بن أبي الحسن بن شرف الدين بن الخضر الدمياطي المصري الشافعي. المعروف بابن الجامد، كان جميل الصورة حسن الهيئة ويضرب به المثل في ذلك. سمع منه الطوفي بالقاهرة أول وصوله؛ لأن وفاته في آخر العام الذي وصل فيه الطوفي. وقد ذكر تتلمذه عليه ابن رجب وابن العماد وغيرهما، ومترجموه من المعاصرين. (وللدمياطي ترجمة في: الدرر الكامنة ٣/ ٣٠، والشذرات ٦/ ١٢ وغيرها).

٢٢ ـ أبو حيان النحوي: (٦٥٤ ـ ٧٤٥هـ): أثير الدين محمد بن يوسف ابن علي بن يوسف بن حيان الغرناطي الأندلسي المصري الشافعي، شيخ النحاة والمفسرين في زمانه، وصاحب المؤلفات المشهورة: مثل تفسيره البحر المحيط، وارتشاف الضرب، والتذييل والتكميل، وهما في النحو. قرأ عليه الطوفي في القاهرة مختصره لكتاب سيبويه. ذكر ذلك ابن رجب وابن مفلح وابن العماد وغيرهم، ومترجموه من المعاصرين. قال ابن حجر في الدرر ٥/ ٧٣ في ترجمة أبي حيان نقلاً عن الكمال جعفر: «وامتدحه الأعيان منهم ابن عبد

الظاهر وشافع والصدر بن الوكيل والشرف بن الوحيد والنجم الطوفي. . . » ويؤكد مدح الطوفي لشيخه أبي حيان ما ذكره ابن جماعة في التعليقة (١٢٨/ أ) عندما أنشده الطوفي قصيدته في ذم الشام، حيث قال: «وكان إنشاده هذه القصيدة بحضرة شيخنا أثير الدين أبي حيان بعد أن أنشده قصيدة من نظمه في مدحه». (ولأبي حيان ترجمة في: الدرر ٥/ ٧٠ والشذرات ٦/ ١٤٥) وغيرهما.

٢٣ ــ شهاب الدين السراج: (٦٢٧ ــ ٧٢٥هـ): أحمد بن خليل البزاعي لتاجر السراج، سمع منه: النجم الطوفي الحنبلي، والسراج عبد اللطيف بن الكويك، والسديد محمد بن فضل الله بن كاتب المرج وغيرهم. (هذا ما ذكره ابن حجر في الدرر ١/ ١٣٩ عنه). ولست على يقين من أن الطوفي قد لقيه في القاهرة، فربما كان في القاهرة، وربما كان في قوص، وربما في غيرهما. وابن كاتب المرج المذكور من تلاميذ الطوفي في قوص ـ كما سيأتي. ولم يذكر أحد من المترجمين المشهورين للطوفي هذا الشيخ ضمن شيوخه إلا الدكتور سالم القرني.

هذا ما توصلت إليه من معلومات عن شيوخ الطوفي خلال إقامته في القاهرة، ولا شك أنهم أكثر من ذلك بكثير، ولكن محنة الطوفي في القاهرة سحبت منه كثيرًا من الأضواء وطمست جوانب كثيرة من حياته في القاهرة، بدليل أننا لم نعثر له على تلاميذ يذكرون، مع أنه دَرّسَ في مدرستي القاهرة المنصورية والناصرية، لكن سمعته ساءت بسبب تلك المحنة فانصرف الناس عنه، ولم يهتم المؤرخون بتدوين تفاصيل سيرته.

* * *

* وبعد خروج الطوفي من السجن غادر القاهرة منفيًا ـ كما يقول ابن رجب ـ إلى الشام فلم يمكنه الدخول إليها؛ لأنه كان قد هجا أهلها وسبهم، فخشي منهم فسار إلى (دمياط) فأقام بها مدة ثم توجه إلى الصعيد. فبلغ (قوص) من صعيد مصر فأقام بها مدة. وكانت هذه المدة فترة خصبة في حياة الطوفي من

حيث القراءة والتأليف، وهي ليست بالقصيرة إذ إنها تبدأ من نهاية عام ٧١١هـ أو أوائل عام ٧١٢هـ وتنتهي بآخر عام ٧١٤هـ الذي خرج فيه من قوص قاصدًا الحج إلى بيت الله الحرام كما ذكر ابن رجب وغيره ـ كما سيأتي ـ وهي فترة طويلة للتأليف بالنسبة للطوفي الذي ثبت عنه أنه لم يستغرق في تأليف أغلب كتبه أكثر من شهر في الكتاب الواحد، بل كان يؤلف الكتاب في أسبوع أو أقل. ونقل الصفدي وابن حجر عن الكمال جعفر النص الذي أوردته قبل قليل، وفي آخره يقول ابن حجر: «وقرأت بخط الكمال جعفر: . . . ثم قدم قوص ـ يعني الطوفي ـ فصنّف تصنيفًا أنكرت عليه فيه ألفاظًا فغيّرها، ثم لم نر منه بعد ولا سمعنا عنه شيئًا يشين، ولم يزل ملازمًا للاشتغال وقراءة الحديث والمطالعة والتصنيف وحضور الدروس معنا إلى حين سفره للحجاز، وكان كثير المطالعة، أظنه طالع أكثر كتب الخزائن بقوص، وكانت قوته في الحفظ أكثر من الفهم». ثم نقل شيئًا من شعره. وورد عند ابن رجب وابن حجر قولهما: «ويقال: إن بقوص خزانة كتب من تصانيفه». ولأني ما زلت بصدد الحديث عن شيوخ الطوفي خصوصًا في قوص التي أقام بها مدة مشتغلاً بالعلم، ولا شك في أنه قد درس على بعض علمائها، فقد استوقفني في كلام الكمال جعفر السابق عبارتان أتوقع من خلالهما أنه من شيوخ الطوفي، وهما قوله: «فصنّف تصنيفًا أنكرت عليه فيه ألفاظًا فغيّرها». وقوله: «. . . وحضور الدروس معنا». فقول الكمال في العبارة الأولى: إنه أنكر على الطوفي ألفاظًا في مصنفه، ثم استجابة الطوفي له بتغييرها، كل ذلك يدل على منزلته في نفس الطوفي وأنه في منزلة شيوخه. وقوله في العبارة الثانية: وحضور الدروس معنا يحتمل أن يكون المدرس والشيخ في هذه الدروس هو الكمال نفسه، وكأنه يريد: وحضور دروسنا. ويحتمل أنهما زميلان في حلقة واحدة لدى شيخ لا نعرف اسمه. ومن

خلال ما استنتجته من هاتين العبارتين أقول إن من شيوخه في قوص:

٢٤ ـ الكمال جعفر: (٦٨٥ ـ ٧٤٨هـ): وهو: كمال الدين أبو الفضل جعفر بن تغلب بن جعفر الأُدفُوي الشافعي. منسوب إلى (أُدْفُو) من قرى الصعيد وبها مولده، وتعلم في قوص والقاهرة. وهو مؤرخ أديب له علم بالفقه والفرائض. له عدة مؤلفات من أشهرها: الطالع السعيد الجامع لأسماء نجباء الصعيد (مطبوع). (له ترجمة في الدرر الكامنة ٢/ ٧٢، والشذرات ٦/ ١٥٣، والأعلام ٢/ ١١٦).

هذا ما عندي حول إقامة الطوفي في قوص وشيوخه بها. وقد عثرت على اسمين لتلميذين من تلاميذه في قوص، سأتحدث عنهما بعد قليل تحت عنوان (تلاميذه).

* * *

* وقد غادر الطوفي (**قوص**) بعد قرابة ثلاث سنوات من وصوله إليها، وكانت سنوات حافلة بالجد في طلب العلم والتأليف حتى قيل: إن له في قوص خزانة كتب من تصانيفه. وقد خرج منها ـ كما سبق ـ وكما يقول ابن رجب وغيره ـ في أواخر عام ٧١٤هـ متوجهًا إلى (**مكة المكرمة**) للحج. وليس هناك معلومات دقيقة ومفصلة عن رحلة الحج هذه، ولا عن حياة الطوفي في بلاد الحرمين، وكل ما يوجد مجرد نتف يسيرة نقلها ابن رجب وغيره، يقول ابن رجب نقلاً عن تاج الدين بن مكتوم في كلام طويل عن الطوفي: «. . . ثم حج في أواخر سنة أربع عشرة، وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام إلى الأرض المقدسة فأدركه الأجل في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب سنة ست عشرة وسبعمائة».

ومعنى ذلك أن الطوفي وصل مكة في أواخر سنة ٧١٤هـ أي في أشهر الحج

من تلك السنة وحج في سنته تلك، وبقي مجاورًا في الحرم إلى أن أدركه الحج في عامه التالي ٧١٥هـ فحج، وغادر أرض الحرمين إلى فلسطين. وليس لدينا تأكيد عن مجاورة الطوفي في الحرم، هل كانت كلها في الحرم المكي أو في المسجد النبوي، أو موزعة بينهما؟ إلا أن ابن رجب نص في الذيل ـ وحكى عنه ذلك ابن حجر في الدرر ـ على أن الطوفي: «أقام بالمدينة المنورة مدة يصحب شيخ الرافضة السكاكيني المعتزلي، ويجتمعان على ضلالتهما، وقد هتكه الله وعجل الانتقام منه بالديار المصرية». ثم قال ابن رجب ـ ونقله عنه ابن حجر ـ: «وذكر بعض شيوخنا عمن حدثه أنه كان يظهر التوبة ويتبرأ من الرفض وهو محبوس، وهذا من نفاقه، فإنه لما جاور في آخر عمره بالمدينة صحب السكاكيني شيخ الرافضة ونظم ما يتضمن السب لأبي بكر، ذكر ذلك عنه شيخنا المطري حافظ المدينة ومؤرخها، وكان صحب الطوفي بالمدينة...».

وفي هذا دليل على أنه زار المدينة النبوية وأقام بها مدة، ولست هنا بصدد مناقشة ما ذكره ابن رجب حول تهمة الرفض وصحبة السكاكيني، لأن ذلك سيأتي له حديث خاص ولكني ذكرت هذا النص لأضيف من خلاله شيخًا جديدًا يضم إلى شيوخ الطوفي وهو:

٢٥ ـ السكاكيني: (٦٣٥ ـ ٧٢١هـ): محمد بن أبي بكر بن أبي القاسم الهمذاني ثم الدمشقي، المعروف بالسكاكيني؛ لأنه احترف في صغره صناعة السكاكين عند شيخ رافضي فأفسد عقيدته ـ كما يقول ابن حجر (في الدرر ٤/ ٣٠) ـ وقد طلب الحديث وتلا بالسبع، وروى عنه كبار الأئمة كالذهبي والبرزالي وغيرهم، ويقول فيه الذهبي في (ذيل العبر ١١٧): «ومات شيخ الشيعة بدمشق وفاضلهم محمد السكاكيني في صفر عن ست وثمانين سنة،

وكان لا يغلو ولا يسب معينًا ولديه فضائل . . . » .

وقال فيه ابن حجر: « . . ولـه نظم وفضائل ، ورد على العفيف التلمساني في الاتحاد ، وأمَّ بقريـة جسرين مدة ، وأقام بالمدينـة النبوية عند أميرهـا منصور بن جماز مدة طويلة ، ولم يحفظ له سب في الصحـابة ، بل له نظم في فضائلهم ، إلا أنه كان يناظر على القدر وينكر الجبر، وعنده تعبّد وسعة علم ، قال ابن تيمية : هو ممن يتسنن به الشيعي ويتشيع به السني . وقال الذهبي : كان حلو المجالسة ذكيًّا عالمًا فيـه اعتزال ، وينطـوي على دين وإسـلام وتعبد ، سمعنـا منه وكـان صديقًا لأبي ، وكان ينكر الجبر ويناظـر على القدر، ويقال إنه رجع في آخر عمره ونسخ صحيح البخـاري» . انتهى النقل مـن ابن حجـر. وقـد ختم ابن حجـر حديثه عن السكـاكيني بالإشارة إلى كتاب وجد بعد موت السكـاكيني بمدة فيه زنـدقة وطعن في الإسـلام ، خطه يشبـه خط السكاكيني ، وإن كـان يحمل اسمًا غير اسم السكـاكيني ، إلا أن هنـاك من يتهم السكـاكيني بـه بسبب الشبـه في الخط ، والله أعلم بالصواب ، وإن كـان كلام الذهبي عنه وصـداقته مع والده ، وثناء ابن حجر عليه يقوي الشك في نسبة هذا الكتاب إليه .

وبـانتهاء الحديث عن السكـاكيني ينتهي مـا لدي من حـديث حول شيـوخ الطوفي . وقـد بلغ مجموعهم خمسـة وعشرين شيخًا ، ولا شك في أنهم أكثـر من ذلك بكثير. ولم يـذكر أحد ممـن كتبوا عن الطوفي مـن المتقدمين والمعاصريـن له أكثر من تسعـة عشر شيخًا ، وقـد استفدت مما عنـدهم جميعًا ، وزدت عليـه ما ظهر لي .

* * *

* وبعـد أن حج الطـوفي الحجـة الثـانيـة في سنـة ٧١٥هـ ، غـادر الأراضي

المقدسة الحجازية إلى الأراضي المقدسة الشامية أرض بيت المقدس، واستقر به المقام في (فلسطين) متنقلاً بين (بيت المقدس) و(الخليل) وأظنه وصلها في مطلع عام ٧١٦هـ؛ لأنه إذا غادر مكة بعد الحج مباشرة أي بعد منتصف شهر ذي الحجة فلا يمكنه أن يصل إلى بيت المقدس في فلسطين إلا في شهر محرم أو بعده من عام ٧١٦هـ، وقد أجمع الثقات والحفاظ من مؤرخيه: كالبرزالي والذهبي وابن جماعة وابن رجب وابن حجر والعليمي وابن العماد على أنه توفي في شهر رجب من عام (٧١٦هـ) في مدينة الخليل، أي أنه لم يكمل العام في فلسطين.

ولم يحفظ لنا التاريخ شيئًا عن إقامته في بيت المقدس والخليل، لا شيوخًا ولا تلاميذ، سوى أنه ألّف في بيت المقدس آخر كتبه ـ والله أعلم ـ وهو كتاب: (الإشارات الإلهية في المباحث الأصولية)، حيث خُتِم بقوله: «قال المصنف: وكان الابتداء فيه يوم السبت ثالث عشر ربيع الأول، والفراغ منه يوم الخميس الثالث والعشرين من ربيع الآخر، كلاهما في سنة ست عشرة وسبعمائة ببيت المقدس». ومعنى ذلك أنه ألّفه في قرابة أربعين يومًا فقط، وهو كتاب كبير يقع في (٢١٨ ورقة)، وهذا ما يؤكد ما سبق أن أشرت إليه من مقدرة الطوفي العجيبة على التأليف؛ حيث إن أغلب كتبه قد أُلِّفت في مثل هذه المدة أو أقل منها بكثير. وقد حقق هذا الكتاب الأستاذ كمال محمد عيسى، ونال به درجة الماجستير من كلية دار العلوم في القاهرة عام (١٣٩٤ هـ ـ ١٩٧٤م). وله عدة نسخ مخطوطة في أماكن مختلفة، وقد اطلعت على الرسالة في مكتبة الكلية المذكورة واستفدت منها.

ويبدو أن الطوفي انتقل بعد ذلك من بيت المقدس إلى الخليل، حيث إن الثابت أن وفاته كانت في بلد الخليل في شهر رجب من العام نفسه ٧١٦هـ، كما نص على ذلك الحفاظ والمؤرخون الذين ذكرتهم قبل قليل.

ويبدو لي ــ أيضًا ـ أن الطوفي قد ألّف خلال هذه الفترة في بيت المقدس أو الخليل كتابه (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس) الذي حققه وطبعه الدكتور مصطفى عليان في عام (١٤١٤هـ / ١٩٩٤م)؛ لأن الطوفي قد قال في مقدمته: «أما بعد: فهذا إملاء في الأدب سميته: موائد الحيس في فوائد امرئ القيس. . . وأما اختياري تسمية الكتاب بهذا الاسم فلأني كنت مرة في سفر ومعنا قوم حجاج، وقد تزودوا بزاد الحج، ومن جملته حَيْسٌ ــ وهو أخلاط من خبز وسمن وتمر أو حلوى ــ فرمى إليَّ بعضهم قطعة فأكلتها، فلم أجدني أكلت أطيب منها، فلذلك سميت هذا الكتاب بذلك، وأيضًا تحصيلاً للتناسب في فاصلتي الاسم».

فالذي يبدو أن الكتاب أُلّف بعد رحلة الحج، فيحتمل أنه ألفه في الحجاز بعدما استقر به المقام في سنة ٧١٥هـ ــ وهذا ما يرجحه الدكتور مصطفى عليان محقق الكتاب ــ ويحتمل أنه ألفه بعد ما ورد بيت المقدس واستقر فيه، بدليل قوله: «فلأني كنت مرة في سفر ومعنا قوم حجاج. . .» وهي عبارة توحي ببعد عهده بهذا السفر، وبدليل آخر وهو قوله في خاتمة الكتاب: «هذا آخر ما ترجمناه من الأبواب في صدر الكتاب وقد تضمن جل فوائد الديوان، ولم يبق من شرحه إلا أن نستقري أبياته فنذكر من الغريب والمعاني ما لم يتضمنه إملاؤنا هذا، وقد كنت عزمت على أن أجعل ذلك خاتمة هذا التعليق فيكمل به شرح الديوان على التحقيق، غير أن عوادي الأقدار تصد الإنسان عما يختار، فلقد أوردت هذا التعليق متعللاً به تعلل الرضيع زمن الفطام، بما يلهى به من الطعام، لأوقاتٍ ضنكةٍ ورِجْلٍ مُنفكّةٍ لا أجد منها قرارًا، ولا أطعم النوم إلا غرارًا، وإن مَنّ الله ـ عز وجل ـ بالعافية أكملت شرح الديوان بانيًا على هذا

التعليق أو مستأنفًا له بتقدير التوفيق . . . ». ففي هذه الخاتمة دليل على أنه ألف الكتاب وهو مريض يعاني من رجله التي انفكت أو انكسرت، وبعيد أن يكون كسر رجله بالحجاز؛ لأنه سيتعذر عليه الحج للمرة الثانية في عام ٧١٥هـ، والأقرب أن يكون كسر رجله في بيت المقدس أو الخليل، وربما اشتد عليه المرض بسببها فكانت سبب وفاته. وقد أكد الذهبي (في ذيل تاريخ الإسلام ورقة ٤٠) حادثة كسر رجل الطوفي، وأنه ألف خلالها بعض الكتب، لكن الذهبي لم يذكر زمانها ولا مكانها، قال الذهبي: «وشرح المقامات أيام كسرت رجله ولم يكن عنده كتب ولكن من صدره». والمراد بها مقامات الحريري، ويقع الشرح في مجلدين كما ذكر ابن رجب وابن حجر وابن العماد وغيرهم. ومن خلال كلام الطوفي في خاتمة الحيس، وكلام الذهبي هذا، يترجح أن الطوفي ألف المقامات في بيت المقدس أو الخليل. وقد اجتهد الدكتور مصطفى عليان فغيّر كلمة: (ورجلٍ منفكة) في خاتمة الحيس إلى: (ورجاء منفكه)، وأثبت ما في الأصل في الحاشية. ويبدو الآن من خلال كلام الذهبي الذي يؤكد كسر رجله، أن ما في الأصل أولى مما اختاره الدكتور الكريم، ولأن السياق الذي بعده يتناسب معه.

وهذا آخر ما لدي حول نشأة الطوفي ورحلاته وشيوخه، ولولا خشيتي أن يطول هذا الجزء لتحدثت بالتفصيل عن كتبه التي ألفها في كل مدينة مَرّ عليها كما فعلت مع شيوخه، لكني رأيت أن أفرد لمؤلفاته عمومًا، ولكتاب الصعقة الغضبية خصوصًا، عنوانًا خاصًّا بها، وسأنتقل الآن إلى تتمة هذا الجزء وهو الحديث عن تلاميذه.

* * *

* تلاميذه:

من أكثر ما يلفت نظر الدارس لحياة الطوفي قلة تلاميذه، والذي يظهر لي أن تلاميذه ليسوا قليلين؛ لأنه قد درّس مدة في المدرستين المنصورية والناصرية في القاهرة، ولا شك في أنه قد درس عليه فيهما وفي غيرهما عدد من التلاميذ، ولكن ما سبق أن أشرت إليه من أن المحنة التي تعرض لها في القاهرة وأدّت إلى سجنه وتعزيره قد صرفت الطلاب عنه وحطت من مكانته وصرفت المؤرخين عن الاهتمام بدقائق حياته ولذا فلم أجد له إلا ثلاثة تلاميذ، وقد سبقني إلى الحديث عنهم الدكتور سالم القرني في مقدمة تحقيقه لكتابه: الانتصارات الإسلامية. وهم:

١ ـ **شيخ الإسلام ابن تيمية** ـ رحمه الله ـ وقد تحدثت عنه وأشرت إلى تتلمذ الطوفي عليه، وتتلمذه على الطوفي هناك في الحديث عن شيوخه.

٢ ـ **عبد الرحمن القوصي**: (. . . ـ ٧٢٤هـ): مجد الدين عبد الرحمن بن محمود بن قرطاس القوصي، أخذ عن أبي حيان والطوفي وابن الوكيل ومجير الدين عمر بن عيسى اللمطي. وغيرهم، ولي الخطابة بجامع الصارم بقوص، ووقف كتبه على المدرسة السابقية بقوص. (ترجمته في الطالع السعيد ٢٩٦، والدرر الكامنة ٢/ ٤٥٥).

٣ ـ **ابن كاتب المرج**: (. . . ـ ٧٤٥هـ تقريبًا): سديد الدين محمد بن فضل الله بن أبي نصر بن أبي الرضى القِبْطي، المعروف بابن كاتب المرج القوصي الصعيدي، أديب شاعر فاضل، قال ابن حجر: «قرأ في النحو والأصول على نجم الدين الطوفي لما قدم عليهم بقوص. . .» وولي وكالة بيت المال بالأعمال القوصية، كان والده نصرانيًّا كثير العطاء فجازاه الله بإسلام جميع أولاده وأسرته. (ترجمته في الطالع السعيد ٦٠٢، والدرر الكامنة ٤/ ٢٥٣).

* * *

* وفاته:

هناك شبه اتفاق على أن الطوفي توفي في بلد الخليل في شهر رجب من عام ٧١٦هـ وهو ما يراه كبار الحفاظ والمؤرخين الذين تحدثوا عنه، وسبق أن أشرت إليهم وهم: البرزالي في المقتفى، والذهبي في ذيل تاريخ الإسلام، وابن جماعة في التعليقة، وابن رجب في الذيل، وابن حجر في الدرر، والعليمي في الأنس الجليل، وابن العماد في الشذرات وغيرهم، وهو ما أجمع عليه مؤرخوه من المعاصرين.

ولم يخرج عن هذا الإجماع إلا ما ذكره السيوطي في البغية حيث قال: «مات في رجب سنة عشر وسبعمائة، وبخط ابن مكتوم سنة إحدى عشرة». ولا شك في أن هذين التاريخين غير صحيحين، ففيهما وَهَمٌ أو تصحيف؛ لأنه قد ثبت وتأكد أن الطوفي كان حيًّا بعدهما؛ فقد ذكر الطوفي في آخر كتابه (شرح الأربعين النووية) أنه: «ابتدأ تأليفه يوم الاثنين الثالث عشر من ربيع الآخر، وفرغ منه يوم الثلاثاء الثامن والعشرين من نفس الشهر، كلاهما من سنة ثلاث عشرة وسبعمائة بمدينة قوص من أرض الصعيد».

ولم أطلع على هذه النسخة، ولكن ذكر ذلك مصطفى زيد وإبراهيم آل إبراهيم.

وقد ثبت من نصوص سابقة أن الطوفي حج في عام ٧١٤ و٧١٥هـ. كما أشرت فيما تقدم إلى أن الطوفي قد ألف كتابه: (الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية) خلال شهري ربيع الأول وربيع الآخر من عام ٧١٦هـ في بيت المقدس. وهذا كله يؤكد تاريخ وفاته الذي أجمع عليه الحفاظ والمؤرخون، كما أن ابن مكتوم الذي ذكر السيوطي أنه نقل عنه من خطه سنة إحدى عشرة، قد

نقل عنه ابن رجب في الذيل ـ وهو معاصره ـ قوله عن الطوفي: «ثم حج في أواخر سنة أربع عشرة، وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام إلى الأرض المقدسة فأدركه الأجل في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب سنة ست عشرة وسبعمائة». وهذا كلام صريح يقوي الإجماع، ويؤكد دعوى التحريف في كلام السيوطي.

* * *

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني

(عقيدته ومذهبه
وما قيل في جرحه وتعديله)

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثاني
(عقيدته ومذهبه وما قيل في جرحه وتعديله)

لقد اهتم الذين كتبوا عن الطوفي من المعاصرين بالحديث عن عقيدته وخصوصًا ما يتعلق بتهمة التشيّع والرفض التي ألصقت به من قِبل المؤرخين المتقدمين الذين كتبوا عنه وخاصة ابن رجب. وقد انبرى الكتاب المعاصرون الذين درسوا حياته لمناقشة هذه التهمة ومحاولة تبرئته منها مستندين في ذلك إلى ما انكشف لهم من جوانب حياته ومعتمدين اعتمادًا كبيرًا على ما اطلعوا عليه من مؤلفاته التي حفلت بما يشكك في هذه التهمة، بل بما قد يدحضها.

ومن أفضل ما قرأت في هذا الصدد ما كتبه الأساتذة الأفاضل: مصطفى زيد، وكمال عيسى، وسالم القرني، وإبراهيم آل إبراهيم، وحمزة الفعر، وعبد الله التركي، وعصام عامرية، ومصطفى عليّان. ولا شك في أن الفضل في السبق وتمهيد الطريق يرجع إلى الدكتور مصطفى زيد، فهو أسبق المذكورين كتابة في هذا الموضوع، على أن كتابات الأساتذة الأفاضل بعده لا تخلو من الإضافات النافعة المفيدة. ومنهم من أضاف إلى الموضوع جوانب أخرى لم يعرض لها الدكتور مصطفى زيد، ومن ذلك ـ مثلاً ـ ما صنعه الدكتور سالم القرني، حيث تكلم تحت عنوان (عقيدته ومذهبه) عن هذه المحاور الأربعة:

الأول: الطوفي وموقفه من الرفض.

الثاني: مذهبه في الأسماء والصفات وبعض مسائل العقيدة.

الثالث: مذهبه في المصلحة المرسلة.

الرابع: قوله في حديث الآحاد.

وقد انفرد الدكتور سالم بتفصيل الحديث عن المحورين الثاني والرابع.

أما المحور الأول: وهو تهمة الرفض، فقد اشترك فيها جميع المذكورين.

وأما المحور الثالث: وهو رأيه في المصلحة المرسلة، فهو عنوان كتاب الدكتور مصطفى زيد وموضوعه الأساسي، كما أن الدكتور إبراهيم البراهيم قد عرض له في فصل كبير. وممن اهتم بهذا الجانب ـ أيضًا ـ الدكتور عبد العزيز الربيعة، فقد كتب عنه مقالاً مطولاً في مائة صفحة تقريبًا في العدد العاشر من مجلة كلية الشريعة بالرياض عام ١٣٩٩هـ.

ويعنيني من هذه المحاور الأربعة المحور الأول، وهو تهمة التشيع والرفض، ولذا فسأوجه حديثي له وحده دون بقية المحاور، لعدة أسباب منها:

١ ـ أن هذه التهمة هي أسوأ ما تعرض له الطوفي في حياته وبعد مماته، وما لحقه الأذى في حياته وبعد مماته إلا بسببها، وما انصرف الناس عن الاهتمام به حيًّا وميتًا إلا بسببها.

٢ ـ أن المحاور الأخرى قد تعرض لها بتفصيل جيد أصحاب الاختصاص فيها، من أساتذة الأصول مثل: مصطفى زيد، وعبد العزيز الربيعة، وإبراهيم آل إبراهيم، أو أساتذة العقيدة وأصول الدين مثل: سالم القرني، وكمال عيسى.

٣ ـ أن لديّ ما قد أضيفه حول تهمة التشيع والرفض وتفنيدها، من خلال كتاب الطوفي الذي بين يديّ، وهو: الصعقة الغضبية. وليس عندي ما أضيفه من خلال هذا الكتاب حول المحاور الأخرى.

وأبدأ في ذلك مستعينًا بالله فأقول:

اتفق الـذين كتبوا عـن الطوفي من المتقـدمين والمتأخـرين على أمور مهمـة في حياته ومنها:

١ ــ أنه حنبلي المذهب في فـروع الفقـه. ويظهر ذلـك واضحًا في جميع كتبـه عندما يتناول القضـايا الفقهية، كما يبدو واضحًا في استعراض مـراحل حياته؛ فالمتون التي حفظها في بدايـة الطلب مثل: مختصر الخرقي، والمحرر لمجد الدين ابن تيميـة، متون في الفقه الحنبلي، والعلماء الـذين تتلمذ عليهم وسبق ذكـرهم أكثرهم من شيوخ الحنـابلة، حيث يبلغ عدد الحنابلـة منهم خمسة عشر شيخًا، منهم تسعـة في العراق، وخمسة في دمشـق، وواحد في القـاهرة، كما أن المدارس التي أعاد ودَرَّس فيها كلها مدارس حنبلية وقد تقدم ذكرها.

٢ ـ أن الـدارس لحياة الطوفي يجد أن تهمـة التشيع والرفض لم تلحقـه إلا بعد دخـوله القـاهرة، بـل بعد مـا أمضى عدة سنـوات في القـاهرة، وأن سيرتـه فيما مضى من عمره في صرصر وبغداد ودمشق سيرة عطرة طيبة، ولا يكاد يعرف إلا بالحنبلي، بـل إن سيرته وسمعتـه في السنوات الأولى من إقـامته في القـاهرة سيرة طيبة وسمعـة عطرة، وقد تقـدم ذكر طرفٍ مـن ذلك في الحديث عن رحلته إلى القاهرة، وفي تـرجمة شيخه في القاهرة قاضي القضـاة سعد الدين الحارثي، ومن ذلك قـول الكمال جعفـر الأدفوي: «كـان قـاضي القضـاة ــ الحارثي ـ يكـرمـه ويبجلـه، فـرتبه في مـواضع في دروس الحنـابلـة، وأحسن إليـه، ثم أُوقع بينهما وكلمـه في الدرس كـلامًـا لا ينـاسب الأدب، فقـام عليه شمس الـدين ــ ابن الحارثي ــ وفوّض أمـره إلى بدر الـدين الحبـال ـ أحـد النواب ــ فأشهدوا عليـه بالـرفض فضرب...» . ونقل ابن حجر في الـدرر عن الصفدي قولـه في ترجمة

الطوفي: «كان وقع له بمصر واقعة مع سعد الدين الحارثي، وذلك أنه كان يحضر دروسه فيكرمه ويبجله، وقرره في أكثر مدارس الحنابلة، فتبسط عليه إلى أن كلمه في الدرس بكلام غليظ، فقام عليه ولده شمس الدين عبد الرحمن، وفوض أمره لبدر الدين بن الحبال، فشهدوا عليه بالرفض، وأخرجوا بخطه هجوًا في الشيخين، فعزّر وضُرب...». ونقل ابن حجر عن ابن مكتوم قوله عن الطوفي في ترجمته من كتاب تاريخ النحاة: «قدم علينا ــ أي إلى مصر ـ في زي الفقراء، ثم تقدم عند الحنابلة، فرفع عليه إلى الحارثي أنه وقع في حق عائشة، فعزّره وسجنه، وصُرف عن جهاته، ثم أطلق فسافر إلى قوص...». ونقل ابن رجب في الذيل كلام ابن مكتوم بتفصيل أكثر، فقال: «قال تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي في حق الطوفي: قدم علينا ـ يعني الديار المصرية ـ في زي أهل الفقر، وأقام على ذلك مدة، ثم تقدم عند الحنابلة، وتولى الإعادة في بعض مدارسهم، وصار له ذكر بينهم، وكان يشارك في علوم، ويرجع إلى ذكاء وتحقيق وسكون نفس، إلا أنه كان قليل النقل والحفظ وخصوصًا للنحو على مشاركة فيه، واشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر وعائشة رضي الله عنهما وفي غيرهما من جملة الصحابة رضي الله عنهم، وظهر له في هذا المعنى أشعار بخطه نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له، منها قوله في قصيدة:

كم بَيْنَ من شُكَّ في خِلافَتِه ... وبين من قيل: إنّه الله

فرفع أمر ذلك إلى قاضي قضاة الحنابلة، سعد الدين الحارثي، وقامت عليه بذلك البينة، فتقدم إلى بعض نوابه بضربه وتعزيره وإشهاره، وطيف به، ونودي عليه بذلك، وصرف عن جميع ما كان بيده من المدارس، وحبس أيامًا،

ثم أطلق، فخرج من حينه مسافرًا، فبلغ إلى قوص من صعيد مصر. . . ».

فهذه النصوص المنقولة عن ثلاثة من معاصريه وهم: الكمال جعفر، والصفدي، وابن مكتوم، تتفق على سمعته الطيبة ومكانته العالية في أول حياته بالقاهرة، وأنه قد تقدم عند الحنابلة وعند قاضيهم فأكرمه وبجله وعهد إليه بالتدريس في مدارسهم وأن شيئًا ما قد حصل بين القاضي وتلميذه سبّب هذه القطيعة وهذه المحنة، فهل هو دسيسة من كارهٍ أو حاقدٍ أو حاسد، أو هو بسبب سوء أدب التلميذ مع شيخه عندما كلمه في الدرس بكلام غليظ، أو غير ذلك، ولا شك في أن هذه النصوص تحتاج إلى بعض الوقفات للتدقيق في مضمونها، لكني قبل ذلك أود التذكير بما سبق أن أشرت إليه في الحديث عن دخوله القاهرة، وترجمة شيخه القاضي الحارثي، وهو أن الطوفي قد دخل القاهرة في سنة ٧٠٥هـ، وأن شيخه الحارثي قد ولي القضاء في يوم الثلاثاء (٣/ ٤/ ٧٠٩هـ) من قِبل المظفر بيبرس. أي أن هذه الحادثة والمحنة حصلت للطوفي بعد هذا التاريخ وهو تاريخ تولي شيخه للقضاء، لأن فيها نصًّا على أن شيخه كان وقتها قاضي القضاة، ومعنى ذلك أن السنوات الأربع أو الخمس التي أمضاها الطوفي في القاهرة قبل هذه الحادثة ليس فيها ما يشين أو يسوء. ولعلك تعجب حينما تسمع هذا الثناء على الطوفي وهذه المنزلة العالية خلال هذه السنوات، ثم يتغير ذلك كله في درس واحد وبسبب موقف واحد أساء فيه الأدب مع شيخه وكلمه بكلام غليظ، فيُشهد عليه بالرفض، ويُخرج بخطه هجو في الشيخين رضي الله عنهما، فأين كان هذا الهجاء قبل هذه الحادثة، وكيف سقطت عليه تهمة الرفض فجأة، لا شك بأن هذه أسئلة محيّرة توحي بأن في الأمر شيئًا، ولست بهذا أتهم القاضي الحارثي بتدبير شيء من ذلك، فمعاذ

الله، فالحارثي شيخ حنبلي جليل القدر حسن السيرة والسمعة، وإنما أظن أن الحارثي والطوفي كانا ضحية دسيسة ومكيدة دبّرت لهما كما دُبّر مثلها أو أعظم منها، في الزمان نفسه تقريبًا والمكان نفسه لمن هو أعلم منهما وأتقى ـ والله أعلم ـ منهما، وهو شيخ الإسلام ابن تيمية، وللدكتور مصطفى زيد تعليق لطيف في هذا الصدد ربط فيه بين الحادثتين فقال: «وقبل أن أعرض لبيان وجه الحق في هذا الاتهام، أحب أن أسجل أنه بدأ في القاهرة، وبسبب الخلاف بين الطوفي والقاضي سعد الدين الحارثي بذاته، ذلك أن القاهرة في تلك الفترة بعينها قد أساءت استقبال ابن تيمية أيضًا، فدبرت الحيلة في أمره، وعقدت له مجالس ادعت عليه فيها، وأقامت عليه الشهادات، وكان أول هذه المجالس بالقلعة ثاني يوم وصوله، وهو الثاني والعشرون من رمضان سنة ٧٠٥هـ، وفيه ادعيَ عليه عند ابن مخلوف قاضي المالكية، أنه يقول: إن الله تكلم بالقرآن بحرف وصوت، وإنه على العرش بذاته وإنه يشار إليه بالإشارة الحسية. وقال المدعي: أطلب تعزيره على ذلك التعزير البليغ ـ يشير إلى القتل على مذهب مالك... » إلى آخر ما حصل لابن تيمية بعد ذلك من الحبس والأذى وغيرهما، وحصل لأتباعه وأصحابه على أثره في القاهرة ودمشق. وقد مَرّ بنا في ترجمة شيخ الطوفي: يوسف بن عبد المحمود بن البتي أنه نالته في آخر عمره محنة بسبب موافقته لابن تيمية في بعض المسائل. والطوفي ــ كما مَرّ بنا ـ من تلاميذ ابن تيمية ومحبيه والمعجبين به. ولست بهذا أؤكد أن ما لحق الطوفي من الأذى كان بسبب صلته بابن تيمية، وإنما الذي أرجحه أن يدًا خفية في القاهرة ـ في تلك الحقبة ـ كانت وراء هذه المكائد وما شابهها، والله سبحانه هو العليم بدوافعها ومن يقف وراءها ويحركها.

وعلى أي حال فإن الأمر في هذا الاتهام كما قال الشاعر:

قد قيل ما قيل إن صدقًا وإن كذبًا فما اعتذارك عن قولٍ إذا قيلا

ولسنا هنا بصدد محاولة طمس هذا القول أو محوه أو إنكاره، وليس ذلك بوسعنا لو رغبنا فيه، وإنما نحن بصدد البحث عما يؤيده بالدليل، أو ينفيه بالدليل، ونرجو ألا تحملنا صحبة الطوفي في هذا الكتاب على التعصب له أو ضده. وسأحاول استجلاء الأمر وتحسس صداه وأثره لدى معاصريه، وفي مؤلفاته، وعند المتأخرين الذين أتيح لهم الاطلاع على كثير من كتبه وتحقيق بعضها ودراسة حياته بالتفصيل، وسأسلك لتحقيق ذلك هذين الطريقين:

الطريق الأول: رأي معاصريه ومؤرخيه القريبين من عهده فيه.

الطريق الثاني: رأي مؤرخيه المحْدَثين فيه من خلال ما ظهر لهم من كتبه المخطوطة والمطبوعة. فإلى تفصيل ذلك:

* * *

الطريق الأول: لقد مَرّ معنا نبذ ونتف متفرقة مما قاله فيه معاصروه والمؤرخون القريبون من زمنه، وسأجمع كل ما لدي من ذلك في هذا المكان بإيجاز:

١ـ يقول شيخه الحافظ البرزالي في ترجمته له في كتاب (المقتفى ٢/ ٢٤٧):

«وفي شهر رجب توفي الشيخ الإمام العالم الفاضل نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي البغدادي الحنبلي ببلد الخليل عليه السلام، وكان قدم علينا دمشق من العراق، ثم توجه إلى القاهرة وأقام بها مدة، ثم توجه إلى الحجاز وحج وجاور، وكان رجلاً فاضلاً، واتهم بالقاهرة بالرفض، وعزّره القاضي شمس الدين بن الحارثي وأشهره، وبلغني أنه تاب قبل وفاته من ذلك ومن هجو الناس». انتهى. وكلام الشيخ البرزالي في تلميذه

يُلحظ فيه عدة أمور: أولها: وصفه إياه بأنه إمام عالم فاضل. وثانيها: أنه اتهم في القاهرة بالرفض، دون أن يذكر الشيخ شيئًا يعزز هذه التهمة بما يعرفه عن تلميذه مما يوحي بأنه لم يظهر له شيء من ذلك خلال صحبته له في دمشق. ثالثها: أنه تاب من ذلك قبل وفاته.

٢ ـ ويقول **الحافظ الذهبي** عنه في ترجمته له في كتاب (ذيل تاريخ الإسلام ٤٠/ أ): «الطوفي العلاّمة نجم الدين سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم العراقي الحنبلي الرافضي، سمع من ابن الطبال والرشيد، وبدمشق من عيسى المطعّم، وتفقّه وبرع وصنّف، له مؤلف في أصول الفقه، وشَرَح الروضة للشيخ موفق الدين في الأصول في ثلاثة أسفار فأجاد وأفاد وشَرَح المقامات أيام كسرت رجله. ولم يكن عنده كتب ولكن من صدره، وله نظم كثير جيّد، قدم علينا سنة أربع وسبعمائة ـ يعني الشام ـ وسكن مصر، وحج وجاور، وعُزّر بالرفض بالقاهرة على حمار لكونه نال من الصحابة في شعره. وكان دَيّنًا ساكنًا قانعًا فقيرًا. وقيل تاب في الآخر من الرفض والهجاء. قيل اختصر جامع الترمذي. وهو القائل عن نفسه:

حنبليٌّ رافضيٌّ ظاهري ... أشعريٌّ هذه إحدى الكبر

وَلِيَ بمصر إعادة، وتقدم ثم هجا قاضيهم. وقيل إنه قال في شعره هذا البيت:

كم بين مَنْ شُكّ في خلافته ... وبين من قيل إنه الله

مات ببلد الخليل في رجب سنة ست عشرة وسبعمائة كهلاً. وعاش أبوه بعده سنوات». انتهى.

وقد آثرت نقل كلامه وكلام البرزالي قبله كاملاً لأنه ليس بالطويل، ولأهمية كلامهما؛ نظرًا لمعاصرتهما للطوفي، ولأن كتابيهما ما زالا مخطوطين فقد لا يتاح لكثير من القراء الاطلاع عليهما. وقد يتوهم البعض ـ لو اختصرت كلامهما ـ أن المحذوف منه مهم وله أثر في الموضوع، لذا نقلت الترجمتين كاملتين. وقد تضمن كلام الذهبي الإشارة إلى ما مر في كلام البرزالي: من اتهامه بالرفض، وأنه عزّر بسببه، وأنه تاب من الرفض والهجاء، والثناء عليه بأنه ديّن ساكن قانع أما البيتان اللذان أوردهما فسيأتي لهما بيان خاص فيما بعد بحول الله.

٣ ـ **ويقول عنه عز الدين عبد العزيز بن محمد بن جماعة في كتابه: التعليقة في** أخبار الشعراء (ورقة ١٢٨/ أ) «وأنشدني الشيخ نجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي لنفسه من قصيدة يهجو فيها الشام وأهله: . . . . (وقد أورد منها ابن جماعة أحد عشر بيتًا، ثم قال: إلى آخر الأبيات وفيها طول) ثم قال: وكان إنشاده هذه القصيدة بحضرة شيخنا أثير الدين أبي حيان بعد أن أنشده قصيدة من نظمه في مدحه (وأبو حيان شيخ لهما معًا). وأنشدني أيضًا لنفسه من لفظه في مولد النبي ﷺ من أبيات: . . . . (وأورد منها ثلاثة أبيات). ثم قال: وله قصيدة يهجو فيها مصر وأهلها، وله ديوان شعر فيه الجيد والرديء. وهو سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد الطوفي المولد والنشأة، الحنبلي، وكان فاضلاً أديبًا له مشاركة في الحديث والأصول والفقه والنحو واللغة والتاريخ، واختصر جامع الترمذي، واختصر الروضة في أصول الفقه للشيخ موفق الدين، وشرحها، وشرح الأربعين حديثًا للشيخ محيي الدين النووي. وكان شيعيًّا خبيث اللسان حتى في الشيخين واطّلع قاضي القضاة سعد الدين الحارثي الحنبلي ـ رحمه الله ـ على ذلك منه بعد أن أحسن إليه ونزله

في دروس الحنابلة، فعـزّره بسبب ذلك وأشهر أمره، فسافـر من مصر إلى قوص وأقام بها مـدة، ثم سافر إلى مكـة شرفها الله تعـالى، ثم سافر إلى مـدينة الخليل عليـه الصلاة والسـلام ومـات بها في شهر رجب سنـة ست عشرة وسبعمائة عن نيفٍ وأربعين سنة». انتهى.

وليس في كلام ابن جماعة زيادة تأكيد أو نفي لهذه التهمة على ما تقدم، وإنما إشارة إلى قصته المشهـورة مع القاضي الحارثي. وقد أوردت نصه كاملاً ــ ما عدا الأبيات ـ على الرغم من طـوله لأن كتابه كسابقيه مـا زال مخطوطًا، وقد لا يطلع عليه الكثيرون. أما الأبيات التي فيه فسأوردها في مكان آخر؛ لأنها فريدة حيث لم أطلع عليها في أي مصدر آخر غيره.

٤ ـ **ويقـول عنه الكمال جعفـر الأدفوي** ـ فيما نقلـه عنه الصفـدي في أعيـان العصر (٣/ ١١ مخطـوط) وابن حجـر في الدرر الكـامنـة ٢/ ٢٥٢، ومصطفى زيد في المصلحة ٧٦ ــ يقول الأدفوي: «وكان قـاضي القضاة ـ الحارثي ــ يكرمه ويبجلـه، فـرتّبه في مـواضع في دروس الحنـابلـة وأحسن إليـه، ثم أُوقع بينهما، وكلمـه في الدرس كـلامًـا لا ينـاسب الأدب، فقـام عليه شمس الـدين ــ ابن الحارثي ـ وفـوّض أمره إلى بدر الـدين بن الحبال ـ أحـد النواب ـ فأشهـدوا عليه بالرفض فَضُرب، وتـوجه من القاهرة إلى قوص وأقـام بها سنين، وفي أول قدومه نزل عند بعض النصارى وصنّف تصنيفًا أنكرتُ عليـه فيه ألفاظًا فغيّرها، ولم نَر منه بعد ذلك ولا سمعنـا شيئًا يشين، ولم يزل ملازمًا لـلاشتغال وقراءة الحديث والمطالعـة والتصنيف وحضـور الدروس معنـا إلى حين سفره إلى الحجـاز، وكان كثير المطالعة، أظنـه طالع أكثر كتب الخزائن بقوص». انتهـى. وكلام الأدفوي ليس فيه تأكيـد على هذه التهمة، بـل فيه إضعاف لها من خـلال الإشارة إلى أن

هناك من أوقع بين الطوفي وشيخه فحصلت بذلك القصة المشهورة بينهما التي هي مدار التهمة عند كل الذين كتبوا عنه، كما أن الأدفوي قد أشار إلى أنه صحبه في قوص في بعض الدروس ولم ير منه ولا سمع شيئًا يشين.

٥ ـ **ويقول عنه صلاح الدين الصفدي** في كتابه: أعيان العصر (مجلد ١ ج٣ ص ١١ المخطوط) (فيما نقله عنه الدكتور مصطفى زيد في كتاب المصلحة ٧٢): «كان فقيهًا حنبليًا، عارفًا بفروع مذهبه مليًا، شاعرًا أديبًا فاضلاً لبيبًا، له مشاركة في الأصول، وهو منها وافر المحصول، قيمًا بالنحو واللغة والتاريخ وغير ذلك، وله في كل ذلك مقامات ومبارك ولم يزل كذلك إلى أن توفي رحمه الله تعالى». وكلام الصفدي هذا فيه ثناء عليه والإشارة إلى أنه ما زال على هذه السيرة الحسنة إلى أن توفاه الله.

٦ ـ **ويقول عنه تاج الدين أحمد بن مكتوم القيسي** (٧٤٩هـ) في كتابه تاريخ النحاة فيما نقله عنه ابن رجب في الذيل ٢/ ٣٦٩، ونقل بعضه ابن حجر في الدرر ٢/ ٢٥١، يقول: «قدم علينا ـ يعني الديار المصرية ـ في زي أهل الفقر وأقام على ذلك مدة، ثم تقدم عند الحنابلة، وتولى الإعادة في بعض مدارسهم، وصار له ذكر بينهم، وكان يشارك في علوم ويرجع إلى ذكاء وتحقيق وسكون نفس، إلا أنه كان قليل النقل والحفظ وخصوصًا للنحو على مشاركة فيه، واشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر وابنته عائشة رضي الله عنهما، وفي غيرهما من جملة الصحابة رضي الله عنهم، وظهر له في هذا المعنى أشعار بخطه، نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له، منها قوله في قصيدة:

كم بين مَنْ شُكّ في خلافته ... وبين من قيل إنه الله

فرفع أمر ذلك إلى قاضي قضاة الحنابلة سعد الدين الحارثي، وقامت عليه

بذلك البينة، فتقدم إلى بعض نوابه بضربه وتعزيره وإشهاره، وطيف به ونودي عليه بذلك، وصرف عن جميع ما كان بيده من المدارس وحبس أيامًا ثم أطلق، فخرج من حينه مسافرًا فبلغ إلى قوص من صعيد مصر وأقام بها مدة، ثم حج في أواخر سنة أربع عشرة وجاور سنة خمس عشرة ثم حج، ثم نزل إلى الشام إلى الأرض المقدسة فأدركه الأجل في بلد الخليل عليه السلام في شهر رجب سنة ست عشرة وسبعمائة».

فهذا ابن مكتوم مع أنه معاصر للطوفي وموجود في القاهرة وقت وجوده فيها ـ كما يبدو من كلامه ـ فإنه لم يزد على الإشارة إلى تهمة الرفض وقصته مع القاضي الحارثي، وحينما أشار إلى الشعر لم يزد على هذا البيت المشهور المتداول، والذي سيتبين من قصته فيما بعد أنه ليس من نظم الطوفي.

٧ ـ **ويقول عنه القطب الحلبي** عبد الكريم بن عبد النور، فيما نقله عنه ابن حجر في الدرر ٢/ ٢٤٩: «وقرأت بخط القطب الحلبي: كان فاضلاً له معرفة، وكان مقتصدًا في لباسه وأحواله، متقللاً من الدنيا، وكان يتهم بالرفض، وله قصيدة يغض فيها من بعض الصحابة».

وكلام الحلبي فيه إشارة إلى فضله، وإلى اتهامه بالرفض، وإلى أن له قصيدة في ذلك، ولا ندري هل اطلع الحلبي على هذه القصيدة فعلاً، أو أنه سمع بها كما سمع غيره؟ والغريب أن أغلب الذين ترجموا له يشيرون إلى أن له شعرًا في هجو الشيخين وبعض الصحابة، ولكنه لم يرد عند واحد منهم بيت واحد من هذا الشعر، وليس لذلك أثر في أي كتاب من كتبه الموجودة المخطوطة والمطبوعة، وهذا كفيل بالتشكيك في صحة ثبوت هذا الشعر.

٨ ـ **أختم هذه النقول عن معاصريه** القريبين من عهده من أعيان القرن

الثامن، بكلام **الحافظ ابن رجب** عنه في كتابه: الذيل على طبقات الحنابلة (٢/ ٣٦٦)، وكلام ابن رجب ـ رحمه الله ـ هو بيت القصيد في هذه التهمة؛ لأنه أشد الجميع اقتناعًا بها وتأكيدًا لها، وغالبية المؤرخين المتقدمين والمتأخرين يسوقونها بصورة لا توحي بالقطع بها مثل: (وكان يتهم بالرفض) أو نحوها من العبارات، كما يشيرون إلى أنه تاب في آخر عمره واستقام أمره، أما ابن رجب رحمه الله، فإنه يسوق التهمة بصورة الجزم والتأكيد، وإذا جاء لذكر التوبة أنكرها ونفاها وحاول أن يثبت ما يدحضها، ولذا فإني أرى أن أكثر ما أصاب الطوفي عند لاحقيه من الصدود والإعراض وعدم العناية بسيرته ومؤلفاته إنما هو بسبب ما ذكره عنه ابن رجب من عبارات قاسية تلبسه التهمة وتغلق الباب دون أي منفذ يخرجه منها. وأود أن أجلي ذلك بإيراد بعض عبارات ابن رجب في ذلك، وإن كنت لن أنقل كلامه كاملاً كما عملت مع سابقيه؛ لأن كلامه طويل، وكتابه مطبوع يسهل الرجوع إليه لمن أراده كاملاً، وسأكتفي بالمواضع الواضحة المهمة. يقول ابن رجب عن الطوفي ـ بعد أن ذكر اسمه ورحلاته وشيوخه ومؤلفاته ـ: «وله نظم كثير رائق، وقصائد في مدح النبي ﷺ، وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد، وكان مع ذلك كله شيعيًّا منحرفًا في الاعتقاد عن السنة حتى إنه قال عن نفسه:

حنبلي رافضي أشعري [ظاهري] هذه إحدى العبر

ووجد له في الرفض قصائد، وهو يلوح في كثير من تصانيفه حتى إنه صنّف كتابًا سماه: العذاب الواصب على أرواح النواصب. ومن دسائسه الخبيثة: أنه قال في شرح الأربعين للنووي: اعلم أن من أسباب الخلاف الواقع بين العلماء تعارض الروايات والنصوص، وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن

الخطاب، وذلك أن الصحابة استأذنوه في تدوين السنة من ذلك الزمان فمنعهم من ذلك، وقال: لا أكتب مع القرآن غيره، مع علمه أن النبي ﷺ قال: اكتبوا لأبي شاة خطبة الوداع. وقال: قيدوا العلم بالكتابة. قالوا: فلو ترك الصحابة يدون كل واحد منهم ما روى عن النبي ﷺ لانضبطت السنّة، ولم يبق بين آخر الأمة وبين النبي ﷺ في كل حديث إلا الصحابي الذي دوّن روايته لأن تلك الدواوين كانت تتواتر عنهم إلينا كما تواتر البخاري ومسلم ونحوهما. فانظر إلى هذا الكلام الخبيث المتضمن أن أمير المؤمنين عمر رضي الله عنه هو الذي أضل الأمة قصدًا منه وتعمدًا، ولقد كذب في ذلك وفجر. ثم إن تدوين السنة أكثر ما يفيد صحتها وتواترها، وقد صحت بحمد الله تعالى، وحصل العلم بكثير من الأحاديث الصحيحة المتفق عليها، أو أكثرها لأهل الحديث العارفين به من طرق كثيرة، دون من أعمى الله بصيرته لاشتغاله عنها بشبه أهل البدع والضلالة، والاختلاف لم يقع لعدم تواترها، بل وقع من تفاوت فهم معانيها، وهذا موجود سواء دونت وتواترت أم لا، وفي كلامه إشارة إلى أن حقها اختلط بباطلها ولم يتميز، وهذا جهل عظيم. وقد كان الطوفي أقام بالمدينة النبوية مدة يصحب شيخ الرافضة السكاكيني المعتزلي، ويجتمعان على ضلالتهما، وقد هتكه الله وعجّل الانتقام منه بالديار المصرية». ثم نقل ابن رجب بعد ذلك كلام ابن مكتوم السابق كاملاً، ثم أعقبه بقوله: «قلت: وقد ذكر بعض شيوخنا عمّن حدثه عن آخر أنه أظهر له التوبة وهو محبوس، وهذا من تقيته ونفاقه، فإنه في آخر عمره لما جاور بالمدينة كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة ويصحبه، ونظم في ذلك ما يتضمن السب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه. وقد ذكر ذلك عنه شيخنا المطري حافظ المدينة ومؤرخها، وكان قد صحبه بالمدينة».

انتهى كـلام ابن رجب رحمه الله المتعلق بهذا الموضـوع، ويحتـاج إلى بعض الوقفـات، وقد سبقني الأساتذة المعـاصرون الذين كتبوا عن الطوفي إلى الـوقوف مع كلام ابـن رجب ومناقشته، وأخص منهم: مصطفـى زيد، وكمال عيسى، وإبـراهيم آل إبراهيم، وسـالم القرني، وحمزة الفعـر، وعبد الله التركي، وعصـام عامرية، ومصطفى عليان، **وتتلخص تلك الوقفات فيما يلي:**

١ ـ **الوقفـة الأولى**: ذكـر ابن رجب في ترجمتـه له أنـه حفظ بعض مختصرات الحنابلة مثل مختصر الخرقي، والمحـرر للمجد ابن تيمية، وأنه تفقـه على مجموعة من علماء الحنـابلـة وقـد عَـدّ منهم: زيـن الـدين الصرصري، وتقي الـدين الـزريراني، والـرشيد ابن أبي القـاسـم، وإسماعيل بن الطبال، والمفيـد الحراني، وأبو بكر القلانسي، وتقي الـدين ابن حمزة، وتقي الدين ابن تيمية، ومجد الدين الحراني، وابن أبي الفتح البعلي، وسعـد الـدين الحارثي، وغيرهم، من الحفـاظ الكبـار كالمزي والبرزالي وآخـرين لم يـذكرهم ابن رجـب، كما ذكر لـه ابن رجب مجمـوعة من المؤلفـات في العقيدة والحديث والتفسير والفقـه والأصول، وكلهـا على مذهب أهل السنة والجماعة كما ظهر لنا منها، والفقهية والأصولية منها على مـذهب الإمام أحمد، ثم يثني ابن رجب بعـد ذلك بقـوله: ولـه نظم كثير رائق وقصائد في مـدح النبي ﷺ، وقصيدة طـويلة في مـدح الإمام أحمد، وبعـد هذا كله يعقب ابن رجب بقولـه: وكان مع ذلك كله شيعيًّا منحـرفًا في الاعتقاد عن السنة. ثم يستمر في اتهامـه المذكور قبل قليل. والوقفة التي أقفهـا هنا تتمحور حول ما يبدو من التعارض والتناقض بين كلامه السابق عن الطوفي في محفوظاته وشيوخـه ومؤلفاته ومـدحه للنبي ﷺ ومدحـه للإمام أحمد، والحنبلية الظـاهرة عنده في كل شيء، وبين وصفه بأنه شيعـي منحرف في الاعتقاد عن السنة؛ لأن

التاريخ ـ فيما أعلم ـ لم يحفظ لنا أن شيعيًّا مدح الإمام أحمد وألّف كتبه على مذهبه، وأزيد فأقول: ومدح شيخ الإسلام ابن تيمية ــ عدو الرافضة وخصمهم اللدود ـ كما مدحه الطوفي فيما مر في ترجمة ابن تيمية ضمن شيوخه.

٢ ـ **الوقفة الثانية**: مع قول ابن رجب في تأكيده تشيّع الطوفي: إنه قال عن نفسه:

حنبلي رافضي أشعري هذه إحدى العبر (كذا عند ابن رجب)

ويروي: **حنبلي رافضي ظاهري أشعري هذه إحدى الكبر**

ويروى بروايات أخرى قريبة من هذه عند الذهبي وابن حجر وغيرهما.

والعجيب أن يستدل ابن رجب ــ رحمه الله ـ وغيره بهذا البيت على تشيّع الطوفي؛ لأن البيت فيما يظهر لي منه يصلح دليلاً على نفي التهمة عنه لا على تقويتها وتأييدها، فهو مسوق في صورة استغراب واستنكار، وكأنه يريد أن يقول: إنها لإحدى العبر والكبر أن توجد هذه المتناقضات في شخص، وأن يزعم اجتماعها، ثم إن تعدد روايات هذا البيت في كتب معاصريه والقريبين منه يجعل الاستدلال به، بل نسبته إليه محل نظر.

٣ ـ **الوقفة الثالثة**: مع قول ابن رجب: (ووجد له في الرفض قصائد).

وهذه دعوى تحتاج إلى دليل، وكيف يخفى هذا الشعر وهو قصائد ــ كما يقول ابن رجب ـ وليس قصيدة واحدة، ولا نجد له أثرًا عند ابن رجب ولا عند من قبله أو من بعده، ولا في شيء من مؤلفات الطوفي، ولو كان شيء من ذلك الشعر موجودًا لما تناقل مؤرخوه جيلاً بعد جيل ذلك البيت المهلهل الذي ذكر قبل قليل، وغضوا النظر عن هذه القصائد.

٤ ـ **الوقفة الرابعة**: مع قول ابن رجب: (وهو يلوح ـ بالرفض ـ في كثير من تصانيفه حتى إنه صنف كتابًا سماه: العذاب الواصب على أرواح النواصب).

والتلويح بالرفض في كثير من تصانيفه: دعوى أيضًا تحتاج إلى دليل، وابن رجب من أعرف الناس بتصانيف الطوفي، وأكثر ما وجدت مؤلفاته مسرودة عند ابن رجب، ولو وَجَد فيها شيئًا ذا بال لذكره، ولكنه لم يجد إلا ما استخرج من شرح الأربعين النووية ـ كما سيأتي ـ وهو غير صريح في ذلك، والذي وصلنا من كتب الطوفي لم نجد فيه شيئًا من ذلك.

أما قول ابن رجب: حتى إنه صنف كتابًا سماه: العذاب الواصب على أرواح النواصب. فليس فيه دليل ظاهر على ذلك؛ لأن ابن رجب لم يذكر لنا شيئًا عن محتوى الكتاب، ونحن لم نطلع عليه ولا نعرف أحدًا اطلع عليه ووصف مضمونه، ولذا فليس أمامنا إلا التوقف عن الحكم له أو عليه بهذا الكتاب. أما العنوان فليس فيه دليل على ذلك؛ لأن لفظ النواصب صار علمًا على مبغضي علي ـ رضي الله عنه ـ ومن يناصبونه العداء، وأهل السنة ليسوا كذلك فهم يحبون عليًّا أكثر مما تحبه الرافضة، ويشتركون مع الرافضة في بغض وعداء مبغضي علي. فليس في العنوان إذن أي دليل على المضمون.

٥ ـ **الوقفة الخامسة**: مع قوله: (ومن دسائسه الخبيثة أنه قال في شرح الأربعين للنووي. . .) إلى آخر ما نقل من شرح الأربعين النووية حول تدوين السنة وموقف عمر بن الخطاب، وما اتهمه به في آخر النص من الخبث والكذب والفجور وعمى البصيرة والاشتغال بشبه أهل البدع والضلال والجهل العظيم وادعاء أن حق السنة قد اختلط بباطلها.

وقد أسرف ابن رجب ـ رحمه الله ـ حينما وصف الطوفي بهذه الأوصاف

البشعة، مع أن النص الذي نقله لا يدل صراحة على ما فهمه منه، وكل الذين اطلعوا على هذا الكلام وتعقبوا ابن رجب لم يفهموا منه ما فهمه ابن رجب، ومنهم الدكتور إبراهيم البراهيم، والدكتور سالم القرني والدكتور عبد الله التركي وغيرهم، فقد اتفقوا على أن الكلام لا دليل فيه على اتهامه؛ لأنه يحكي عن قوم رأيهم في نتائج تأخر تدوين السنة، ويسوق ذلك بعبارة لا توحي بالتأييد والاقتناع بل بالتهوين والتوهين وربما التكذيب حيث قال: «وبعض الناس يزعم أن السبب في ذلك عمر بن الخطاب...». والزعم مطية الكذب كما يقولون. ويعقب الدكتور عبد الله التركي على ذلك بقوله: «ولو كان رافضيًّا لما تحدث عن رواية الصحابة لحديث رسول الله ﷺ؛ فالشيعة لا يقرون من الحديث إلا ما جاء عن أئمتهم». كما يعقب الدكتور سالم القرني على كلام ابن رجب بقوله: «قد اطلعت على شرح الأربعين للنووي وهو مخطوط بدار الكتب بمصر، واستعرضته من أوله إلى آخره، ووجدت له كلامًا غير هذا يمدح فيه أبا بكر وعمر رضي الله عنهما...». ثم ذكر الدكتور سالم موضعين من ذلك.

وقد يؤخذ على الطوفي رحمه الله أنه ساق كلام هذا الزاعم، وتركه دون أن يعقب عليه، وهذه مؤاخذة بلا شك، لكننا لا ينبغي أن نبالغ في لومه ومؤاخذته؛ لأننا لم نطلع على بقية الكلام ولا على سياقه كاملاً فقد يكون قبله أو بعده ما يوضحه، ومما يعزز مثل هذا الاحتمال أن الدكتور سالم القرني أفاد بأنه لم يجد النص بهذه الصورة في النسخة التي اطلع عليها في دار الكتب المصرية وهي نسخة كاملة، فالاحتمالات واردة، وحتى لو لم ترد فإن الأمر لا يستدعي تلك الأوصاف البشعة التي وصف بها ابنُ رجب الطوفيَّ رحمهما الله، وعفا عنا وعنهما.

٦ ـ **الوقفة السادسة**: مع قوله: «وقد كان الطوفي أقام بالمدينة النبوية مدة

يصحب شيخ الرافضة السكاكيني المعتزلي ويجتمعان على ضلالتهما، وقد هتكه الله وعجل الانتقام منه بالديار المصرية». وقوله ـ بعد أن أورد كلام ابن مكتوم السابق ـ : «قلتُ: وقد ذكر بعض شيوخنا عَمّن حدثه عن آخر أنه أظهر له التوبة وهو محبوس. وهذا من تقيته ونفاقه، فإنه في آخر عمره لما جاور بالمدينة كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة ويصحبه، ونظم في ذلك ما يتضمن السب لأبي بكر الصديق رضي الله عنه، وقد ذكر ذلك عنه شيخنا المطري حافظ المدينة ومؤرخها، وكان قد صحبه بالمدينة».

وكلام ابن رجب هذا يتضمن اتهامين:

الأول: صحبة السكاكيني شيخ الرافضة، مما ينفي توبته ويؤكد أنها مجرد تقية ونفاق عند ابن رجب.

الثاني: نظمه ما يتضمن السب لأبي بكر رضي الله عنه، وهذا الأخير وهو سبُّ أبي بكر لم نطلع عليه، ولم يذكر ابن رجب نماذج منه. فيظل مجرد دعوى حتى يعزز بالدليل. أما الأول: وهو صحبته للسكاكيني: فإني أتفق مع الأساتذة الأفاضل الذين سبقوني في مناقشة هذه الجزئية، وخاصة الدكتور سالم القرني والدكتور عبد الله التركي والدكتور مصطفى عليان، في أن مصاحبته لهذا الرجل لا تنفي عنه التوبة والاستقامة التي أثبتها له كثير من معاصريه، خصوصًا إذا علمنا أن عددًا من علماء أهل السنة وحفاظهم قد صحبوا السكاكيني وأخذوا عنه كالبرزالي والذهبي ووالده وغيرهم، وقد مرّ علينا في الحديث عن السكاكيني ضمن شيوخ الطوفي ثناء العلماء عليه وخصوصًا الذهبي وابن حجر، ومن ذلك قول الذهبي فيه: «ومات شيخ الشيعة بدمشق وفاضلهم محمد السكاكيني في صفر عن ست وثمانين سنة، وكان لا يغلو ولا

يسب معينًا ولـديه فضـائل . . . » ويقول الذهبي في مـوضع آخر: «وكـان حلو المجالسة ذكيًـا عالمًا فيه اعتزال، وينطوي على دينٍ وإسلامٍ وتعبـد، سمعنا منه وكان صـديقًا لأبي . . . ». فهذا الـذهبي يثبت أخذه عن السكاكيني وصـداقته لوالده، فهل يمكن أن يتهم الذهبي أو والـده بالرفض بسبب ذلك. ويقول فيه ابن حجـر: «ولم يحفظ له سب في الصحـابـة بل له نظم في فضـائلهم» ثم ينقل ابن حجر كلام الـذهبي السابق. ويختم الدكتور عبد الله التركي كـلامه عن هذا الموضوع بقوله: «فهل صحبته لرجلٍ كهذا تنفي توبته واستقامته؟؟».

وأستغـرب من ابن رجب ـ رحمه الله ـ وأنا استصغـر نفسي أمامـه ـ وهـو من علماء السلف الكبار الذين لهم منهجهم في الحكم على النيات وخفايا القلوب، أن يقول بصيغـة الجزم ـ بعد أن سمع من بعض شيوخـه كلامًا عن توبـة الطوفي وهو محبوس: «وهـذا من تقيته ونفاقه؛ فإنـه في آخر عمره لما جاور بـالمدينة كان يجتمع هو والسكاكيني شيخ الرافضة ويصحبه».

وأتعجب أيضًـا من قـول ابن رجب ـ رحمه الله ـ بعـد الحديث عن صحبـة الطـوفي للسكاكيني: «وقـد هتكـه الله وعجل الانتقـام منه بـالـديار المصريـة» لأمرين: الأول: أن مـا حدث لـه بالـديار المصريـة سابق لهذا اللقـاء والصحبة بوقت طـويل. والثاني: أن الجزم بأن ما حصل له في مصر إنما هـو هتك وانتقام من الله فيـه نظر؛ لأن ابتـلاء العلماء وامتحانهم في هـذه الحياة سنـة من السنن، وقد ابتلي من هو أفضل من الطوفي في الزمان نفسه والمكان نفسه وهو شيخه ابن تيمية ومجمـوعة من محبيـه من علماء الحنابلة، فهل يقـال إن ما أصـابهم إنما هو هتك وانتقام من الله؟

٧ ـ **الوقفـة السابعة**: مع البيت المتقدم الذي أورده ابـن رجب ضمن ما نقله

عن ابن مكتوم، وأورده الذهبي وغيره، وهو:

كم بين مَنْ شُكّ في خلافته ... وبين من قيل إنه الله

ولم أجد أحدًا ممن أورده قد جزم بنسبته للطوفي أو أنه رآه في كتاب من كتبه، فابن مكتوم يورده بعبارة: «واشتهر عنه الرفض والوقوع في أبي بكر وابنته عائشة ـ رضي الله عنهما ـ وفي غيرهما من جملة الصحابة رضي الله عنهم، وظهر له في هذا المعنى أشعار بخطه نقلها عنه بعض من كان يصحبه ويظهر موافقة له، منها قوله في قصيدة: **كم بين من شُكّ** . . إلخ» فلم يورد من القصيدة إلا هذا البيت، والذهبي أورده بقوله: «وقيل إنه قال في شعره هذا البيت: **كم بين من شُكّ** . . . إلخ». وهي صيغة تمريض وتضعيف.

وقد وجدت هذا البيت في كتاب من كتب الطوفي، وهو كتابه: (جدل القرآن) أو: (عَلَمُ الجذل في عِلْم الجدل) (ورقة ٥٨/ ب) في النسخة المخطوطة. و(ص ٢٢٢ في النسخة المطبوعة التي حققها المستشرق الألماني فولفهارت) ولم ينسب الطوفي البيت لنفسه، وإنما أورده في سياق حوار دار بين شيعي وجمهوري، يقول الطوفي: «إن شيعيًّا ناظر جمهوريًّا في علي وأبي بكر، فقال الشيعي:

كم بين مَنْ شُكّ في خلافته ... وبين من قيل إنه الله

يعني عليًّا، فقال الجمهوري: خذ مثل هذا من النصراني في عيسى ومحمد إذ يقول لك:

كم بين مَنْ شُكّ في رسالته ... وبين من قيل إنه الله

فانقطع الشيعي».

وفي هـذا الكلام دليل على أن البيـت ليس للطوفي، وعلى أن الطـوفي لم ينصر الشيعي ويـدافع عنـه، وإنما نص على أنـه انقطـع وسكت. فـلا وجـه إذن للاستدلال به على تشيع الطوفي وطعنه في أبي بكر رضي الله عنه. وقد سبقني إلى إيراد هـذه القصة الأستاذان إبـراهيم البراهيم، وعصام عـامرية. الأول أخـذها من النسخة الخطية والثاني أخذها من المطبـوعة. وقد اطلعت عليها في المطبوعة بنفسي.

ومما يزيد الاستدلال بهذا البيت ضعفًا على ضعفه ما ثبت لنا في كثير من كتبه ـ كما سيأتي ـ من أن رأيه في أبي بكـر وفي خلافته رأيٌ حسن يتفق مع معتقد أهل السنـة، ويبـدو ذلك في كتـاب الصعقـة الغضبية، وكتـاب الإشـارات الإلهيـة وغيرهما. ويقول الدكتـور عبد الله التركي في مقدمة تحقيقـه لكتابه: شرح مختصر الروضة ص ٣٦: «ولم أجد في كتابه هذا (شرح مختصر الروضة) ما يؤيد صراحة تشيع الطـوفي، بل وجـدت أنـه يترضـى عن الصحـابـة رضـوان الله عليهم، وبخـاصـة الشيخـان، ويصرح في أمـاكن بـاعتقـاده بما يعتقـده أهل السنـة والجماعة، ويرد على الشيعة وآرائهم ويبين أن الحق بخلافها..».

هذا آخـر ما أود إيراده فيما يخص الطريـق الأول: وهو ما كتبه عنـه معاصروه والقريبـون منه من أعيـان القرن الثـامن. ومن تأمل هذه النصـوص التي نقلتها عن ثمانيـة منهم وهم: البرزالي والذهبي وابن جماعـة والأدفوي والصفـدي وابن مكتوم والحلبي وابن رجب ظهر له أن مـدار التهمة هو قصته مع شيخه الحارثي في مجلسه، وقد اختلفت روايات هذه القصـة اختلافًا يسيرًا، لكن المطلع على ما نقلـه ابن حجـر عن الأدفـوي والصفـدي يستريب من هـذه القصـة ويضعف تعـويله عليهـا في اتهام الـرجل، فقد ورد عنـدهما أن شيخـه الحارثي كان يحبـه

ويبجله ورتبه في مواضع في دروس الحنابلة، ثم **أُوقع بينهما**، وكلمه في الدرس كلامًا لا يناسب الأدب، فقام عليه ابن الشيخ وفوّض أمره إلى بدر الدين بن الحبّال أحد النواب **فأشهدوا عليه بالرفض وأخرجوا بخطه هجوًا في الشيخين**، فعزّر وضرب ثم سجن.

فسياق القصة يوحي بأن هناك من أوقع بينهما، ولعله غاظه مكانة التلميذ عند شيخه، وربما كانت هذه المكانة على حساب أناس آخرين لحقهم ضرر بسببها، فلعلهم قد أعدوا للأمر عدته فجهزوا تهمة الرفض وقصائد الهجاء. وإلا كيف تسقط تهمة الرفض وهذه القصائد، وتظهر فجأة في هذا الدرس دون سابق علمٍ للشيخ أو من حوله؟

* * *

٢ ـ الطريق الثاني:

وهو رأي الباحثين والمحققين المحْدَثين الذين أتيح لهم الاطلاع على بعض كتب الطوفي وتحقيق بعضها، ويتجلى ذلك من خلال ما ظهر لهم من آراء الرجل في هذه الكتب، وقد مَرّ من ذلك إشارات خاطفة، وأعني بهؤلاء: الأساتذة: مصطفى زيد، وكمال عيسى، وإبراهيم البراهيم، وسالم القرني، وحمزة الفعر، وعبد الله التركي، وعصام عامرية، ومصطفى عليان وغيرهم. ولا شك بأن فارس هذا الميدان وفاتح أبوابه هو الدكتور مصطفى زيد، في كتابه المشهور: المصلحة في التشريع الإسلامي ونجم الدين الطوفي، فقد أجهد نفسه واطلع على مخطوطات أغلب كتب الطوفي الموجودة واستفاد منها، وبخاصة: الصعقة الغضبية، والإشارات الإلهية، ومما يتميز به هذان الكتابان أن الأول: من أقدم كتب الطوفي وأسبقها تأليفًا حيث قد ألفه قبل خروجه من بغداد. والثاني: من آخر كتبه تأليفًا بل ربما كان آخرها؛ لأنه قد ألّفه قبل وفاته بشهرين

ونصف تقريبًا. وقد أكثر في هذا الكتاب الأخير من مناقشة أصحاب الفرق والطوائف وخصوصًا الشيعة، وسعى جاهدًا للرد عليهم وإبطال حججهم، بل واستمطار اللعنات والغضب عليهم، فكثرت فيه عبارات: زعمت الرافضة لعنهم الله، وتارة: أخزاهم الله، وتارة أبعدهم الله. إلى غير ذلك من العبارات التي توحي ببراءته منهم. وقد استفاد الباحثون الذين جاءوا بعد مصطفى زيد من هذه النصوص التي أوردها، واستعانوا بها للدفاع عن الطوفي، كما أن حديث الدكتور مصطفى عن كتب الطوفي ونفضه الغبار عنها سلط عليها الأضواء وأغرى الباحثين بتحقيقها، ومنهم الباحث: كمال محمد عيسى الذي حقق كتاب الإشارات الإلهية، موضوعًا للماجستير في كلية دار العلوم بالقاهرة، ونص في مقدمته على أن كتاب الدكتور مصطفى هو الذي حفزه على ذلك، وقد بذل الأستاذ كمال جهدًا طيبًا في إخراج الكتاب وأتاح له طول الصحبة معه أن يظفر فيه بما لم يظفر به الدكتور مصطفى، واستخرج منه نصوصًا كثيرة وطويلة يكفي بعضها لتبرئة الطوفي من هذه التهمة، أو التأكيد على صدق توبته منها إن كانت قد صحت عنه، وكنت أتمنى أن يسعفني المقام فأوردها كلها، لكن ذلك غير ممكن؛ لأنه سيزيد الدراسة طولاً على طولها، لذا سأكتفي بإيراد نماذج منها كما فعل الأساتذة: إبراهيم البراهيم وسالم القرني وعصام عامرية وغيرهم.

وكما أن حديث الدكتور مصطفى زيد عن كتاب الإشارات الإلهية، واستشهاده بنصوصٍ منه قد أغرى الأستاذ كمال عيسى بتحقيقه ودراسته، فإن حديثه عن كتاب الصعقة الغضبية واستشهاده بنصوص منه قد أغراني بتحقيقه ودراسته، وقد ظفرت فيه بسبب طول الصحبة بأكثر مما ظفر به الدكتور

مصطفى، لكن الفضل للمتقدم ـ كما يقولون ـ فهو جدير عندي بالاعتراف بفضله والإشادة بعمله؛ لأنه سلك الطريق وهو مجاهل، ونحن إنما سلكناه بعد أن وطأ أكنافه ومهّد دروبه. وهذان الكتابان ـ كما سبق أن أشرت ـ هما أكثر كتبه الموجودة اهتمامًا وعناية بمناقشة الشيعة والرد عليهم. وليس معنى ذلك أن بقية كتبه تخلو من ذلك، وإنما النسبة تختلف. وقد استخرج الدكتور سالم القرني من كتاب (الانتصارات الإسلامية) الذي قام بتحقيقه بعض المواضع التي تصلح لذلك، كما أشار الدكتور إبراهيم البراهيم والدكتور عبد الله التركي إلى شيء من ذلك في شرح مختصر الروضة الذي حققاه. لكن التعويل في ذلك على هذين الكتابين وهما: الصعقة الغضبية، والإشارات الإلهية. وسأورد بعض النماذج المهمة التي تصلح للدفاع بها عن الطوفي وبيان حقيقة مذهبه كما سطرها بنفسه في هذين الكتابين:

١ ـ الأول: الصعقة الغضبية:

قال الطوفي: في ص ٢٤/ أ: «ومن الأصول العظيمة التي نشأ النزاع فيها من جهة العربية: اختلاف الشيعة والسنة فيما يتعلق بأبي بكر الصديق رضي الله عنه، ومَنْعِه فاطمة رضي الله عنها (فدكًا والعوالي) فإنها لما جاءت تطلب إرثها عن أبيها ﷺ، قال: (سمعت رسول الله ﷺ يقول: ما تركنا صدقة)، ولم يعطها شيئًا. فخاضت الرافضة في أبي بكر وقالوا: منع فاطمة إرثها. وقال أهل السنة: إنما عمل بما سمع ولم يمنعها حقًّا. ومنشأ الخلاف بينهم من حيث إن (ما) وردت في اللغة على وجهين: اسمية، وحرفية، ولكل واحد منهما خمسة أقسام» . . . (ثم سرد الأقسام الخمسة لكل نوع) ثم قال: «إذا عرفت ذلك: فالرافضة حملوا (ما) في قوله عليه السلام: (ما تركنا صدقة) على أنها نافية،

أي: إنا لم نترك صدقة، وإنما تركنا ما تركناه إرثًا لغيرنا. وحملها أهل السنة على أنها موصولة بمعنى (الذي) تقديره: الذي تركناه صدقة، بالرفع على الخبر، وحذف الهاء من (تركناه) لأنها ضمير منصوب وهو سائغ الحذف في الصلة، كقوله تعالى: ﴿**وما عملت أيديهم**﴾ قرئت بحذف الهاء وإثباتها. وهذا هو الحق إن شاء الله، وما ذهب إليه الرافضة خطأ صريح محض، فإن الحديث مُصَدَّرٌ بما يبطل قولهم، وهو قوله عليه السلام: (نحن معاشر الأنبياء لا نورث، ما تركنا صدقة) فنفى أنه يورث، وجعل ذلك صفة تمدح، ولذلك نصب (معاشر) على المدح، كذلك الرواية، ثم أثبت أن ما يتركه صدقة. فقد تضمن الحديث جملتين: إثباتية، ونفيية، وعلى ما تأولته الرافضة تكون الجملتان نافيتين، فيكون قد نفى الجهتين المشروعتين: الميراث، والصدقة. فالجهة الثالثة تكون باطلة عينا، وهو على الرسول المعصوم محال، وإلا فعليهم إثباتها، على أنه بمجرد نفيه للإرث فاتهم الغرض. فإن قيل: الاعتراض من وجهين: أحدهما: أنّا لا نسلّم صحة قوله: «نحن معشر الأنبياء لا نورث»؛ لأن ذلك يناقض قوله تعالى ــ حكاية عن زكريا عليه السلام: ﴿**فهب لي من لدنك وليًّا يرثني**﴾، ﴿**لا تذرني فردًا وأنت خير الوارثين**﴾، وقوله تعالى: ﴿**وورث سليمان داود**﴾. الثاني: سلّمنا صحته، لكن تأويلنا أولى من تأويلكم؛ لأنه مستغنٍ عن التقدير، وتأويلكم يفتقر إلى تقدير الضمير، والأصل في الكلام أن يكون تامًّا بذاته، وافتقاره إلى التتمة بالتقدير خلاف الأصل. فالجواب عن الأول: أن الحديث لا سبيل إلى منع صحته إذ قد رواه أحمد والبخاري ومسلم من حديث عائشة، وأبو داود من حديث مالك بن أوس بن الحدثان، وهو حديث مشهور مستفيض إلا أن **للرافضة أصلاً خبيثًا باطلاً** وهو أنهم لا يقبلون رواية الصحابة لمرض في قلوبهم عليهم. وليس هذا

موضع الرد عليهم في ذلك الأصل. فأما إرث يحيى من زكريا، وسليمان من داود، فإنما كان لمنصب النبوة دون الأعراض المالية، فأما مُلْك سليمان الذي انتقل عن داود إليه فهو جهة بنفسه ليس من النبوة في شيء؛ لأنهم كانوا أنبياء ملوكًا، ونبينا ﷺ كان عبدًا نبيًّا، ولم يكن ملكًا حتى ينتقل ملكه عنه إلى غيره. وعن الثاني: أنا قد بيّنا أن تأولينا هو الظاهر المتبادر إلى الذهن من الحديث وهو متعين، وتأويلهم فاسد فكيف يكون أولى».

وفي موضع آخر من الصعقة الغضبية: (من ص ٣٣/ أ إلى ٣٦/ ب) تحدث بتفصيل في عدة صفحات عن خلاف السنة والرافضة في الفرض في الرجْلين في الوضوء، هل هو الغَسْل، أو المسح؟ تحت عنوان: (المسألة الثالثة)، فقال: «الفَرْضُ في الرجلين في الوضوء هو الغَسْل عند الجمهور، منهم الأئمة الأربعة. . . ، وقالت الإمامية وهم الرافضة: الفَرْضُ فيهما مسح ظهر القدم، ومعتمدهم في المسألة مسلكان. . . » ثم استطرد في ذكر أدلتهم ومناقشتها ثم إبطالها، وذكر أدلة أهل السنة وصححها وانتصر لها في عدة صفحات في كلام نفيس رائع. ثم ختم الحديث عن المسألة بقوله: «واعلم أني إنما بسطت الكلام في هذه المسألة لأن بعض فقهاء الرافضة وَلِعَ بي في هذا الكلام فيها، واحتج عليَّ ببعض ما ذكرتُ في مسلكيهم المذكورين، فذكرتُ بعض ما حضرني من شبههم ههنا وأجبت عنه كما رأيت. واعلم أن الرافضة أكثر ما يتعرضون بأهل السنة في هذه المسألة لقوة شُبَههم من الكتاب والسنة عليها».

فمن قرأ كلام الطوفي على هذه المسألة بطوله أدرك أن الرجل من أهل السنة، وأنه بعيد كل البعد عن مذهب الرافضة، ويظهر ذلك في عباراته واستشهاده بأحاديث صحيحة من البخاري ومسلم وأحمد وغيرها من كتب السنة المعتمدة

التي لا يرضاها الرافضة ولا يعتدون بها، كما يظهر ذلك من انتصاره لأهل السنة وإفحامه للرافضة وخذلانهم.

وسيلمح القارئ من قصته مع هذا الفقيه الرافضي الذي ولع به في هذه المسألة، أن الطوفي يكثر الجلوس مع فقهاء الرافضة وعلمائهم لمعرفة ما عندهم ومناقشتهم، ولعل هذا يفسر لنا سعة اطلاعه على مذهبهم وكثرة مناقشته لهم في كثير من كتبه، وبخاصة كتابه الأخير (الإشارات الإلهية) الذي طالت مناقشته لهم فيه، لكنها كانت مناقشة حامية تنتهي بإفحامهم في كل قضية، بل بسبهم وشتمهم، كما مَرّ موجزًا، وسيأتي مفصلاً بحول الله. ولعل هذا أيضًا قد يفسر لنا سر مجالسته للسكاكيني ـ شيخ الرافضة ـ في المدينة المنورة، فربما كان ذلك للاطلاع على بعض ما لا يعرفه من مذهبهم استعدادًا لمناقشتهم في كتابه الذي ألفه بعد أقل من عام من مجالسته للسكاكيني، وهو كتاب (الإشارات الإلهية). والطوفي مولع بمناقشة الفرق والطوائف والمذاهب عمومًا، وليس الرافضة وحدهم، ولكن مناقشته للرافضة تميزت بالكثرة والشمول، ومناقشته لغيرهم أقل على الرغم من كثرتها، ويكفي أن نعلم أنه ناقش أغلب الفرق في حديثه عن آية الوضوء التي هي محل الحديث الآن، ففي ص ٣٠/ أ: يقول ـ عند حديثه عن مسألة الرؤية المتفرعة من حديثه عن الحرف (إلى) في آية الوضوء ـ ما يلي: «اعلم أن الناس اختلفوا في أن الله تعالى هل يجوز أن يُرى في الدار الآخرة أم لا؟ مع إجماعهم على أنه لا يرى في الدنيا: فذهب أصحابنا والأشاعرة والكرامية والمجسمة إلى أن رؤية الله تعالى في الآخرة جائزة، ومنع ذلك الفلاسفة والمعتزلة بناءً على أن كل ما لا يكون جسمًا أو جوهرًا مختصًّا بمكانٍ وحَيِّزٍ لا تمكن رؤيته. وأما أصحابنا وعامة السلف من الصحابة والتابعين وأهل الحديث فيعتقدون جواز الرؤية مع اعتقادهم أن الله تعالى في

جهة السماء على العرش وأنه مع ذلك ليس بجسم ولا جوهر ولا عرض، وأما الأشاعرة فيعتقدون ذلك مع اعتقادهم أنه ليس في جهةٍ أصلاً، ولذلك احتاجوا إلى أن فسروا المراد بالرؤية بأن توجد حالة نسبتها في الانكشاف والظهور إلى ذات الله تعالى كنسبة الحالة المسماة بالإبصار والرؤية إلى المرئيات المشاهدة، وهو شَغْب وعدول عن الحقيقة. وأما الكرامية والمجسمة فإنما يجوزون رؤية الله تعالى لاعتقادهم أنه جسم متحيّزٌ في مكان، ولولا ذلك لامتنع وجوده عندهم فضلاً عن رؤيته، وهو كفر محض. إذا عرفت ذلك فاعلم أن الدليل على المسألة عقلي من وجوه كثيرة، ونقلي من الكتاب والسنة نقلاً مستفيضًا يقرب من التواتر، نقل ذلك من نَقَلَةِ الصحة من أئمة الحديث، وليس غرضنا هاهنا استيفاء أدلة المسألة إذ ذلك يطول، وإنما الغرض إيراد الأدلة من الكتاب والسنة المتعلقة بالعربية فنقول. . .» إلى آخر كلامه، وهو كلام نفيس جيد يظهر من خلاله صدق انتمائه لمذهب السلف، ورده على ما عداه. وهذا نموذج من مناقشاته للفرق والطوائف، وهذا النمط كثير في كتابه هذا وفي غيره من كتبه.

وفي موضع آخر من الصعقة الغضبية (ص ٥١/ أ): عند مناقشته لأدلة القائلين: إن الواو تفيد الترتيب في بيت سحيم، قال كلامًا فيه ثناء على عمر ابن الخطاب رضي الله عنه، يَبْعُدُ معه أن يكون رافضيًّا، ويرد على من يقول إنه كان ينتقص الشيخين ويسبهما، وهو قوله: «والجواب عن الثالث: ــ أي الدليل الثالث وهو بيت سحيم ــ أن عمر رضي الله عنه أراد تعظيم الإسلام بتقديم ذكره لفظًا على الشيب، ليطابق ذكره تقديم معناه، فإن الإسلام أشرف من الشيب وأعلى في الرتبة، فأراد من الشاعر تقديم ذكره أيضًا؛ **لأنه كان من**

أشد الناس تعظيمًا للدين رضي الله عنه، وإنما منع الشاعر الإجازة لأن تأخيره لذكر الإسلام مع عادة العرب بتقديم الأهم فالأهم مشعر بتهوينه بالإسلام وعدم المبالغة في تعظيمه، فمنعه الجائزة عقابًا له على ما أشعر به فعله».

وأكتفي بهذا القدر مما هو بارز ومهم في كتابه الصعقة الغضبية، وقد صرفت النظر عن بعض العبارات والأدلة الأخرى التي تنفي عنه التهمة طلبًا للاختصار، وسيلحظها قارئ الكتاب مثل الثناء على الصحابة عمومًا والترضي عنهم وفي مقدمتهم الخلفاء الثلاثة وأمهات المؤمنين، والاستشهاد بالأحاديث النبوية من الكتب الستة وغيرها من كتب الحديث الخاصة بأهل السنة، واستخدامه كثيرًا لعبارة: (أصحابنا) و(على أصلنا) ونحوها من العبارات عندما يتحدث عن رأي الحنابلة وأهل السنة. يضاف إلى ذلك أني لم أجد في الكتاب ـ على طوله ـ أي عبارة يفهم منها ـ تصريحًا أو تلميحًا ـ محبته للرافضة أو الإعجاب بهم أو النقل عن كتبهم أو علمائهم.

٢ ـ كتاب: الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية:

لفت الدكتور مصطفى زيد الأنظار إلى هذا الكتاب وأهميته في بيان حقيقة مذهب الطوفي وخصوصًا في قضية التشيع، عندما أورد نماذج جيدة منه تصلح لدفع تهمة التشيع عن الطوفي، وترددت النصوص التي ساقها الدكتور مصطفى فيما بعده من دراسات عن الطوفي، ولما جاء الأستاذ كمال عيسى وفَرّغ نفسه لتحقيق الكتاب ودراسته، درس القضية دراسة مستوعبة، وقام بحصر المواضع والآيات التي عرض فيها الطوفي لمسائل الشيعة والتشيع، وبيّن أن الطوفي اهتم بهذه المسائل اهتمامًا كبيرًا وظاهرًا في هذا الكتاب، وأنه لم يترك آية يستند عليها الشيعة في دعم قضية من قضاياهم إلا عرض لها وبين زيف

استدلالهم وضعفه، ثم انتصر في النهاية لمذهب أهل السنة.

وقد حصر الدكتور كمال الآيات التي كانت موضع البحث والنقاش في هذا الموضوع في خمس وخمسين آية، ووضع لها جدولاً سردها فيه واضعًا أمام كل آية رقمها واسم السور ورقم الصفحة التي وردت فيها في كتاب الإشارات الإلهية، مع تصنيفها إلى مجموعات على هذا النحو:

أولاً: تناول الطوفي الخلاف حول إمامة علي وطاعته وفصاحته وفضل أهل البيت جميعًا في ست عشرة آية، وهي بإيجاز:

(الآيتان: ٢٤٧، ٢٧٤ من سورة البقرة، والآيتان: ٦١، ١٥٥ من سورة آل عمران، والآية: ٥٥ من المائدة، والآية: ١٤٢ من الأعراف. والآية: ١٧ من هود. والآيتان: ٢٩، ٩٤ من طه. والآية: ١٩ من الحج. والآية ٣٤ من القصص. والآية: ٦ من الأحزاب. والآية: ١ من النجم. والآية: ١٢ من المجادلة. والآية: ٢٤ من الإنسان. والآية: ١٢ من الشمس).

ثانيًا: أفاض الطوفي في عصمة الإمام، بل عصمة أهل البيت وما دار حولها في آية واحدة وهي الآية: ٣٣ من سورة الأحزاب.

ثالثًا: تناول وجوب الإمامة أو وجود الإمام في آيتين وهما: الآية ٥٨ من سورة يوسف. والآية: ٧ من سورة الرعد.

رابعًا: ساق استشهاد الإمامية على عدد الأئمة من أهل البيت في آية واحدة، وهي الآية: ١٢ من سورة المائدة.

خامسًا: تحدث عن إرث الخلافة واحتجاج الشيعة عليه في آيتين هما: الآية: ٥ من سورة مريم. والآية: ١٦ من سورة النمل.

سادسًا: تعرض للفرق الغالية التي لا تقف عند موالاة علي، بل تتعداها إلى بغض الصحابة، ومن ثم قدحوا في الصحابة بعامة، وهم الروافض، وذلك في ست آيات: الآية: ٢٤٦ من البقرة. الآية: ١٤٤ من آل عمران. الآية: ٦٥ من النساء. الآية: ١٦٥ من الأعراف. الآية: ١٠٠ من التوبة. الآية: ٤٢ من الحجر.

وقدحوا في بعض الصحابة بخاصة في سبع آيات وهي: الآية: ٦٠ من سورة الإسراء. الآية: ٢٦ من النور. الآية: ٣٣ من الأحزاب. الآية: ٢٢ من محمد. الآيتان: ٤، ١٠ من التحريم. الآية: ١٥ من الجن. لكن الطوفي لم يترك الرافضة، بل ساق استنباط الحكم عليهم من آيتين هما: الآية: ٢٩ من سورة الفتح. الآية: ٨ من سورة الحشر.

سابعًا: ذكر بغضهم لأبي بكر رضي الله عنه، وإنكارهم فضله في خمس آيات، وهي: الآية: ٤٠ من سورة التوبة. الآية: ٢٢ من النور: الآية: ٣٣ من الزمر. الآية: ١٠ من الحديد. الآية: ١٧ من الليل.

ثامنًا: تناول الخلاف في صحة خلافة الأشياخ في آيتين، هما:

الآية: ٥٥ من سورة النور. الآية: ١٦ من سورة الفتح.

تاسعًا: تحدث عن أصل من أصول مذهبهم وهو التقية في خمس آيات، وهي: الآية: ٢٨ من سورة آل عمران. الآية: ٩٧ من النساء. الآية: ٧٨ من هود. الآية: ١٠٦ من النحل. الآية: ٢٨ من غافر.

عاشرًا: تحدث عن مسائل تتصل بأصول الفقه ـ لهم فيها رأي وهي الإجماع والقياس وخبر الواحد ـ وذلك في ست آيات، وهي:

الآيـة: ١١٥ من النسـاء. الآيتـان: ١٠، ٢١ من الشـورى. الآيـة: ٢ من الحشر. الآية: ٤٤ من النحل. الآية: ٣٦ من الإسراء.

وبهذا يبلغ مجموع الآيـات خمسًا وخمسين آية. وقـد تعقب الطوفي الـرافضة في هذه الآيات ورد عليهم وانتصر لمذهب أهل السنة في كل ذلك.

وبعـد ذلك قام الـدكتور كمال بتفصيل هـذا الإجمال بذكـر الآيات ومـا قالـه الطوفي تحتها في استقراء جيد وشامل. وليس بوسعنا مجاراته في ذلك ونقل كل ما أورده في هذا المجـال. وإنما سأكتفي بإيراد نماذج تكشف عن طريقـة الطوفي في محاورتهم والـرد عليهم والانتصـار لمذهب أهل السنـة، ممـا يكفي دليـلاً لبيـان موقفه ومذهبه الحقيقي:

١ ـ ورد في ورقـة (٢٨/ أ) من الإشـارات عنـد الحديث عن الآية: ٢٤٧ من سـورة البقـرة وهي قـولـه تعـالى: ﴿**إن الله اصطفـاه عليكم**﴾، قـول الطـوفي: «احتجت الشيعـة بها على أن عليًـا هـو الإمـام بعـد النبي ﷺ» وبعـد أن قـرر احتجاجهم بها في تفصيل وإسهاب قـال: «هذا ما قررت به الشيعـة إمامة علي من هـذه الآية. ومناقضتـه على التفصيل تطول، وربما تعـذر في البعض، وإنما أجاب الجمهـور عنه بانعقاد الإجماع بمـوافقة علي على إمامـة أبي بكر، فإذا سلّم صاحب الحق فكلام الشيعـة فضول محض». وانظر رسالـة الدكتور كمال عيسى ص ٤١.

٢ ـ وورد في ورقـة (١١٠/ أ) عند الحديث عن الآيـة ٥٨ من سورة يـوسف، وهي قوله تعالى: ﴿**وجاء إخوة يـوسف فدخلوا عليه فعـرفهم وهم له منكرون**﴾ قول الطـوفي: «يستشهد بها الشيعة في غيبة الإمـام، وأنه موجـود لكن الناس لا يعرفونـه وإن رأوه كما أن إخوة يوسف رأوه فعرفهم وهـم لم يعـرفوه» ثم يرد عليهم الطوفي بقوله:

«هـذا قياس تمثيل لا يفيـد عنـدهم في الفرعيـات، فما الظن بـالدينيـات». وانظر: ص ٤٤ ـ ٤٥ من رسالة الدكتور كمال.

٣ ـ وورد في ورقة (١٠٠/ ب) عند الحديث عن الآية ١٠٠ من سورة التوبة، وهي قـوله تعـالى: ﴿**والسـابقـون الأولون من المهـاجـرين والأنصـار**﴾، قول الطوفي: «احتج بها الجمهور على فضل الصحـابة رضي الله عنهم، وأنهم مرضي عنهم، ومن أهل الجنـة لتصريحهـا بذلـك وعمومهـا فيهم، واعترضت الشيعـة **أبعدهم الله** بأن عمـومهـا مخصوص بمن عـادى أهل البيت، وخـالف الإمـام المنصوص عليـه منهم. وأجيب: بأن أحدًا من الصحابـة لم يعاد أهل البيت ولا خالف إمامًـا منصوصًا عليه منهم». وانظر: ص ٤٧ من رسالـة الدكتور كمال، وص ٨٣ من كتـاب الـدكتور مصطفى زيـد، وشرح مختصر الـروضـة للدكتـور إبراهيم البراهيم ١/ ٩٤.

٤ ـ وورد في ورقـة (١٤١/ أ) عند الحديث عن الآية: ١٩ من سـورة الحـج، وهي قوله تعالى: ﴿**هذان خصمان اختصموا في ربهم**﴾. قول الطوفي: «تعلقت به الشيعة فقالوا: كان علي يـوم بدر مبارزًا، وأبو بكر في العريش مع النبي ﷺ، فعليٌّ أعظم جهادًا، فليكن أفضل مـن أبي بكر، لقولـه عز وجل: ﴿**وفضل الله المجاهـدين على القاعـدين أجرًا عظيمًا**﴾، وأجيب: بأنه يلـزمكم مثله في النبي ﷺ، وأن عليًّا أفضل منه، وهذا محال. فإن قيل: النبي كـالإمام شأنه أن يقاتل بين يديه. قيل: وأبـو بكر كالوزير شأنه أن يكـون مع الإمام». وانظر. ص ٤٧ من رسالة الدكتور كمال. وص ٩٥ من رسالة الدكتور سالم القرني.

٥ـ وورد في ورقـة (١٤٤/ أ) عند الحديث عن الآيـة: ٢٢ من سورة النـــور،

وهي قولـه تعالى: ﴿**ولا يأتل أولو الفضـل منكم والسعة . . .**﴾، قول الطوفي: «احتج بها الجمهـور على فضل أبي بكر؛ لأنها نـزلت فيـه؛ إذ ترك الإنفـاق على مسطح. وقد وصف فيها بأنـه من أولي الفضل. وأجابت الشيعة **لعنهم الله** بأن المراد فضل المال وكثرته بـدليل اقترانه بالسعة، لا الفضل الـذي هو الكمال ضد النقص. لكن يحتج بها الجمهـور من مـوضع آخر وهـو قـوله عـز وجل: ﴿**ألا تحبون أن يغفـر الله لكم**﴾ فهـو يدل على أنـه مغفـور له». وانظـر: ص ٤٨ من رسالة الدكتور كمال، وص ٩٥ ـ ٩٦ من رسالة الدكتور سالم القرني.

٦ ــ وورد في ورقة (٩٩/ أ) عنـد الحديث عن الآية: ٤٠ من سـورة التوبـة، وهي قوله تعالى: ﴿**إلا تنصروه فقد نصره الله إذ أخرجه الـذين كفروا ثاني اثنين إذ هما في الغار إذ يقـول لصاحبـه لا تحزن إن الله معنا فأنـزل الله سكينته عليـه وأيده بجنـود لم تروهـا . . .**﴾، قـول الطوفي: «احتج بها أهـل السنة على فضل أبـي بكـر ـ رضوان الله عنه ـ من وجوه:

أحـدهـا: النص على ثبـوت صحبتـه، حتى قـال بعض العلماء: من أنكـر صحبة أبي بكـر فقد كفر، لتكذيبـه النص المتواتر القاطع بإثبـاتها، بخلاف من أنكر صحبـة غيره، لعدم ذلك. وفيه نظر؛ لأن غيره كعمـر وعثمان وعلي وباقي العشرة ثبتت صحبتهم بالتواتـر، وهو قاطع أيضًا، فإنكـار مدلوله كفـر. الوجه الثـاني: قولـه: ﴿**لا تحزن إن الله معنا**﴾ فكـان لـه في هذه المعيـة اختصـاص لم يشاركه فيه صحابي، وقد يقـال بأن هذا التشريف حصل لجميع الصحابة بقوله عز وجل: ﴿**وأنتم الأعلون والله معكم**﴾ غير أن لقائل أن يقول: معيـة أبي بكر رضوان الله عليه أخص من هذه فيمتاز بها.

الوجه الثالث: ﴿**ثاني اثنين**﴾ قالوا: فيه إشارة إلى شيئين: أحدهما: أنه ثانيه

من بعده في الإمرة. والثاني: أن اسمه لم يفارق اسمه، إذ كان يقال له: خليفة رسول الله حتى توفي، فقيل لمن بعده وهو عمر ـ رضي الله عنه ـ أمير المؤمنين، وانقطعت خصيصة ثاني اثنين.

الوجه الرابع: ﴿**فأنزل الله سكينته عليه**﴾. قال بعضهم: الضمير في (عليه) لأبي بكر؛ لأن النبي ﷺ لم تفارقه السكينة حتى يحتاج إلى نزولها عليه، وإنما أنزلت على أبي بكر رضي الله عنه. وهو ضعيف: أما أولاً: فلقوله عز وجل: ﴿**فأنزل الله سكينته على رسوله**﴾ فقد أنزلت عليه السكينة مع ما ذكروه من عدم مفارقتها له، ولا امتناع من أن يزاد سكينة على سكينة، ونورًا على نور. وأما ثانيًا: فلأن ذلك يقتضي أن الضمير في: ﴿**وأيده بجنود لم تروها**﴾ لأبي بكر أيضًا، وهو خلاف الظاهر بل القاطع، ولا أظن أحدًا قال بذلك. أما الشيعة: فطعنوا على أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ من الآية بوجه واحد وهو قوله: (لا تحزن)، دل على أنه حزن لأجل طلب الكفار لهما مع أنه مع رسول الله ﷺ بعين الله تحت رعاية الله، وقد سمع النبي ﷺ يخبر بأنه سيظهر على أعدائه، ويظهر دينه على جميع الأديان، فَحُزْنُ أبي بكر والحالة هذه إما شك في هذا الخبر أو ضعف منه وخور. قالوا: وإنما الشجاع المؤمن اللبيب الموقن علي بن أبي طالب ـ رضي الله عنه ـ حيث كان نائمًا على فراش النبي ﷺ معرضًا نفسه من أيدي الكفار لشرب كؤوس الحمام، فما شك ولا خار، ولا تبلد ذهنه ولا حار.

وأجاب أهل السنة بأن حزن أبي بكر ـ رضي الله عنه ـ لم يكن ضعفًا ولا شكًّا، وإنما كان رقة غالبة وشفقة على النبي ﷺ، ولو كان ذلك عن شك أو ضعف لكان أولى ما صدر منه يوم بدر، حين قال النبي ﷺ: «اللهم إن تهلك هذه

العصابة فلن تعبد»، وأخذ أبو بكر بردائه يقول: (كفاك مناشدتك ربك، إن الله سينجز لك ما وعدك). وهذا غاية الشجاعة والإيمان، ثبوت الجنان عند مقارعة الأقران». انتهى كلامه. وانظر: ص ٨٤ عند الدكتور مصطفى زيد، وص ١/ ٩١ عند الدكتور إبراهيم البراهيم، وص ٩٦ عند الدكتور سالم القرني.

٧ ـ وورد في ورقة (١٥٩/ ب) عند الحديث عن الآية: ٣٣ من سورة الأحزاب، وهي قوله تعالى: ﴿**وقرن في بيوتكن**...﴾، قول الطوفي: «تتعلق بها الشيعة **أخزاهم** الله على عائشة، ويقولون: أُمرتْ أن تقر في بيتها فخالفت وخرجت إلى تفريق المؤمنين وقتال علي بالبصرة، حتى قتل بسببها من قتل وهم نحو عشرين ألفًا، والجمهور أجابوا بأنها خرجتْ مصلحة للفساد، مطفية للثائرة، مجتهدة في ذلك، فهي لا تنفك من أجر، أصاب اجتهادها أو أخطأ». وانظر: ص ٤٩ عند الدكتور كمال عيسى، وص ١/ ٩٥ عند الدكتور إبراهيم البراهيم، وص ١٠١ عند الدكتور سالم القرني.

٨ ـ وورد في ورقة (٢٠٥/ ب) عند الحديث عن الآية: ١٠ من سورة التحريم، وهي قوله تعالى: ﴿**ضرب الله مثلاً للذين كفروا امرأة نوح وامرأة لوط كانتا تحت عبدين من عبادنا صالحين فخانتاهما**...﴾ قول الطوفي: «زعمت الشيعة الرافضة لعنهم الله أنه يُعَرّض بعائشة وحفصة، وأنهما كامرأتي نوح ولوط في النار لتظاهرهما على رسول الله ﷺ وأذاهما له، وزعموا لعنهم الله أن عائشة كان بينها وبين عثمان شيء فنزع لها بهذه الآية معرضًا بها فحقدت عليه ثم لم تزل تؤلب الناس عليه حتى قتلوه، ثم إنها ندمت مع كراهتها إمرة علي فخرجت تطلب بثأره. وأجاب الجمهور بأن هذا كله لم يكن منه شيء وهو كذب مختلق، وإجماع أهل الحق على أنهما زوجتاه في الجنة لا يعارضه شيء مما ذكروه». وانظر:

ص ٤٩ عند الدكتور كمال، وص ١/ ٩٥ عند الدكتور إبراهيم، وص ١٠١ عند الدكتور سالم.

٩ ـ وورد في ورقة (٢٠٧/ ب) عند الحديث عن الآية: ٤٨ من سورة القلم، وهي قوله تعالى: ﴿**فاصبر لحكم ربك ولا تكن كصاحب الحوت**﴾، قول الطوفي: «الإنسان له مقامان: مقام تواضع يهضم فيه حق نفسه، ومقام افتخار يستوفي فيه حق نفسه أو بعضه... وعلى هذا النحو تأولت الشيعة لعنهم الله قول علي رضي الله عنه: خير هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر، ولو شئت سميت الثالث».

هذه جملة من النصوص أكتفي بها بوصفها نماذج تبين موقفه من الرافضة، وهي ليست كل ما في كتاب الإشارات، ولا جُلّه، ولكني أكتفي بها خشية الإطالة. لأني أرى أن من تأملها وأمعن النظر فيها سيجد فيها ردًّا على ما مَرّ من كلام يتهم الطوفي فيه بأنه يسب أبا بكر وابنته عائشة وعمر وبقية الصحابة. وفي هذه النصوص التي أوردتها من كتابي: الصعقة والإشارات، عبارات نقد لاذعة للشيعة، بل عبارات سب وشتم وتجريح بل وتكفير، لا يمكن أن تصدر ممن يحب الشيعة أو يتعاطف معهم، فكيف بمن يكون على مذهبهم.

* * *

وأود أن أشير في نهاية هذا الفصل إلى بعض النتائج النهائية التي خرج بها الباحثون المعاصرون من صحبتهم الطويلة للطوفي ملخصة في كلمات لكل واحد منهم:

١ ـ **يقول الدكتور مصطفى** زيد (ص ٨٦ ـ ٨٨): «... وهكذا يمضي الطوفي في إبطال مزاعم الشيعة كلما عرض لآية يرون أن فيها دليلاً لهم على بعض ما ينادون به، أو آية يرى هو فيها ردًّا عليهم... ولولا خوف الإطالة لأوردت

فقرات أُخَر من كلامه تؤيد أنه ليس شيعيًّا ولا يمكن أن يكون شيعيًّا فضلاً عن أن يكون من الرافضة» ثم يقول: «ولو أن اتهام الطوفي بالتشيع أقوى دليلاً مما وجدنا، لأمكن أن ندعي كما ادعى ابن رجب أن حديثه عن الشيعة في كتبه إنما كان محاولة منه أو دسيسة لنشر آرائهم، أما وهذا الاتهام ــ كما رأينا ــ لا يكاد يعتمد على دليل واحد قوي، فلعل من الإجحاف بالرجل أن نفسر حريته في التفكير ذلك التفسير، فنصفه بالتشيع على رغمه، وعلى رغم الشيعة[1] الذين كانوا أحرياء أن يفخروا بانتسابه إليهم لو أنه كان منهم، وعلى رغم الحقيقة فيما يبدو».

٢ ـ **الدكتور كمال عيسى** ص (ي، ٨٨، ١١٧): يدافع عن الطوفي ويمتدحه ويصفه بأنه الإمام المجتهد، ويرى أن اتهامه بالتشيع ناشئ عن حسد وعصبية مقيتة، ويقول: «إن سبب الطعن في الطوفي لم يكن التشيع والرفض كما ذُكِر، ولكنه الاجتهاد والتقدم بالقول في المسائل عن رأي حر من غير تعصب» ويقول: «إن الطوفي بعيد عن التشيع والرفض، بعيد عن الباطنية والصوفية . . . ، وأن الرجل سلفي العقيدة سني النزعة».

٣ ـ **ويقول الدكتور إبراهيم البراهيم** (ص ١/ ٩٧): «وبعد العرض السابق لما قيل عن الطوفي، وعرض فقرات من كلامه مع بيان موقفه فيها من آراء الشيعة، يمكن القول بأن الطوفي اطلع على آراء الشيعة ودرس مذهبهم دراسة وافية، وجالس علماءهم كالسكاكيني وغيره، بدليل كثرة حكايته لأقوالهم وتفصيله لآرائهم، ولعل هذا التوجه أخذه عن شيخه تقي الدين الزريراني مفتي العراق وفقيهها الذي كان على اطلاع واسع بمذهب الشيعة ـ كما تقدم في

---

(١) يشير إلى رأي الخوانساري الشيعي الذي سيرد في آخر هذا الفصل.

ترجمته ـ وحيث لم يقم دليل قوي يثبت تشيعه فإن ذكره لآراء الشيعة وإفاضته في الاستدلال لهم لا يثبت تشيعه، ولا يخرجه من أهل السنة والجماعة، وردُّ الطوفي على الشيعة وتنقّصه لهم في مواقف كثيرة أقوى دلالة على نفي هذه التهمة عنه. فالطوفي إذن من أهل السنة والجماعة، حنبلي المذهب، سلفي العقيدة».

٤ ـ **ويقول الدكتور سالم القرني** (ص ١٢٠): «والحقيقة أنه لم يكن بين يديَّ ما يؤكد أن الطوفي من الرافضة ولا من الزيدية، وأنا لا أنسب إليه ذلك حتى يثبت من كتبه ما يفسر هذا الجرح، وقاعدة المحدثين تقول: (إذا ذكر الجرح والتعديل قُبل التعديل بدون تفسير، ولا يقبل الجرح إلا مفسرًا)، وليس هناك ما يدل قطعًا بأن الطوفي من الرافضة، بل يوجد في كتبه ما يشهد له بضد ذلك كما ذكرت سابقا، ثم إنني أرى أن هذا الاتهام لُفّق على الطوفي للأمور التالية: . . . .» ثم ذكر الدكتور **سالم** سبعة أمور.

ويقول الدكتور **سالم** (ص ١١٩): «في مساء يوم السبت السادس والعشرين من شهر ذي القعدة من عام ستة وأربعمائة وألف للهجرة ـــ ٢٦/ ١١/ ١٤٠٦هـ ـــ سألت فضيلة الشيخ عبد الرزاق عفيفي ـ أحسن الله إليه ـ في مجلس سماحة الشيخ عبد العزيز بن باز في العزيزية بمكة المكرمة، عن اتهام بعض العلماء للطوفي بالرفض، فقال: (ما علمت شيئًا يؤكد ذلك). ويقول: (وكان الشيخ محمد بن عبد العزيز المانع رحمه الله، مدير المعارف السعودية، قبل أن تصير وزارة ينكر على من يرمي الطوفي بأنه شيعي)».

٥ ـ **ويقول الدكتور عبد الله التركي** (ص ١/ ٣٥): «هذه هي النقول التي وردت عن اتهام الطوفي بالتشيع والرفض في مصادر ترجمته، وبنظرة فاحصة إليها يتضح أن نجم الدين الطوفي كان قد احتل منزلة سامية بين علماء القاهرة،

جعلت أستاذه سعد الدين الحارثي يكرمه وينزله في دروس، ويبدو أن الطوفي في هذه الفترة كان كثير الهموم العلمية، تشغله مسائل لم يصل في دراستها إلى مرحلة النضج، ويلهب الشكُّ فكرَه في بعض الأمور، وكان يرى وقوف العلماء على أنماط ثابتة ورسوم موروثة فلا يعجبه هذا، وهو ما يفسر ما وقع بينه وبين أستاذه الحارثي من كلام في الدروس، اقتضى أن يقوم عليه ابن أستاذه، واستطاع خصومه أن يجمعوا من البيّنات من فلتات لسانه وبعض شعره، وربما زادوا فيه إلى الحد الذي أدى إلى تعزيره وحبسه والتشهير به ثم نَفْيه . . . إلا أن الدلائل كلها تشير بعد ذلك إلى استقامة فكره ونضوج علمه، فلم يَر منه الناس ولم يسمعوا ما يشين، كما تقدم نقله».

ثم يقول الدكتور: «ولم أجد في كتابه هذا (شرح مختصر الروضة) ما يؤيد صراحة تشيع الطوفي، بل وجدت أنه يترضى عن الصحابة رضوان الله عليهم وبخاصة الشيخان، ويصرح في أماكن باعتقاده بما يعتقده أهل السنة والجماعة، ويرد على الشيعة وآرائهم، ويبين أن الحق بخلافها . . إلا في مواضع ثلاثة من كتابه هذا، قد يفهم منها ميوله للتشيّع، ولكن الأمر غير صريح، وقد علّقت عليها في مواضعها».

٦ ـ **ويقول الأستاذ عصام عامرية** (ص ٩٢): «وبعد هذا التحليل وتلك المناقشة لما نسب إلى الطوفي من تهمة التشيع، يقرر الباحث أن سبب اتهامه بذلك هو حرية فكره، واجتهاده في كثير من المسائل، الأمر الذي حمل بعض القدماء على الحط من شأنه لا لشيء إلا لأنه اجتهد، وتقدم على غيره حتى لمع بين أقرانه، ويلاحظ أن أشد المتحاملين عليه ابن رجب، وقد جاء في فترة متأخرة عنه، أما زملاؤه أو من عاصروه فلم يقطعوا بصحة هذه التهمة.

وعلى ذلك يقرر الباحث ـ بعد أن اطمأن القلب ـ أن الطوفي سنّي العقيدة، حنبلي المذهب، اتضح لنا ذلك من خلال مصنفاته التي وصلتنا، فعناوينها بل موضوعاتها تنطق بسلفية الرجل».

٧ ـ **وأختم هذه النقول عن الباحثين المعاصرين بما قاله الدكتور حمزة الفعر** (ص ٦٢): «ولعله من مجموع ما ذكر يتضح أن الطوفي بريئ مما نسب إليه من تشيع؛ لرده على الشيعة ومناقشتهم في كثير من آرائهم. غير أن المتتبع لكتابات الطوفي عن الشيعة في كتبه، وبالأخص كتاب (الإشارات الإلهية) يستشعر خلاف ما تقرر آنفًا من براءته؛ ذلك أنه يكثر الكلام عن الشيعة ويكثر المقارنة بين آرائهم وآراء أهل السنة...»، ثم يشير الدكتور إلى أنه ربما بسط أدلة الشيعة، واختصر رد أهل السنة عليها، ثم يورد نماذج من ذلك. ويختم الكلام في ص ٧٣ بقوله: «ولعل تصرف الطوفي هذا يقوي شبهة اتهامه بالتشيع، غير أن الذي تطمئن إليه النفس أن الطوفي درس مذهب الشيعة عن كثب، واتصل ببعض رجالاته، بدليل نقوله الكثيرة المفصلة عنهم، وقد دفعته جرأته واعتداده برأيه إلى الميل إلى بعض آرائهم، وأن لا يرى بأساً بالخروج على مذهب أهل السنة فيما توهم أن مذهب الشيعة فيه راجح، وإن كان لا يزال على مذهب أهل السنة بدليل ما نُقل عنه من ردٍّ على الشيعة وتنقّص لهم وطعنه في عصمة الأئمة كما تقدم».

هذه نماذج فقط من النتائج النهائية التي توصل لها الباحثون المعاصرون بعد طول صحبة مع الطوفي ومؤلفاته، وليست كل ما هنالك، فكل الباحثين المعاصرين الذين كتبوا عنه واطلعت على كتاباتهم قد وصلوا إلى هذه النتيجة وهي براءة الطوفي من تهمة التشيع وجزموا بها، ولا أستثنى من ذلك إلا الشيخ

محمد أبو زهرة رحمه الله، فهو الوحيد من المعاصرين الذي لم يقتنع ببراءة الطوفي من التشيّع، ولعل السبب في ذلك أن أبا زهرة قد توفي قبل أن يتاح له الاطلاع على مزيد من كتب الطوفي والدراسات التي ظهرت أخيرًا عنه. وقد سجل أبو زهرة آراءه عن الطوفي في كتابه (ابن حنبل) وفي تقديمه لكتاب الدكتور مصطفى زيد.

أخيرًا: وقد استجليت آراء علماء أهل السنة وباحثيهم في هذه القضية، أود أن أختم الفصل برأي الشيعة في الرجل، لنرى أهم يحتفون به ويعدونه منهم ـ لأنه جدير أن يحتفوا به لو كان كذلك ـ أم أنهم ينكرون نسبته إليهم ولا يرون دليلاً على هذه النسبة يغريهم بقبوله؟ وما أريد تسجيله في هذا الصدد قد سبقني إليه الدكتور مصطفى زيد والدكتور عبد الله التركي وغيرهما من الباحثين الذين سبق أن ذُكرت أسماؤهم. وأعني بذلك مقالة الخوانساري الشيعي عن الطوفي في كتابه (روضات الجنات ص ٣٢٣) حيث قال: «ولم نجد في تراجم الشيعة ومعاجم الإمامية ما يدل على كون الرجل منهم، فضلاً عن كونه من جملة فقهائهم ومجتهديهم. ولو كان ما ذكره الصفدي في حقه صحيحًا لما خفي ذكره عن أهل الحق، ولما ناسب وصف الحافظ السيوطي إياه بالحنبلية، مع أنها أبعد مذاهب العامة ـ أي أهل السنة والجماعة ـ عن طريقة هذه الطائفة الخاصة ـ أي الشيعة ـ كما أشير إلى ذلك في ترجمة أحمد بن حنبل، فليتأمل».

فالخوانساري ينفي نسبته إلى الشيعة لأمرين:

١ ـ أنه لم يرد له ذكر في تراجم الشيعة ومعاجمهم.

٢ ـ أن وصفه بالحنبلي كفيل بأن يبعده عنهم؛ لأن الحنابلة أبعد مذاهب أهل السنة عن الشيعة. وما ذكره صحيح فإنه لا يتصور اجتماع وصفي:

الحنبلي والشيعي في رجل واحد، ولا نعلم أن التاريخ أثبت اجتماعهما يقينًا في رجل واحد.

هذا آخر ما لدي في هذا الفصل، وأرجو أن يعلم القارئ الكريم أنني ما كنت أنشد إلا الحق في كل ما سطرته في هذا الفصل، وأن طول الصحبة مع الطوفي لم يحملني على التعصب له بالحق والباطل، وليس بيني وبين الرجل صلة أو سبب إلا صلة الدين وسبب العلم، وقد كتبت ما ظهر لي وما أرى أنه الحق، فإن أصبت فمن توفيق الله لي، والخطأ من نفسي ومن الشيطان، وحسبي أني اجتهدت، وأدعو بالرحمة والغفران لسلف الأمة الأخيار ولكل من ورد له ذكر في هذا البحث من أهل الحق. والله الموفق والهادي إلى سواء السبيل.

الفصل الثالث

(مـؤلفـاتـه)

وفيـه :

١ – مؤلفاته الموجودة.

٢ – مؤلفاته المجهولة الحال.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الثالث
(مؤلفاته)

مرّ بنا في أثناء الحديث السابق إشارات عابرة إلى سعة علم الطوفي وفرط ذكائه وكثرة مصنفاته، فقد وصف بأنه: قوي الحافظة، شديد الذكاء. وقيل عنه: إنه كثير المطالعة وإنه طالع أكثر كتب خزائن قوص. وقيل عنه: إن له بقوص خزانة كتب من تصانيفه. وقيل عنه: إنه شاعر وأديب، فاضل لبيب، له مشاركة في الأصول، وهو منها وافر المحصول، قيِّم بالنحو واللغة والتاريخ وغير ذلك. ومن نظر في أسماء مشايخه المتقدم ذكرهم، وتنوع علومهم ومعارفهم، لم يستغرب تنوّع معارف الرجل وضربه بسهم في كل باب وكل فن، فقد ألفّ في العقيدة وأصول الدين، والتفسير والحديث والفقه وأصوله والجدل والمناظرة والنحو والأدب والبلاغة وغيرها من الفنون، مما يكشف عنه ثَبَتُ مؤلفاته الآتي. وسأسرد أسماء مؤلفاته التي توصلت إليها من خلال مطالعتي في فهارس المخطوطات، ومؤلفات من سبقني في الحديث عنه، وسأرتبها ترتيباً هجائياً ألفبائياً، وسأبدأ أولاً بالكتب الموجودة التي وصلتنا، وأتبعها ثانياً ببقية مؤلفاته التي لا نعرف عنها إلا أسماءها، ولا نستطيع الجزم بأنها مفقودة أو موجودة، وربما كشفت لنا الأيام القادمة خبر بعضها.

* * *

*** أولاً: مؤلفاته الموجودة:**

وأعني بها مؤلفاته التي سلمت من الضياع وأتيح لي الاطلاع عليها، أو على وصف دقيق لها من باحث اطلع عليها بنفسه في إحدى المكتبات العالمية،

وهذه الكتب منها ما حقق وطبع، ومنهـا ما حقق ولم يطبع حتى الآن، ومنها ما لم يزل مخطوطاً محفوظاً في المكتبات، وسأذكرها مرتبة ترتيباً هجائياً:

١ - الإشارات الإلهية إلى المباحث الأصولية:

كتـاب مشهور وهـو من أهم كتب الطوفي، وآخـر كتبه تأليفـاً - فيما نعلم - فقـد بـدأ في تأليفـه يـوم السبـت ١٣/ ٣/ ٧١٦هـ، وانتهى منـه يـوم الخميس ٢٣/ ٤/ ٧١٦هـ، في بيت المقدس، أي أنه ألفه في أربعين يـوماً، مع أنه كتاب كبير تقع إحدى نسخـه المخطوطة في (٢١٨) ورقـة. وقد توفي بعـد تأليفه بأقل من ثـلاثـة أشهر. ولهذا الكتـاب نسخ كثيرة في القـاهرة وحلـب والمدينة المنـورة وبريدة وتركيـا وغيرها. وقد حققه الدكتور كمال محمـد محمد عيسى معتمداً على بعض النسخ، ونال به درجـة الماجستير من كلية دار العلوم بجامعـة القاهرة في عام ١٣٩٤هـ الموافق ١٩٧٤م. وقد اطلعت عليه في مكتبـة الكلية، ولم أسمع حتى الآن أن البـاحث قد طبعـه في كتاب. وعنـوان الكتاب قـد لا يفصح عن مضمـونه الحقيقي. لكن مـؤلفـه قد أفصح عن مضمـونـه في مقدمتـه بقولـه: «... نستقـريُ القرآن من أولـه إلى آخـره ونقـرر من المطالب الأصـوليـة، وهي ضربان: أصـول دين، وأصول فقه». فهو إذن كتـاب حول القرآن ومـا فيه من مباحث أصول الدين وأصول الفقه.

٢ - الإكسير في قواعد التفسير:

كتاب مطبـوع في عام ١٣٩٧هـ الموافق ١٩٧٧م في مكتبـة الآداب بالقـاهرة بتحقيق الـدكتـور عبـد القـادر حسين مـدرس البلاغـة والنقـد بكليـة البنـات بالأزهر. في مجلد واحد، عدد صفحاته مع فهارسه (٣٧٦) صفحة. وقد حققه عن نسخة فريدة صورها معهد المخطوطات في القاهرة عن مكتبة قره جلبي زاده

في تركيا، وعدد أوراقها (١٥٠) ورقة. وقد غيّر المحقق اسم الكتاب فجعله: (الإكسير في علم التفسير) مع أن الطوفي قد نص في مقدمته على أنه سماه: (الإكسير في قواعد التفسير). ولم يذكر الطوفي زمن تأليف الكتاب على غير عادته، وقد رجح الدكتور مصطفى زيد (ص ٩٦)، ومحقق الكتاب (ص ي) في المقدمة أنه أُلفّ ونُسخ في القرن السابع، أي في آخره، أي عندما كان الطوفي في بغداد، ورجّح الدكتور إبراهيم البراهيم (ص١/ ١١٩) أنه أُلِّف بعد ذلك وبعد سنة ٧٠٤هـ، وهي سنة وصول الطوفي إلى الشام؛ لأن الطوفي قد نقل في الكتاب (ص ١٢٤) عن شيخه المزّي، وهو لم يتتلمذ على المزّي إلا في دمشق أي بعد سنة ٧٠٤هـ. وهذا الرأى أقرب للصواب، ثم إن هذا الكتاب ليس أول كتب الطوفي تأليفاً كما يرى الدكتور مصطفى زيد؛ لأن الطوفي قد أحال فيه على كتابين من كتبه سبقاه في التأليف، وهما: الصعقة الغضبية، وقد ذكره في ص ٤٥ تحت اسم (فضل العربية) وهو المراد، وبغية السائل، وقد ذكره في ص ٤ وص ٤٣.

٣ - الانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية:

حُقق هذا الكتاب مرتين على يد باحثين:

الأول: الدكتور أحمد حجازي أحمد علي السقا، وقد فرغ من تحقيقه في الكويت في يوم ٨/ ١٢/ ١٤٠١هـ، وطبعه بمطبعة دار البيان بمصر عام ١٩٨٣م. وقد اطلعت على الكتاب فألفيت الدراسة والتحقيق والطبع دون المستوى المطلوب.

الثاني: الدكتور سالم بن محمد القرني، وقد حصل به على درجة الدكتوراه، من قسم العقيدة والمذاهب المعاصرة بكلية أصول الدين في جامعة الإمام محمد

ابن سعود الإسلامية بالرياض عام ١٤٠٨هـ. وقد اطلعت على نسخة من رسالة الدكتور سالم بمكتبة الكلية فألفيت فيها جهداً كبيراً في الدراسة والتحقيق، وهذا في الغالب سمة الرسائل الجامعية، ومازالت الرسالة - فيما أعلم - حبيسة المكتبة ولم تطبع في كتاب.

وقد بدأ الطوفي في تأليف كتابه هذا يوم الاثنين ١٢/ ١٠/ ٧٠٧هـ. وفرغ منه صبيحة الاثنين ٧/ ١١/ ٧٠٧هـ، أي أنه ألفه في ٢٥ يوماً فقط. وهذه - أي السرعة في التأليف - سمة من سمات الطوفي العجيبة. وقد ألّفه بالمدرسة الصالحية بالقاهرة. ثم نظر فيه مرة أخرى وصححه وأضاف له بعض الفوائد وانتهى من ذلك عشية الأحد ١٠/ ١٠/ ٧٠٨هـ، وكتب مبيضته في ٦/ ١/ ٧١١هـ.

ويشير الطوفي في المقدمة إلى سبب تأليف هذا الكتاب بقوله: «وبعد: فإني رأيت كتاباً صنفه بعض النصارى يطعن به في دين الإسلام، ويقدح به في نبوة محمد، عليه أفضل الصلاة والسلام، فرأيت مناقضته إلى الله ورسوله قرباناً، ورجوت بها مغفرة من الله ورضواناً، حذراً من أن يستخف ذلك بعض ضعفى المسلمين فيورثه شكاً في الدين...».

وللكتاب نسختان خطيتان في استانبول بتركيا، إحداهما: في مكتبة شهيد علي باشا، وهي الآن ضمن المكتبة السليمانية في مجموع برقم (٢٣١٥) يضم أربعة كتب للطوفي، وهي - على حسب ترتيبها في المجموع -: عَلَم الجذل في عِلْم الجدل، ودرء القول القبيح بالتحسين والتقبيح، والانتصارات الإسلامية في كشف شبه النصرانية، والتعليق على الأناجيل الأربعة. أما النسخة الثانية لهذا الكتاب فهي محفوظة في مكتبة كوبرلي برقم (٧٩٥).

٤ - إيضاح البيان عن معنى أم القرآن :

وهو رسالة صغيرة في تسع ورقات، وقد نشرها زميلنا الأستاذ الدكتور علي حسين البواب في مجلة البحوث الإسلامية التي تصدر في مدينة الرياض عن الرئاسة العامة لإدارات البحوث العلمية والإفتاء، في العدد رقم (٣٦) لعام ١٤١٣هـ، في سبع وعشرين صفحة.

وقد اعتمد المحقق على نسخة وحيدة ضمن مجموع كله رسائل للطوفي، محفوظ في مكتبة برلين بألمانيا، تحت رقم (٩٤٠) وهذا رقم هذه الرسالة، ولكل رسالة في المجموع رقم خاص. وقد جعل الدكتور إبراهيم البراهيم (ص ١/ ١٣١) عدد ورقات هذه الرسالة (١٥) ورقة. بينما جعلها المحقق (٩) ورقات. والسبب في ذلك أن الدكتور إبراهيم قد أدخل معها الورقات الست التي تليها وهي في تفسير سورتي الطارق والانشقاق حسبما عمل مفهرس المكتبة (الورد)، أما المحقق فقد فصلها ونبّه على ذلك.

وفي تاريخ تأليف هذه الرسالة يقول الطوفي في آخرها: «وليكن هذا آخر هذا التعليق المختصر، كتبه سليمان بن عبد القوي البغدادي في حبس رحبة باب العيد في ليلة الثلاثاء ويومه حادي عشر رجب الفرد سنة إحدى عشرة وسبعمائة حامداً الله عز وجل، مصلياً على رسوله عليه السلام». وقد ختمت أغلب رسائل هذا المجموع بمثل هذه الخاتمة، والمجموع يحوي تفسير سور: ق والقيامة والنبأ والانشقاق والطارق وغيرها. وسيأتي الحديث عنه بعد قليل. ولدى قسم المخطوطات في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة صورة منه، رقمها (١٢٠٥)، ولم أقف عليه، ولكن ذكر ذلك الدكتور سالم القرني ص ٧٥. ولدى مركز الملك فيصل بالرياض صورة لبعض رسائله.

٥ - بغية الواصل إلى معرفة الفواصل :

كتاب في علوم القرآن في فواصل الآيات، لذا يسميه البعض (فواصل الآيات) كالسيوطي في الإتقان (١/ ٨)، وحاجي خليفة (٢/ ١٢٩٤). واسمه المشهور الذي سماه به مؤلفه هو: (بغية الواصل إلى معرفة الفواصل)، وقد ذكره بهذا الاسم وأحال عليه في شرح مختصر الروضة (٢/ ٦ بتحقيق آل إبراهيم) و(١/ ٥٤ بتحقيق التركي) حيث قال: «والفاصلة في النثر كالقافية في الشعر، وقد حققت القول فيها في كتاب: بغية الواصل إلى معرفة الفواصل». وذكره بهذا الاسم ابن رجب وابن العماد وغيرهما.

ويوجد منه نسخة خطية أصلية محفوظة بمركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ضمن مجموع تحت رقم (٢٧٨٩ ٠ - ١٠). وعدد أوراق الكتاب (١٩) ورقة، في كل صفحة ٢٩ سطراً. ويشغل الصفحات التالية من المجموع: (من ٢١٥/ أ إلى ٢٣٣/ أ). وقد نسخه حافظ إبراهيم بن علي بن مصطفى في سنة ١١٨٥ هـ. أما سنة تأليفه فلم أهتدِ إليها لكنها بالتأكيد قبل سنة (٧٠٨هـ) وهي السنة التي ألّف فيها شرح مختصر الروضة؛ لأنه قد ذكره وأحال عليه في شرح مختصر الروضة.

وهذا الكتاب لم يشر أحد من دارسي كتب الطوفي إلى وجوده، حتى الدكتور آل إبراهيم الذي بذل جهداً مشكوراً في تتبع كتب الطوفي وتمكن من الاطلاع على قرابة عشرين منها، ووصفها وصفاً دقيقاً عوّل عليه من جاء بعده واستفادوا منه وأنا واحد منهم.

٦ - البلبل (أو مختصر الروضة) :

اختصر به (روضة الناظر وجنة المناظر) لابن قدامة. ثم شرح هذا المختصر

بشرحه المشهور المطبوع المسمى (شرح مختصر الروضة). وقد طبع المختصر باسم (البلبل في أصول الفقه) في مؤسسة النور بالرياض بإشراف: علي الحمد الصالحي، سنة ١٣٨٣هـ، وقد أعيد طبعه بعد ذلك في عام ١٤١٠هـ، لدى مكتبة الإمام الشافعي بالرياض. وقد ذكر الطوفي تاريخ تأليفه لهذا المختصر بقوله: «ابتدأت تأليفه عاشر صفر سنة أربع وسبعمائة، وفرغت منه في العشرين منه». نقل ذلك عنه الكناني في آخر شرحه على المختصر. وهو الشرح المعروف باسم: (سواد الناظر وشقائق الروض الناضر) للقاضي علاء الدين الكناني. وقد حقق الشرح الدكتور حمزة بن حسين الفعر. ونال به الدكتوراه من كلية الشريعة والدراسات الإسلامية في مكة المكرمة عام ١٣٩٩هـ.

٧ - بيان ما وقع في القرآن من الأعداد:

رسالة صغيرة تقع في خمس ورقات، ضمن المجموع المحفوظ في مكتبة برلين بألمانيا، والموجودة صورته في مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، والحاوي لرسائل الطوفي في تفسير سورة ق والقيامة وغيرها. وبعض رسائله ومنها هذه الرسالة مصورة لدى مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الإسلامية بالرياض، ورقم حفظها فيه (٠٤٧٧ - ١ - ف) باسم: (رسالة فيما وقع في القرآن من الأعداد) من (ص ٣٩ إلى ص ٤٣). ورقم حفظها في مكتبة برلين (٤٣٦) باسم: (بيان ما وقع في القرآن من الأعداد) من (ص ٧٣ إلى ص ٧٧).

ولم يذكر في هذه الرسالة تاريخ تأليفها، لكن أغلب رسائل المجموع مختومة بما يفيد أن المؤلف ألفها في شهر رجب من عام ٧١١هـ في سجن رحبة باب العيد في القاهرة، فلعل الحكم واحد، خصوصاً وأن ناسخ هذا المجموع شخص واحد وهو: محمد بن عبد الوهاب بن محمد الأنصاري الحنبلي، وقد

اعتاد على أن يختم أغلب الرسائل بما يفيد أنه نقلها من نسخة المؤلف نفسه، ويرجح الدكتور علي البواب - محقق أغلب هذه الرسائل - أن تاريخ النسخ يعود للقرن التاسع الهجري. وقد بدأت الرسالة بالعدد (واحد) وذكر ما فيه من الآيات، وهكذا. وقد ضمّن الرسالة فصلين آخرين: أحدهما: في الأعداد الواقعة في السنّة وكلام العرب. والثاني: في مراتب الأعداد ونظائرها.

٨ - التعليق على الأناجيل الأربعة:

ويسمى أيضاً: (**التعليق** على الأناجيل الأربعة والتوراة وكتب الأنبياء الاثنى عشر). ويسمى أيضاً: (الرد على كتاب السيف المرهف في الرد على المصحف) ويسمى أيضاً: (الرد على جماعة من النصارى) لكن هذه الأسماء كلها مضمونها واحد ومصبها واحد.

ولهذا الكتاب نسختان، تقع كل واحدة منهما في مجموع من المجموعين اللذين سبق أن أشرت إليهما وذكرت رقميهما ومكان وجودهما عند الحديث عن كتابه المتقدم: الانتصارات الإسلامية. وعدد أوراق نسخة السليمانية (٦٠) ورقة. وعدد أوراق نسخة كوبرلي (٦٤) ورقة.

ويبدو أن الطوفي قد ألف كتابه هذا في عام ٧٠٧هـ مع كتاب الانتصارات؛ لأن نسختهما الأولى ناسخها واحد وهو محمد بن عبد الواحد البغدادي. وقد نسخهما مع بقية رسائل المجموع خلال المدة من: ربيع الآخر عام ٧٢٧هـ إلى صفر من عام ٧٢٨هـ. وسجل في نهاية كل كتاب تاريخ نسخه بدقة. ونسختهما الثانية ناسخها واحد، وهو حسن محمد النابلسي الحنبلي، وقد نسخهما في ٤/ ٣/ ٧٤٩هـ.

ويؤكد تاريخ تأليفه قوله في آخر هذا الكتاب: «ومحمد ﷺ لم ينقرض ناموسه بموته، بل له اليوم سبعمائة سنة وسبع سنين». وإن كانت السنوات المذكورة قد مضت من تاريخ هجرته ﷺ، لا من تاريخ وفاته. لكن مقصود الطوفي واضح.

ويبدأ هذا الكتاب بقول الطوفي - بعد البسملة والحمدلة - «... وإني رأيت بعض النصارى صنّف كتاباً طعن فيه على ملة الإسلام، وقدح به في نبوة محمد عليه السلام، وهو مما يشكك رقيق الدين الخالي عن قوة اليقين، فهممت أن أرد عليه، وأوجه البراهين المفسدة لقوله إليه، فرأيت أن أقدم على ذلك الكلام على الأناجيل الأربعة... وألحقت بالتعليق على الأناجيل فوائد من كتاب أشعيا ودانيا وأرميا والأنبياء الاثني عشر».

٩ - تفسير سورة (ق).

١٠ - تفسير سورة القيامة.

١١ - تفسير سورة النبأ.

١٢ - تفسير سورة الانشقاق.

١٣ - تفسير سورة الطارق.

هذه الرسائل الخمس تقع ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة برلين، والذي يضم عدة كتب ورسائل للطوفي، وقد صورته مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة، وصور بعض محتوياته مركز الملك فيصل بالرياض، وقد تقدم الحديث عن رسالتين من محتويات هذا المجموع وهما: (إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)، و(بيان ما وقع في القرآن من الأعداد).

وقد ختمت أغلب هذه الرسائل بتاريخ تأليفها وهو شهر رجب من عام ٧١١هـ في سجن رحبة باب العيد بالقاهرة. وقد حقق الدكتور علي البواب هذه الرسائل الخمس وطبعها في كتاب واحد، عدد صفحاته (١١٧) صفحة، لدى مكتبة التوبة بالرياض عام ١٤١٢هـ.

١٤ - حلّال العقد في بيان أحكام المعتقد: (أو: قدوة المهتدين إلى مقاصد الدين):

وقد سماه مؤلفه بهذين الاسمين - كما سيتضح فيما بعد - والتبس الأمر على بعض الباحثين فجعلوهما كتابين، وهو كتاب صغير الحجم، يقع في (٢٤) ورقة، في كل ورقة (١٩) سطراً. وهو ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة برلين، الحاوي للرسائل المذكورة قبله، وهي سورة (ق) وما بعدها، والموجود صورة منه في مكتبه الجامعة الإسلامية في المدينة المنورة. ورقم حفظ الكتاب في مكتبة برلين (١٧٩٥). وناسخ الكتاب هو ناسخ المجموع: محمد بن عبد الوهاب بن محمد الأنصاري الحنبلي. وتاريخ تأليفه هو تاريخ تأليف رسائل المجموع، وهو شهر رجب من عام ٧١١هـ في سجن رحبة باب العيد بالقاهرة. وقد قال الطوفي في آخره: «هذا آخر حلّال العقد في أحكام المعتقد.. فرغ منه تأليفاً فتعليقاً سليمان بن عبد القوي البغدادي الحنبلي عشية السبت سادس عشر رجب الفرد سنة إحدى عشرة وسبعمائة بالقاهرة المعزية...».

وفي هذا الكلام إشارة إلى اسمه وتاريخ تأليفه. وقد قال الطوفي في أول الكتاب - بعد البسملة والحمدلة -: «... أما بعد: فالغرض من هذه الرسالة بيان الدين ومقاصده، والإشارة إلى تمهيد أصوله وقواعده على وجه

ملخص مختصر، ونهج مخلص برئ من العي والحصر، ولنسمها: بقدوة المهتدين إلى مقاصد الدين». وقد تضمن هذا الكلام الإشارة إلى الاسم الآخرللكتاب.

١٥ - درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح: (أو: إبطال التحسين والتقبيح):

يوجد ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة شهيد علي باشا باستانبول تحت رقم (٢٣١٥)، وهذه المكتبة الآن من ضمن المكتبات التي أدخلت في المكتبة السليمانية باستانبول. ويضم هذا المجموع - كما سبقت الإشارة عند الحديث عن كتابه: الانتصارات الإسلامية - أربعة من كتب الطوفي. وكتاب: درء القول القبيح هو الكتاب الثاني في هذا المجموع، ويقع في (٨٣) ورقة، في كل ورقة (٢٤) سطراً، وناسخه هو ناسخ المجموع محمد بن عبد الواحد البغدادي، وقد نسخه عن نسخة المؤلف وذلك في سلخ جمادى الآخرة من سنة ٧٢٧هـ في القاهرة. وقد ألفه الطوفي في سنة ٧٠٨هـ، يدل على ذلك قوله في وسطه: «ولو فرضنا أن واحداً منا في سنتنا هذه وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية صلى الله على صاحبها، عزم على أن يحج في سنة عشر...). ويبدو أن الطوفي قد ألف كتابه هذا في أول هذه السنة، قبل تأليفه لكتاب: (شرح مختصر الروضة) الذي ثبت أنه ألفه في السنة نفسها - كما سيأتي بعد قليل عند الحديث عنه -؛ لأن الطوفي قد أحال على كتابه (درء القول القبيح...) في عدة مواضع من كتابه شرح مختصر الروضة، ومنها: (٢/ ٩٧، ١٥٩، ١٩٣، ١٩٦، ٢٣٤، ٢٤١، ٢٧٧، ٢٩٣، ٣/ ٤٢٤، ٤٣٢، ٥٣٣ بتحقيق الدكتور البراهيم). وفي هذه الإحالات: تارة يسميه: درء القول القبيح

بالتحسين والتقبيح، وتارة يسميه: إبطال التحسين والتقبيح، وتارة يسميه: كتاب التحسين والتقبيح. وقد أحال عليه أيضاً في كتاب: (الانتصارات الإسلامية) ورقة (١٧٧/ أ)، ولا يشكل على هذا أنه قد ألف كتاب الانتصارات قبله، أي في عام (٧٠٧هـ) - كما تقدم - فكيف يحيل عليه فيه؟ لأننا قد ذكرنا في حديثنا عن كتاب الانتصارات، أن الطوفي قد أعاد النظر فيه مرتين: في عام ٧٠٨هـ وفي عام ٧١١هـ.

وفي بيان موضوع الكتاب، يقول الطوفي في المقدمة: «. . . ثم تتابع بنو آدم في التحسين والتقبيح. . . فمنهم من عبد ما استحسن فأساء وما أحسن، وإن مدار كثير من الضلالات على الأصل المذكور منذ خلق آدم وحتى النفخ في الصور. . وقد وضعت هذا الكتاب لأبين فساد ذلك الأصل وما بنى عليه من الأصول. . .». ولمزيد من التفصيل حول وصف هذا الكتاب ينظر ما كتبه الدكتور آل إبراهيم (١/ ١٢٥) والمستشرق فولفهارت في مقدمة كتاب: علم الجذل.

١٦ - شرح الأربعين النووية:

كتاب كبير الحجم، وجيد المضمون، وله عدة نسخ، منها نسختان في الخزانة التيمورية بدار الكتب المصرية، إحداهما برقم (٣٢٨) حديث تيمور. والأخرى برقم (٤٤٦) حديث تيمور. وقد ذكرهما ووصفهما الدكتور مصطفى زيد في كتابه (المصلحة. . .)، وكذلك الدكتور إبراهيم آل إبراهيم. وفي فهرس مركز الملك فيصل بالرياض ما يشير إلى وجود نسخة ثالثة لهذا الكتاب محفوظة في مكتبة بلدية الإسكندرية تحت رقم (٢٩).

وقد أشار الطوفي إلى تاريخ تأليفه بقوله: «وكان ابتدائي فيه يوم الاثنين ثالث عشر ربيع الآخر، وفراغي منه يوم الثلاثاء ثامن عِشْرِيْنه، كلاهما من سنة ثلاث

عشرة وسبعمائة بمدينة قوص من أرض الصعيد. . .». ولم أطلع على النسخ المخطوطة، وإنما نقلت هذا النص من كتاب الدكتور مصطفى زيد. وقد نقله عنه أيضاً الدكتور إبراهيم البراهيم، لكن الدكتور إبراهيم جعل تاريخ الفراغ منه: (الثلاثاء ثامن عَشَر مِنْه). ويبدو أنها خطأ طباعي؛ لأن الصحيح ما ورد عند الدكتور مصطفى وهو: (ثامن عشرينه)؛ لأن البداية إذا كانت يوم الاثنين (١٣)، فلن يكون يوم (١٨) يوم ثلاثاء، أما يوم (٢٨) فهو يوم ثلاثاء بلا شك بناءً على هذا الحساب. ومعنى ذلك أن الطوفي ألف كتابه هذا في نصف شهر تقريباً، مع كبر حجمه، حيث إن عدد أوراق إحدى النسخ (٢٢٥) ورقة. وهذا ما يؤكد ما أشرنا إليه مراراً من قدرة الطوفي على التأليف وسرعته في الإنجاز، ومن قرأ مقدمة الكتاب ومنهجه فيه ازداد عجبه منه وإعجابه به.

١٧ - **شرح حديث أم زرع**: وهذا الكتاب لا أعرف أن أحداً ذكره من المتقدمين أو المتأخرين، سوى الدكتور عبد الرحمن العثيمين، عند تعليقه على ترجمة الطوفي في حاشية (المقصد الأرشد ١/ ٤٢٦)، وقد سألت الدكتور عنه فأفاد بأنه قد اطلع عليه ضمن مجموع في مكتبة مركز البحث العلمي في جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وقد بحثت عنه سريعاً فلم أوفق في الوصول إليه، وأوصيت اثنين من الإخوة فأفادا بعدم العثور عليه. لكن الدكتور يؤكد وجوده واطلاعه عليه.

١٨ - **شرح مختصر الروضة**:

والمراد بالروضة: (روضة الناظر وجنة المناظر) لابن قدامة. ومختصر الروضة: هو: مختصر الطوفي نفسه لروضة الناظر، المسمى بـ (البلبل) والذي سبق الحديث عنه تحت رقم (٦) من مؤلفات الطوفي.

وهذا الشرح هو شرح مختصر الروضة المشهور لدى العلماء قديماً وحديثاً، ولن أطيل الكلام حوله حيث قد خدمه -دراسة وتحقيقاً- الأستاذان الفاضلان: معالي الدكتور عبد الله بن عبد المحسن التركي مدير جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية السابق، ووزير الشؤون الإسلامية الحالي بالمملكة العربية السعودية. وفضيلة الدكتور إبراهيم بن عبدا لله آل إبراهيم عضو هيئة التدريس بقسم أصول الفقه في كلية الشريعة بجامعة الإمام. وقد عملا في الكتاب منفصلين، وطبع كل واحد منهما الكتاب بتحقيقه. إلا أن طبعة الدكتور إبراهيم ليست كاملة، لكنه قدم للتحقيق بدراسة مستفيضة للمؤلف والكتاب في مجلد كامل. وقد نال بعمله هذا درجة الدكتوراه من جامعة أم القرى. ويتميز عمل معالي الدكتور التركي بأنه أخرج الكتاب كاملاً في ثلاثة مجلدات كبيرة.

وقد ألف الطوفي كتابه هذا في عام (٧٠٨هـ) يدل على ذلك قوله في ورقة (٢٨/ أ) من النسخة الأصلية التي اعتمدها المحققان أصلاً ما يلي: «وقع النزاع بين بعض الفقهاء في سنتنا هذه، وهي سنة ثمان وسبعمائة للهجرة المحمدية صلوات الله على منشئها في أن الجن مكلفون بفروع الدين أم لا؟». ومعنى ذلك أن المؤلف يعمل في الكتاب في هذه السنة وليس من عادته أن يستغرق وقتاً طويلاً. كما أن في آخر كتابه: (عَلَم الجذل في عِلْم الجدل) الذي ألفه في سنة ٧٠٩هـ، ما يدل على أنه بدأه بعد فراغه من كتاب شرح مختصر الروضة. وانظر تفصيل ذلك في شرح مختصر الروضة ١/ ١٧٨ (تحقيق البراهيم).

وقد اعتمد محققاً الكتاب على ست نسخ خطية موزعة في عدة مكتبات.

١٩ - الشعار على مختار الأشعار:

هكذا سماه مؤلفه في المقدمة، ويسميه بعضهم: (الشعار المختار على مختار

الأشعار) كالدكتور مصطفى زيد، والدكتور آل إبراهيم، والدكتور التركي، والدكتور القرني، والدكتور مصطفى عليان، والأستاذ عصام عامرية وكلهم أخذوا هذا الاسم عن بروكلمان (الذيل ٢/ ١٣٣)، فقد سماه بهذا الاسم وذكر أن منه نسخة في المكتبة العمومية باستانبول رقمها (٢٣٢) ضمن مجموع فيه كتاب (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس) للطوفي. ويذكر الدكتور البراهيم أن المجموع موجود في العمومية في دمشق وهي الظاهرية بالرقم نفسه. وقد بحثت في فهرس الظاهرية فلم أجد شيئاً. ولدى مركز الملك فيصل بالرياض صورة من كتاب الشعار، وقد اطلعت عليها فوجدتها نسخة جيدة كاملة تقع في (٤١) ورقة بما فيها صفحة العنوان، في كل ورقة (٢١) سطراً. واسمه على صفحة العنوان (الشعار على مختار الأشعار). وهو اسمه الذي ذكره الطوفي في المقدمة بقوله: «. . . أما بعد: فإنك سألت وفقك الله وسددك وهداك وأرشدك وجعلك ممن يعلم ويتبع، لا ممن يجهل ويمتنع، ومنحك معرفة الحق بدليله، ومنعك من ساقط الرأي ورذيله، إملاء رسالة في نقد الشعر وتمييزه، وكيفية الاطلاع على مهجور زيوفه وجواهر كنوزه، تتخذها محكاً عند اشتباه جوهره، وصيرفاً عند التباس دُرِّه بمدره، فأجبت سؤالك، واجتنبت مطالك، لما رأيتك عليه من حب الأدب وأهله، ورأيته عليك من إيثار التحلي بمعرفة رقيق كلام العرب وجزله، وأمليت لك فيما سألت هذه الرسالة، على طريق العجالة، وأرجو من الله عز وجل أن يمنحها القبول من كل ذي أدب، ويمنعها من طعن الجهول وإزراء ذي الريب، وسميتها: (الشعار على مختار الأشعار) ليطابق اسمها مسماها، ويوافق لفظها معناها، ورتبتها على مقدمة وأبواب: الباب الأول: في فضل الشعر. الباب الثاني: في مواده وآلاته التي

يحتاج إليها . الباب الثالث : في كيفية تأليفه . الباب الرابع : في كيفية الطريق إلى نقده . . . » .

وقد تضمن كتابه هذا بعض المباحث البلاغية الطريفة اللطيفة ، لذلك فقد استهوى زميلنا الدكتور محمد بن علي الصامل ، رئيس قسم البلاغة في الكلية ، وأثار إعجابه ، فشرع في تحقيقه وأتوقع ألا يخرج كتابي هذا إلا وقد فرغ الزميل الكريم من تحقيقه .

وفيما يخص تاريخ تأليف هذا الكتاب قال الطوفي في خاتمته : «وكان ابتدائي في تأليفه ليلة السبت عاشر شهر رجب ، وفراغي منه قبل الزوال من يوم الجمعة سادس عشر الشهر المذكور من سنة اثنتي عشرة وسبعمائة . . . » . ويبدو من هذا التاريخ أنه قد ألفه في مدينة قوص ؛ لأنه قد مرّ بنا في رحلاته أنه دخل قوص في أواخر عام ٧١١هـ أو أوائل سنة ٧١٢هـ . ولم يذكر أحد من الباحثين المعاصرين - الذين اطلعت على أعمالهم - أنه رأى هذا الكتاب ما عدا الدكتور سالم القرني ، وأكثرهم أثبت وجوده معتمداً على ذكر بروكلمان له ، أما الأستاذ عصام عامرية ، فقد ذكر الكتاب في ص ٩٦ وجزم بأنه مفقود بحجة أنه لم يعثر عليه على الرغم من أنه قد نص على أن بروكلمان قد ذكره ، وقد عمل الأستاذ عصام العمل نفسه مع كتابين آخرين وهما : بغية الواصل إلى معرفة الفواصل ، وتفسير سورة (ق) والنبأ . فجزم بفقدهما مع أنهما موجودان ، وهذا تسرع من الأستاذ الفاضل لا يحسن من أمثاله ، خصوصاً أن بروكلمان قد نص على وجود اثنين منهما .

٢٠ - الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية :

وهو موضوع الدراسة ، وسأفرده بحديث خاص في الفصل الرابع .

٢١ - عَلَمُ الْجَذَلِ فِي عِلْمِ الْجَدَل : (أو: جدل القرآن) :

وهذا هو اسمه الذي سماه به مؤلفه - كما سيأتي - ويسميه بعضهم : جدل القرآن وسماه ابن رجب : (مصنَّف في الجدل) وذكر أن له في الجدل مصنفاً آخر صغيراً.

وقد طُبع هذا الكتاب (علم الجذل . . .) طبعة جيدة عام ١٤٠٨هـ بتحقيق المستشرق : فولفهارت هاينرشس، ضمن النشرات الإسلامية التي تصدرها جمعية المستشرقين الألمانية وهو الجزء (٣٢)، ويقع الكتاب في (٢٨٣) صفحة، مع ملحق باللغة الألمانية، وقد طبعه المحقق بهذا الاسم (علم الجذل . . .) واعتمد في تحقيقه على نسختين خطيتين للكتاب : الأولى : نسخة مكتبة شهيد علي باشا ورقمها (٢٣١٥) وهي الآن ضمن المكتبة السليمانية باستانبول. وهذه النسخة ضمن مجموع فيه أربعة كتب للطوفي، وهي : علم الجذل، ودرء القول القبيح، والانتصارات الإسلامية، والتعليق على الأناجيل الأربعة. الثانية : نسخة مكتبة مراد ملا باستانبول، ورقمها (٣٠). وهذه النسخة ضمن مجموع فيه كتابان من كتب الطوفي : وهما : الإشارات الإلهية، وعلم الجذل.

يقول الطوفي في مقدمة الكتاب - بعد البسملة والحمدلة - : « . . . أما بعد : فهذا كتاب ألّفته في الجدل والمناظرة بحسب ما اقتضته القريحة المستخرجة والقوة الناظرة، مقراً فيه بالتقصير، معترفاً ببباعٍ في العلم قصير، ومن شاء فليسمّه : (عَلَم الجذل في عِلْم الجدل) إذ كان لغرابة وضعه وطريقته يصلح أن يكون علماً على انشراح صدر الناظر فيه وسعته . . . ». وقال في خاتمته : «وكان الفراغ من تأليفه ومن هذه المسودة على يدي مؤلفه العبد الفقير إلى رحمة ربه الغني القدير سليمان بن عبد القوي بن عبد الكريم بن سعيد البغدادي قبيل

الظهر من يوم الأحد أول شعبان من سنة تسع وسبعمائة، والابتداء فيه في أواخر جمادى الآخرة من السنة المذكورة وذلك بالمدرسة الصالحية من القاهرة المعزّيّة حماها الله عز وجل وسائر بلاد الإسلام. . . ثم أنهاه تصحيحاً ونظراً ضحى نهار الأحد ثامن شعبان المذكور. . .».

وقد نسخ النسخة الأولى: محمد بن عبد الواحد البغدادي في ربيع الآخر من سنة ٧٢٧هـ. ونسخ النسخة الثانية: محمد بن محمد بن محمد الباهي الحنبلي الباهي القرشي الشيبي، في آخر نهار الاثنين رابع جمادى الأولى من سنة ٧٦٩هـ في جامع الحاكم بالقاهرة.

وقد اطلع الدكتور إبراهيم البراهيم على النسخة الأولى من هذا الكتاب ووصفها وصفاً جيداً (١/ ١٢٧) وذكر أنه يقوم بتحقيقه وسوف يقدمه للطبع

قريباً. ويبدو لي أن الدكتور إبراهيم قد تراخى في ذلك بعدما ظهر الكتاب محققاً على يد المستشرق فولفهارت.

٢٢ - قاعدة جليلة في الأصول: (أو: في علم الكتاب والسنة):

موجودة ضمن المجموع المشهور المحفوظ في مكتبة برلين، والذي يحوي عدة كتب ورسائل للطوفي سبق الحديث عنها، ومنها: إيضاح البيان عن معنى أم القرآن، وبيان ما وقع في القرآن من الأعداد، وحلّال العقد، وتفسير سورة: ق، القيامة، النبأ، الانشقاق، الطارق. وغيرها. وهذا المجموع مصور لدى مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، ومصور بعض محتوياته لدى مركز الملك فيصل في الرياض، ويوجد صورة لبعض رسائله - ومنها هذه الرسالة - لدى دار الكتب المصرية (ضمن الخزانة التيمورية) ورقمها فيها (١٧٩ أصول

تيمور). وقد اطلع عليها الدكتور إبراهيم البراهيم ووصفها في شرح مختصر الروضة (١/ ١٣٢ - ١٣٣). تقع الرسالة في (١٦) صفحة، في كل صفحة (١٩) سطراً، وناسخها هو ناسخ المجموع: محمد بن عبد الوهاب بن محمد الأنصاري الحنبلي. ولم يذكر في هذه الرسالة تاريخ تأليفها، لكن الغالب أنها ألّفت في التاريخ الذي ألفت فيه أغلب رسائل هذا المجموع وهو عام ٧١١هـ في سجن رحبة باب العيد في القاهرة. وقد كتب على النسخة التيمورية من هذه الرسالة: «قاعدة جليلة في الأصول، أحسبها للشيخ العلامة نجم الدين سليمان بن عبد القوي الطوفي رحمه الله تعالى، سَمّاها: نهاية السول في علم الأصول». ويبدو أن هذا التعليق بقلم العلامة أحمد تيمور. لكنّ ما ذكره من تسمية الطوفي في هذه الرسالة بـ (نهاية السول في علم الأصول) لا وجود له في متن الرسالة - كما يذكر الدكتور إبراهيم البراهيم - ولا فيما اطلعنا عليه من كتب الطوفي وإحالاته، ولا ندري من أين جاء به المعلّق. ومما يؤكد أن هذه الرسالة للطوفي أنه قد ذكر فيها كتابين من كتبه المعروفة وأحال عليهما (ص ٣)، وهما: رسالة أم القرآن (المسمى إيضاح البيان عن معنى أم القرآن)، وكتاب: (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر).

٢٣ - مختصر الترمذي:

وهو اختصار للجامع الصحيح للترمذي، ويوجد منه نسخة في دار الكتب المصرية في القاهرة تحت رقم (٤٨٧) حديث، ويقع في جزأين كبيرين، ولم يتيسر لي الاطلاع عليه، لكني سأصفه اعتماداً على وصف الدكتورين/ مصطفى زيد، وإبراهيم البراهيم، فقد اطلعا عليه ووصفاه في كتابيهما. فقد اتفقا على أن الجزء الثاني يقع في حدود (٢٣١) ورقة، مع نقص قليل في آخره. أما الجزء

الأول فقد ذكر الدكتور مصطفى أن عدد أوراقه قرابة (٢٤٠) مع نقص في أوله، وذكر الدكتور إبراهيم أن عدد أوراقه قرابة (١٩٨) مع الإشارة إلى النقص الذي في أوله، وذكر الدكتور مصطفى أن أوراق الكتاب مفككة وأن الاستفادة منه صعبة في حالته الراهنة، وأكّد الدكتور إبراهيم أنه اطلع عليه بعد ذلك فوجده قد أصلح وجلّد في مجلدين.

وفي تاريخ تأليف الكتاب يشير الدكتوران الفاضلان إلى أنه يوجد في آخر الجزء الأول كلام للناسخ يشير فيه إلى أنه نقل هذه النسخة من نسخة بخط المؤلف نفسه، وأنه - أي المؤلف فيما يبدو - قد فرغ من نسخها عام (٧٠٧هـ)، وبهذا يترجح أن الكتاب قد ألّف في هذا العام، ومعنى ذلك أنه قد ألفه في القاهرة؛ لأن الطوفي كان في هذا الوقت في القاهرة، كما تقدم عند الحديث عن رحلاته. ومما يؤكد هذا التاريخ أن الطوفي قد ذكر كتابه هذا وأحال عليه في شرحه لمختصر الروضة (٢/ ٢٢ بتحقيق البراهيم) و(١/ ٦٥ بتحقيق التركي). وقد ثبت فيما سبق عند الحديث عن شرح مختصر الروضة أنه قد ألفه في عام (٧٠٨هـ).

٢٤ - موائد الحيس في فوائد امرئ القيس:

كتاب صغير في الأدب، حقق مرتين: حققه الدكتور مصطفى عليان من جامعة أم القرى بمكة المكرمة، وطبعه لدى دار البشير في عَمّان بالأردن سنة ١٤١٤هـ في (٣١٦) صفحة، وقد صدّره بدراسة جيدة عن المؤلف والكتاب. وحققه أيضاً زميلنا الأستاذ الدكتور علي البواب ودفع به لمجلة الكلية لنشره - ولم ينشر حتى الآن فيما أعلم -.

وقد اعتمد المحققان على نسخة وحيدة تقع في (٢٦) ورقة ونصف ورقة توجد

صورتها لدى معهد المخطوطات بالقاهرة في فيلم تحت رقم (٨٤٣)، وصورة أخرى في دار الكتب المصرية (عمومي) برقم (٥٦٠١). وقد ذكر بروكلمان أن الأصل يوجد في المكتبة العمومية باستانبول تحت رقم (٢٣٢) ضمن مجموع فيه كتاب الطوفي (الشعار على مختار الأشعار). وذكر الدكتور مصطفى عليان أنه بحث عنه بهذا الرقم في عمومية استانبول فلم يجده. ويؤكد الدكتور إبراهيم البراهيم في أربعة مواضع من كتابه شرح مختصرالروضة (١/ ١٠٩، ١١٣، ١٣٠، ١٣١) عند حديثه عن كتابي: موائد الحيس، والشعار على مختار الأشعار. أن بروكلمان يقصد بالعمومية عمومية دمشق المعروفة الآن بالظاهرية. والدكتور علي البواب يؤكد أن مراد بروكلمان عمومية استانبول؛ لأن الرمز الذي استعمله هو الرمز الذي يستعمله عادة لعمومية استانبول، وليس لعمومية دمشق (الظاهرية)، وقد نظرت في بروكلمان فتأكدت من صحة كلام الزميل الدكتور البواب، كما نظرت في فهرس مصورات معهد المخطوطات (١/ ٥٣٨) عند حديثهم عن مصورة (موائد الحيس) فوجدت النص على أنها مصورة من (العمومية) والعمومية تعني عندهم عمومية استانبول فقط، كما هو موضح في أسماء المكتبات في أول المجلد. وينفرد الدكتور البراهيم (١/ ١١٣) بأنه ينسب إلى بروكلمان القول بوجود نسخة أخرى من الكتاب في الظاهرية برقم (٤٩٠)، وهذا غريب.

وقد نص الطوفي في مقدمة الكتاب على تسميته بهذا الاسم، بقوله: «. . . أما بعد: فهذا إملاء في الأدب، سميته: (موائد الحيس في فوائد امرئ القيس) ألّفته حسب سؤال سائل ذي نباهة في الأدب ورغبة في الطلب، ورتبته على مقدمة وأبواب خمسة. . .».

أما تاريخ تأليف الكتاب فقد رَجّحتُ - حينما عرضت له ونقلت سطوراً من خاتمته في آخر الحديث عن شيوخه ورحلاته - أنه ألّفه في أواخر حياته في بيت المقدس أو الخليل.

* * *

*** ثانياً: مؤلفاته المجهولة الحال:**

وأعني بذلك بقية مؤلفاته التي نسبها له الثقات والمحققون من معاصريه والقريبين من عهده أو ذكرها الطوفي وأحال عليها فيما وصلنا من مؤلفاته لكننا لم نظفر بمعلومات تؤكد وجودها أو فقدها، وسأذكرها مرتبة هجائياً كما فعلت بسابقاتها مع البناء في التسلسل على آخر رقم ورد في المجموعة الأولى:

٢٥ - الآداب الشرعية:

ذكره الطوفي وأحال عليه في كتابيه: الانتصارات الإسلامية (ورقة ١٥٤/ أ)، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٤٢ بتحقيق البراهيم) و(١/ ٨٠ بتحقيق التركي). ولا نعرف عن موضوع هذا الكتاب شيئاً إلا من خلال عنوانه، ومن خلال قول الطوفي عنه في شرح مختصر الروضة ٢/ ٤١ - ٤٢: «فحقيقة الاستقامة: فعل المأمورات وترك المنهيات، وإنما يتحقق معرفة ذلك بالعلم، فعلمٌ بلاعملٍ عقيمٌ، وعملٌ بلا علمٍ سقيمٌ غيرُ مستقيم، وللخطيب البغدادي كتاب سماه: اقتضاء العلم العمل، ذكر فيه كثيراً من الترغيب والترهيب المتعلق بالعمل بالعلم، ذكرتُ جملة صالحة منه في كتاب: الآداب الشرعية، فإذا شئت فانظر هناك». وممن نسب هذا الكتاب للطوفي: التركي، والبراهيم، والقرني.

* إبطال التحسين والتقبيح: يعده بعض العلماء كتاباً مستقلاً. والصحيح أنه كتابه المتقدم في المجموعة الأولى بعنوان: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح.

٢٦- إبطال الحيل:

ذكره بروكلمان (الأصل ٢/ ١٣٢). وآل إبراهيم (١/ ١٠٢).

٢٧ - إزالة الأنكاد في مسألة كاد:

نسبه له السيوطي في البغية وحاجي خليفة والخوانساري، مع تصحيف يسير في اسمه، وقد صحح الإسم وحققه الدكتور مصطفى زيد، نقلاً عن الصفدي، وممن نسبه له أيضاً: التركي والبراهيم والقرني.

٢٨ - البارع في الشعر الرائع:

لم أجد أحداً نسب هذا الكتاب إليه من القدامى أو المحدثين الذين استعرضت مؤلفاتهم، وقد اهتديت إليه عندما قرأت كتابه: الشعار على مختار الأشعار. فقد ذكر فيه هذا الكتاب وأحال عليه في موضعين: الأول: في ورقة (٣/ ب) حينما قال - وهو يتحدث عن فضل الشعر من وجوه -: الوجه السادس: أن الشعر اعتنى به أشراف الناس الذين لا مطعن على شرفهم ومروءتهم، وكل ما اعتنى به هؤلاء فهو فاضل، أما الأولى: فلأنا قد ذكرنا في كتاب: (البارع في الشعر الرائع) أن أول من قال الشعر آدم يرثي ولده هابيل ثم تتابعوا عليه...».

الثاني: في ورقة (١٤/ أ) حينما قال - وهو يعرض نماذج من جيد الشعر في المبحث الثالث -: «وهذه جملة قصدنا بها ضرب المثال لكامل الشعر مع تفاوته في صفات الكمال، ولو استقصيت ما عندي منه لطال، فإن أردت الزيادة منه فانظر في إملائنا: (البارع في الشعر الرائع) فإن فيه جملة صالحة من هذا

الباب». وما نقلت هذين النصين رغبة في الإطالة، وإنما لنكشف بهما شيئاً من مضمون هذا الكتاب الذي لا نملك عنه أي معلومات سواهما.

٢٩ - الباهر في أحكام الباطن والظاهر: (أو: الرد على الاتحادية):

وهو في الرد على الاتحادية، كما يفهم من كلام الطوفي في بعض إحالاته عليه، ومن كلام ابن رجب حينما ذكره، وقال بعده مباشرة: رد على الاتحادية. ومثله العليمي في الأنس الجليل، وبعض العلماء يعدهما كتابين مستقلين، وربما جاء الوهم بسبب ما عمله محقق كتاب ابن رجب، حيث جعل اسم الكتاب بين قوسين، ثم جعل وَصْفَه وهو عبارة: رد على الاتحادية. بين قوسين أيضاً على غرار ما عمله في أسماء كتبه كلها، فتوهمه البعض اسماً لكتاب مستقل. وقد ذكر الطوفي هذا الكتاب في كتاب الإشارات الإلهية (ورقة ٨٢/ أ) في معرض رده على الاتحادية حيث قال: «وقد استقصينا هذه المسألة سؤالاً وجواباً في التعليق المسمى بـ (الباهر في أحكام الباطن والظاهر)». وممن نسب هذا الكتاب له: مصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني. وقد أكد الدكتور البراهيم، والدكتور التركي أن العنوانين اسمان لكتاب واحد.

٣٠ - بغية السائل عن أمهات المسائل:

كتاب في أصول الدين كما ذكر ابن رجب، وكما يفهم من كلام مؤلفه الطوفي عندما أورد اسمه وأحال عليه في كتابين من كتبه وهما: الإكسير ص ٤، وشرح مختصر الروضة (٢/ ٥٨ بتحقيق التركي)، وقد ذكره فيهما عند حديثه عن الراسخين في العلم، ومما قاله في شرح مختصر الروضة: «والكلام فيها مستقصى في (بغية السائل)، وهذا كتاب كنت صنفته ببغداد، ذكرت فيه جملة من أصول الدين، وكان أصل الباعث لي على تأليفه هذه المسألة، فاستقصيت فيها ما

أظنه أبسط من هذا، وها هنا أشياء ليست في ذلك، وسميته: (بغية السائل عن أمهات المسائل) لأني تحريت فيه ذكر المسائل الكبار من مسائل العقائد».

وبهذا يتبين أنه لا صحة لما ذكره صاحب كشف الظنون (١/ ٢٤٨) من أنه كتاب في الطب. وممن نسب هذا الكتاب للطوفي: مصطفى زيد، والتركي، والبراهيم والقرني وغيرهم.

٣١ - تحفة أهل الأدب في معرفة لسان العرب:

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة، والزركلي ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

٣٢ - تلخيص الموضوعات:

لم يذكر أحد من القدامى أو المحدثين - ممن اطلعت على مؤلفاتهم - هذا الكتاب، ما عدا الدكتور إبراهيم البراهيم، فقد عَدّه ضمن مؤلفات الطوفي مشيراً إلى أن الطوفي قد ذكره وأحال عليه في الصعقة الغضبية. وهو كما قال الدكتور، فقد ذكره الطوفي في الصعقة (ورقة ١٧/ أ) عند حديثه عن قول الرسول ﷺ: (من كذب عليَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار) وروايات هذا الحديث، فقال: «وقد استوفينا الكلام عليه في: تلخيص الموضوعات». ولم أتمكن من خلال هذه المعلومة الصغيرة التي لم نظفر بغيرها، أن أعرف شيئاً عن مضمون هذا الكتاب.

٣٣ - درء العقول:

نسبه له البغدادي في إيضاح المكنون ١/ ٤٤٣، وذكره الدكتور عبد الله التركي محيلاً إلى البغدادي. والراجح عندي أنه ليس للطوفي كتاب بهذا الاسم،

حيث قد انفرد به البغدادي - فيما أعلم -، ومعروف أن كتاب البغدادي هذا كثير التصحيف. ويبدو لي أن هذا العنوان محرف عن عنوان كتابه المشهور: درء القول القبيح بالتحسين والتقبيح.

٣٤ - دفع التعارض عما يوهم التناقض في الكتاب والسنة:

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة. وقد ذكره الطوفي وأحال عليه في كتابه: الإشارات الإلهية (ورقة ٥١/ أ) عند حديثه عن آية ٨٢ من سورة النساء: ﴿**ولو كان من عند غير الله لوجدوا فيه اختلافاً كثيراً**﴾، حيث قال: «والمراد بالاختلاف التناقض المحض بشروطه، وهو ليس موجوداً في القرآن، كما بيناه في كتاب: دفع التعارض عما يوهم التناقض». وممن ذكر الكتاب: مصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

٣٥ - دفع الملام عن أهل المنطق والكلام:

ذكره الطوفي في كتابه: الإشارات الإلهية (ورقة ١٩٦/ أ) عند قوله تعالى: ﴿**خلق الإنسان علمه البيان**﴾ (سورة الرحمن، آية ٣، ٤). ونسبه له: مصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

٣٦ - ديوان شعر:

لم أجد أحداً من مترجميه نص على أن له ديوانَ شعر إلا معاصره عز الدين بن جماعة، الذي ذكر ذلك في كتابه: التعليقة في أخبار الشعراء (ورقة ١٢٨/ أ) بقوله: «وله ديوان شعر فيه الجيد والردئ». واستنشده في التعليقة مجموعة من أشعاره بحضرة شيخهما أبي حيان. أما أكثر مترجمي الطوفي فيذكرون أن له قصائد في مدح النبي ﷺ، وفي مدح الإمام أحمد بن حنبل وفي العقيدة وغيرها.

يقول ابن رجب: «وله نظم كثير رائق، وقصائد في مدح النبي ﷺ، وقصيدة طويلة في مدح الإمام أحمد». ومن قصائده التي اشتهرت وتداولت الكتب بعض أبياتهاقصيدته في ذم الشام، وأطول ما رأيتها عند ابن جماعة في التعليقة، فقد أوردها بقوله: «وأنشدنا الشيخ نجم الدين سليمان بن عبد القوي الحنبلي لنفسه من قصيدة طويلة يهجو فيها الشام وأهله، أولها:

جُدْ للمشوقِ ولو بِطَيفِ مَنَام ... إن لم تكن سَمْحًا بِطِيْبِ كلام
أصبحتَ سُلطانَ الملاحةِ حاكماً ... فينا بما تَهْوى من الأحكام

ومنها:

أَسَر القلوبَ المطْلَقاتِ بميسم ... وسَبَى العقولَ بِواضحٍ بسّام
وبِرُمْحِ قَدٍّ فاتكٍ بنفوسِنا ... فكأنه أحلامُ أهلِ الشام
قومٌ إذا حَلَّ الغريبُ بأرضهم ... أضحى يفكر في بلاد مُقام
[(١)بثقالةِ الأخلاق منهم والهوا ... والماء وهي عناصرُ الأجسام
وَوُعورةِ الأرضين فامْشِ وَقَعْ وَنَمْ ... كَتَعثُّرِ المستعجلِ التمتام
بجوار قاسيون هم وكأنهم ... من جُرْمِه خُلِقوا بغير خصام](١)

ومنها:

قالوا لها في المسنداتِ مناقبٌ ... كُسِيتْ بها شرفاً حليف دوام
أهلُ الرواية أثبتوا إسنادها ... من كل حَبْرٍ حافظٍ وإمام
قلت: الأماكنُ شُرّفتْ لا أهلها ... لخصوصةٍ فيها من العلّام
أرضٌ مشرفةٌ وقومٌ جيفة ... كالكلب حل بموطن الإحرام

(١) الأبيات الثلاثة التي بين معقوفين لم ترد عند ابن جماعة، وقد أوردها ابن حجر في الدرر الكامنة، وأخذها عنه، د. عبد الله التركي، ود. مصطفى عليان، وقوّما وزنها. أما بقية النص والأبيات فمن ابن جماعة.

إلا وقد كانت مدينةُ يثرب فيها من الله المهيمن حامي
ومنافقوها شر من وطئ الحصى من كل شيخٍ أحمق وغلام

إلى آخر الأبيات، وفيها طول».

ثم قال ابن جماعة بعد ذلك: «وأنشدنا أيضاً لنفسه من لفظه في مولد النبي ﷺ، من أبيات:

إنْ ساعَدَتْكَ سوابقُ الأقدارِ فَأَنِخْ مطيَّك في حمى المختار

ومنها:

هذا ربيعٌ شهرُ مولده الذي أضحى به زندُ النبوة واري
هو في الشهور يَهَشُّ في أنواره مثل الربيع يَهَشُّ بالأنوار».

ثم قال ابن جماعة: «وله قصيدة يهجو فيها مصر وأهلها». ولا نعرف عن قصيدته في مصر شيئاً. وقد ذكر ابن جماعة أن الطوفي قد أنشده أيضاً قصيدة في مدح شيخهما أبي حيان بحضرته، لكن ابن جماعة لم يورد شيئاً من أبياتها. وما ذكرته من أبيات هو كل ما أورده ابن جماعة للطوفي.

وقد أورد العليمي في الأنس الجليل بيتين من قصيدته في مدح الإمام أحمد وهما:

ألذُّ من الصوتِ الرخيم إذا شَدا وأحسنُ من وجهِ الحبيب إذا بدا
ثناءٌ على الحبرِ الهمامِ ابنِ حنبل إمام التقى محيي الشريعة أحمدا

هذا كل ما عثرت عليه من شعر الطوفي ومن ديوانه الذي يشير إليه ابن جماعة.

٣٧ - الذريعة إلى معرفة أسرار الشريعة :

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة والزركلي ومصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني وغيرهم .

٣٨ - الرحيق السلسل في الأدب المسلسل :

ذكره المؤلفون السابقون ما عدا الزركلي .

* رد على الاتحادية : يجعله بعض العلماء كتاباً مستقلاً ، والصحيح أنه كتابه المتقدم : (الباهر في أحكام الباطن والظاهر) .

٣٩ - الرسالة العلوية في القواعد العربية :

ذكره ابن رجب والعليمي وحاجي خليفة ومصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني ، وهكذا ورد اسمه عند عامتهم ، ويبدو أن المراد : في قواعد العربية ، وهو اختيار الدكتور التركي .

٤٠ - الرياض النواضر في الأشباه والنظائر:

ذكره ابن رجب والعليمي وابن العماد وحاجي خليفة ومصطفى زيد والتركي والبراهيم والقرني ، ومما يؤكد صحة نسبة هذا الكتاب للطوفي أنه قد ذكره وأحال عليه في كتابين من كتبه وهما : (إيضاح البيان عن معنى أم القرآن) ، و(قاعدة جليلة في الأصول أو في علم الكتاب والسنة) . فقال في الأول وهو: (إيضاح البيان) المطبوع ضمن مجلة البحوث الإسلامية بالرياض (ص ٣٤٨) ، (ورقة ٥١/ ب) : - بعد ذكر بيان القرآن بعضه ببعض - : «وأبلغ من ذلك بياناً معاينة قصصهم لمن عاينها عند وقوعها ، وإذا نظرت في كتابنا المسمى بـ (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر) لاحت لك بارقة كبيرة من البيان ومراتبه

إن شاء الله عـز وجل». وقال في الكتاب الثـاني وهو: قاعدة جليلـة في الأصول (ورقة ٣): «وكما سبق في رسالة (أم القـرآن) من بيان بعض القرآن ببعض، وقد بلغنا أن بعض العلماء فسر القـرآن بالقرآن، وهو يسيرٌ على من قصـد إليه وأعين عليـه، فإن الله عز وجل نـزل أحسن الحديث كتـاباً متشـابهاً، أي يشبه بعضـه بعضاً، أو يصدق بعضه بعضاً، وكتابي المسمـى بـ (الرياض النواضر في الأشباه والنظائر) ينحـو ذلك المنحى ومغزاه ذلـك المغزى». ومن خلال هـذين النصين يتبين لنا أن هذا الكتـاب في الأشباه والنظائر في القرآن الكـريم، وليس في الفقه كما ذكـر الدكتـور مصطفى زيد، وتـابعـه عليه الـدكتور عبـد الله التركي. وممن تحدث عن هذا الكتاب حديثاً جيداً الدكتور إبراهيم البراهيم.

٤١ - شرح قصيدة في العقيدة:

ذكـره ابن رجب، والعليمي، وحاجـي خليفة، ومصطفى زيـد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

* شرح المحصول في أصول الفقه:

انفـرد الدكتـور سـالم القرني (ص ٨٠) من رسـالتـه للدكتـوراه - فيما أعلم - بنسبـة هـذا الكتـاب للطـوفي، وقد أحـال الـدكتـور سـالم على كشف الظنـون (٢/ ١٦١٦)، وقـد وَهِم الدكتـور في هذه الإحـالـة وهذه النسبـة، فالـذي في كشف الظنـون في هذا الموضع أن الطـوفي اختصر المحصول، وقـد نسب العلماء للطوفي كتـاب: (مختصر المحصول)، وليس: (شرح المحصـول). والغريب أن الدكتـور سالم عندمـا ذكر (مختصر المحصـول) ضمن كتب الطوفي لم يشر إلى أن كشف الظنون قد ذكره.

٤٢ - شرح مختصر التبريزي :

ذكره ابن رجب في الذيل، وابن حجر في الدرر، والسيوطي في البغية، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم. وهو شرح لمختصر التبريزي في الفقه الشافعي، لمؤلفه أمين الدين مظفّر بن أحمد التبريزي، المتوفى سنة ٦٢١هـ. وقد لخصه من الوجيز.

٤٣ - شرح مختصر الخرقي :

وقد وصل فيه إلى النصف ولم يتمه، كما ذكر ابن رجب، والعليمي، ومصطفى زيد ،والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم. ومختصر الخرقي: كتاب في الفقه الحنبلي، لأبي القاسم عمر بن الحسين الخرقي الحنبلي المتوفى سنة ٣٣٤هـ. وقد مرت الإشارة في الحديث عن نشأة الطوفي ورحلاته، إلى أنه قد حفظ هذا المختصر مع مختصرات أخرى في قريته (طوفى).

٤٤ - شرح مقامات الحريري :

ذكره الذهبي في ذيل تاريخ الإسلام (ورقة ٤٠/ أ) بقوله: «وشرح المقامات أيام كسرت رجله، ولم يكن عنده كتب ولكن من صدره». وذكره ابن رجب ونص على أنها مقامات الحريري، وأن الشرح في مجلدين، وذكره ابن حجر في الدرر، وابن العماد في الشذرات، وحاجي خليفة، والزركلي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

٤٥ - العذاب الواصب على أرواح النواصب :

ذكره ابن رجب، وابن حجر، وابن العماد، والـ:ركلي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

٤٦ - غفلة المجتاز في الحقيقة والمجاز:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم. وذكره الطوفي وأحال عليه في كتابه (الشعار على مختار الأشعار) (ورقة ٢٢/ أ) بقوله: «وفائدة استعمال المجاز والاستعارة أن الكلام قد يكون به أخصر وأحسن موقعاً في النفس، لما ذُكِر في (غفلة المجتاز)». ومعنى هذا أن الطوفي قد ألف كتاب (غفلة المجتاز) قبل كتاب (الشعار). وقد ذكرت عند حديثي عن كتاب (الشعار) أنه ألفه في رجب سنة ٧١٢هـ.

٤٧ - الفوائد:

انفرد بذكره الدكتور سالم القرني (ص ٧٩) مشيراً إلى أن الطوفي ذكره في كتابه: (الانتصارات الإسلامية).

٤٨ - قاعدة في القدَرَ:

ذكره الدكتور إبراهيم البراهيم، والدكتور سالم القرني، وأشارا إلى أن الطوفي قد ذكره في أول كتابه (الإشارات الإلهية)، وأضاف الدكتور سالم: أنه قد ذكره أيضاً في كتابه: (الانتصارات الإسلامية)، وقد ذكره الطوفي في (الإشارات الإلهية) (ورقة ٤/ ب) بقوله: «اعلم أن في أصول الدين قاعدة عظيمة عامة وهي (قاعدة القدر)، وقد كنت أفردت لها تأليفاً».

ولست أستبعد أن يكون هذا الكتاب هو الكتاب المتقدم في المجموعة الأولى تحت رقم (٢٢)وهو: (قاعدة جليلة في الأصول، أو في علم الكتاب والسنة)؛ لأنهما جميعاً في أصول الدين. لكن عدم اطلاعنا على وصفه أو مضمونه يجعلنا لا نملك الجزم بذلك.

٤٩ - القواعد الدمشقية:

انفرد بذكره الدكتور سالم القرني، مشيراً إلى أن الطوفي قد ذكره في كتابه: (الانتصارات الإسلامية) في أول حديثه عن الشرط الرابع.

ولا أستبعد أن يكون هذا الكتاب هو أحد الكتابين التاليين: وهما: القواعد الصغرى، والقواعد الكبرى؛ لأن من عادة الطوفي أن يحيل على الكتاب الواحد بأكثر من اسم، كما مرّ بنا في: درء القول القبيح، وفي: حلاّل العقد، وغيرهما. فقد يكون ألف القواعد الصغرى، أو الكبرى في دمشق، فصار يسميها تارة بالصغرى، وتارة بالدمشقية وهكذا.

٥٠ - القواعد الصغرى:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران في المدخل، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم. وذكره الطوفي في كتابه (الانتصارات الإسلامية) (ورقة ١٤٨/ ب)، وفي كتابه: شرح مختصر الروضة، (٢/ ١٧٥، ٢١٢ بتحقيق البراهيم)، ويبدو من إحالته عليه في شرح مختصر الروضة أنه كتاب في الفقه، حيث قال - عند حديثه عن الصبي والمجنون في الموضع الأول -: «وأما وجوب الضمان بإتلافهما، وإتلاف كل مخطئ، وإتلاف البهيمة للأموال، فأصله أن الشرع ورد بالتكليف والعدل، وبابهما مختلف، كما قررته في (القواعد الصغرى)».

٥١ - القواعد الكبرى:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران في المدخل، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني وغيرهم.

٥٢ - مختصر الجدل:

مَرّ بنا في المجموعة الأولى كتابه: (عَلَم الجذل في عِلْم الجدل)، وهو غير هذا الكتاب؛ لأن ابن رجب قد ذكر أن له في الجدل كتابين، وصفهما بقوله: «مصنف في الجدل وآخر صغير»، مما يدل على أنهما كتابان: كبير وصغير، كما أن الطوفي قد ذكر (مختصر الجدل) وأحال عليه في كتابه: (الإشارات الإلهية) (ورقة ١٨/ ب) بقوله: «وقد استقصيت هذه المسألة بأبلغ من هذا في: **مختصر الجدل**». ولست على يقين من أن الطوفي يقصد بهذه الإحالة الكتاب الصغير.

وممن ذكره غير ابن رجب أيضاً: العليمي، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

٥٣ - مختصر الحاصل:

و(الحاصل) كتاب لتاج الدين محمد بن حسين الأرموي (المتوفى سنة ٦٥٦هـ)، اختصر به كتاب (المحصول) في أصول الفقه لفخر الدين الرازي (المتوفى سنة ٦٠٦هـ)، وقد اختصر الطوفي أيضاً كتاب (المحصول) كما سيأتي بعد قليل.

وممن عَدّ (مختصر الحاصل) ضمن مؤلفات الطوفي: ابن رجب، والعليمي، وابن بدران، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

٥٤ - مختصر المحصول:

ذكره ابن رجب، والعليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

٥٥ - مختصر المعالين:

كذا ورد اسمه عند ابن رجب وغيره، وأظنه محرفًا، وقد اجتهد بعضهم فصححه فجعله: (مختصر العالمين)، ولكن هذا الاسم أيضاً غريب، فما معنى: مختصر العالمين؟ وربما كان الاسم الصحيح: (مختصر المعاني) أو نحوه، المهم أنه هكذا ورد في الكتب: إما مختصر المعالين، أو مختصر العالمين.

وقد قال فيه ابن رجب: «مختصر المعالين، جزأين، فيه أن الفاتحة متضمنة لجميع القرآن»؛ ولأن موضوعه سورة الفاتحة، والفاتحة وردت فيها كلمة (العالمين) رجح بعضهم تسميته بـ (مختصر العالمين)، لكن غرابة العنوان مازالت قائمة. وممن نسب هذا الكتاب للطوفي غير ابن رجب: العليمي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

٥٦ - معراج الوصول إلى علم الأصول:

ذكره ابن رجب، وقال إنه في أصول الفقه، وذكره العليمي، وحاجي خليفة، وابن بدران، وبروكلمان (في الذيل ١٣٣ الألماني) ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وسماه بروكلمان (المعراج) وقال إن منه نسخة في المكتبة السليمانية باستانبول رقمها (٧٩٢)، وقد اعتمد بروكلمان على فهرس المكتبة السليمانية؛ لأنه قد ذُكر فيه ذلك، لكن الدكتور إبراهيم البراهيم، اطلع على النسخة المذكورة في السليمانية، فوجد أنها كتاب في قصة الإسراء والمعراج للشيخ نجم الدين الغيطي، ألّفه في سنة ١٠٦٢هـ، وليس نجم الدين الطوفي، فالوهم إذن من مفهرس السليمانية وليس من بروكلمان. ولا غرابة في هذا الخطأ، لوجود التشابه في الكلمة الأولى من اسم الكتاب وهي (المعراج) والتشابه في لقب المؤلف وهو (نجم الدين) وقرب كلمة الغيطي من الطوفي.

٥٧ - مقدمة في علم الفرائض :

ذكره ابن رجب، والعليمي، ومصطفى زيد، والتركي، والبراهيم، والقرني، وغيرهم.

٥٨ - النور الوهاج في الإسراء والمعراج :

ذكره البغدادي في إيضاح المكنون ٢/ ٦٨٨، وجعل اسم مؤلفه : نجم الدين سليمان بن عبد الله الطوخي (بالخاء المعجمة) وذكر أنه : صاحب درء العقول، وهو حينما ذكر (درء العقول) في موضعه ١/ ٤٤٣، ذكر أن مؤلفه هو الطوفي حقيقة؛ لأنه قد نص على اسمه كاملاً وكل ألقابه وسنة وفاته مما يدل على أنه يعنيه هو، وإن كنت أشك في نسبة هذين الكتابين للطوفي؛ لأن البغدادي قد انفرد بهما ولم يردا عند المحققين قبله - كما أعلم - ولم يرد لهما ذكر في كتب الطوفي التي اطلعت عليها؛ ولأن كتاب البغدادي هذا كثير التصحيف - كما أسلفت سابقاً - في الحديث عن (درء العقول)، ولعل هذا الكتاب لمؤلف اسمه (الطوخي) بالخاء، أو أنه كتاب المعراج لنجم الدين الغيطي (الذي ذكر قبل قليل) أو غير ذلك من الاحتمالات، وممن نسب هذا الكتاب للطوفي - اعتماداً على البغدادي - الدكتور عبد الله التركي، والدكتور سالم القرني.

هذا ما توصلت إليه من معلومات حول مؤلفات الطوفي الموجودة، والمجهولة. وعسى أن يهيئ الله لنا أو لغيرنا من الباحثين العثور على مزيد منها، وبنهايتها ينتهي الفصل الثالث، ويليه الفصل الرابع.

الفصل الرابع

«كتابه (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية)»

وفي هذا الفصل مبحثان:

* المبحث الأول: دراسة الكتاب: وفيه:

١ – مدخل (حول دراسة سابقة)

٢ – توثيق نسبة الكتاب وتسميته.

٣ – سبب تأليفه.

٤ – عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه.

٥ – مصادره.

٦ – زمن تأليفه.

* المبحث الثاني: وقفات بين يدي التحقيق: وفيه:

١ – وصف نسختي الكتاب المخطوطتين.

٢ – بيان منهجي في التحقيق.

٣ – عرض نماذج مصورة من المخطوطتين.

obeikandl.com

obeikandl.com

الفصل الرابع
كتابه (الصعقة الغضبية
في الرد على منكري العربية)

*** المبحث الأول: دراسة الكتاب:**

أولاً: مدخل (حول دراسة سابقة) :

أشرت فيما مضى عدة مرات إلى أن الأستاذ عصام عامرية قدّم بحثاً للماجستير إلى كلية دار العلوم بالقاهرة عنوانه: (الطوفي وآراؤه النحوية من خلال كتابه: الصعقة الغضبية)، وقد خصص الباحث أغلب بحثه - كما يبدو من عنوانه - لدراسة الكتاب، والنحو عند الطوفي من خلال هذا الكتاب، وقد تضمن بحثه الموضوعات التالية:

١ - الفصل الأول: فيه ثلاثة مباحث: المبحث الأول، والثاني: في عصر الطوفي وحياته، والمبحث الثالث: في آثاره العلمية، واتجاهه النحوي، وقد عرض في: (اتجاهه النحوي) إلى: الآراء التي تابع فيها البصريين، والآراء التي تابع فيها الكوفيين.

٢ - الفصل الثاني: منهجه النحوي: وفيه ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: أسلوب الطوفي.

المبحث الثاني: منهج الطوفي في الاستشهاد بالقرآن والحديث وكلام العرب.

المبحث الثالث: الأصول النحوية عنده: السماع، القياس، العلة النحوية، العامل، الإجماع.

٣ - الفصل الثالث : آراؤه النحوية في الحروف : وفيه مبحثان :

المبحث الأول : حروف الجر.

المبحث الثاني : حروف العطف .

٤ - الفصل الرابع : آراؤه النحوية في أدوات الشرط ، والاستثناء ، ومسائل متفرقة : وفيه ثلاثة مباحث :

المبحث الأول : في أدوات الشرط .

المبحث الثاني : الاستثناء .

المبحث الثالث : مسائل متفرقة .

ثم ختم البحث بخاتمة جيدة .

ولاشك في أن عمل الباحث الكريم الأستاذ عصام سيغنيني عن عدة مباحث كنت أنوي التعرض لها وتفصيل الحديث فيها ، لذا فإني بعد أن اطلعت على عمله عدلت عن عدة مباحث رغبة في عدم تكرير العمل نفسه ، وحتى أوجه الجهد إلى مباحث أخرى لم ترد عند الأستاذ الفاضل ، أو وردت عنده بمس خفيف .

* * *

ثانيًا : توثيق نسبة الكتاب وتسميته :

لم أعثر خلال صحبتي للطوفي وكتابه هذا على أية إشارة صغيرة أو كبيرة تثير الشك حول نسبته له ، أو حول تسميته بهذا الاسم : (الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية) . ولهذا فربما يرد التساؤل عن سبب إفرادي قضية (توثيق

النسبة والتسمية) بالحديث. والجواب: أني لم أصل إلى هذه المرحلة من الاقتناع والجزم بذلك إلا بعد طول الصحبة والملازمة. فأردت أن أسوق هذه الحقيقة للقارئ مدعمة بأدلة تطمئن على سلامتها وثبوتها. ومن ذلك:

١ - نسختا الكتاب كتب على غلافهما عنوانه هذا كاملاً، واسم مؤلفه الطوفي.

٢ - ورد النص في مقدمة الكتاب - في النسختين - على ما يؤيد المكتوب على غلافه من ذكر اسمه كاملاً وذلك بقول الطوفي: «. . . وسميته: الصعقة الغضبية في الرد على منكري العربية. . .». كما ورد في خاتمته - في النسختين أيضاً - النص على اسم مؤلفه كاملاً على هذا النحو: «. . . وفرع منه تأليفاً وتعليقاً سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي بين صلاتي الظهر والعصر. . .».

٣ - أحال الطوفي على كتابه هذا في بعض كتبه المعروفة المطبوعة، ومن ذلك قوله في شرح مختصر الروضة ٣/ ٥٨٢ (بتحقيق التركي) ما نصه: «وقد فرّق الفقهاء بين من يعرف العربية، وغيره، في مسائل كثيرة من باب الطلاق والإقرار، على ما تقرر في كتب الفقه، وبنى محمد بن الحسن على قواعد العربية كثيراً من ذلك، كفرقه بين قول القائل: أي عبيدي ضربك فهو حر، وبين قوله: أي عبيدي ضربته فهو حر، وذكر الجرجاني جملة من ذلك في كتاب مفرد، وذكرتُ كثيراً من ذلك في كتاب الرد على منكري العربية». فقد أحال على كتابه هذا، ولكنه لم يذكر اسمه كاملاً، وهذه عادته التي سبق أن أشرت إليها في الحديث عن مؤلفاته، حيث يحيل على الكتاب الواحد بعدة أسماء فتارة يذكر اسمه كاملاً، وتارة يذكر بعضه، وتارة يذكر موضوعه وهكذا، لكن الذي يؤكد مراده أن هذا الكلام الذي أحال عليه موجود برمته في كتاب الصعقة الغضبية، مما يؤكد أنه هو المراد.

ومن ذلك إحالته عليه في كتابه: الإكسير في علم التفسير ص ٤٥ بقوله: «. . . آلات التأليف ضربان: أحدهما: عام يشترك فيه النظم والنثر، وهو سبعة أنواع: الأول: معرفة العربية: من نحو، وتصريف، وإدغام. أما النحو: فلأن به تقسيم معاني الكلام، وتصان عرى تآليفه عن الانحلال والانفصام، ولهذا قيل: النحو في الكلام كالملح في الطعام. أي: لا يصلح إلا به؛ لا أن كثيره مفسد له، ككثرة الملح للطعام. ومثاله المشهور: لو قال قائل: ما أحسنْ زيدْ. بسكون النون والدال، غير معرب، لالتبس النفي بالاستفهام بالتعجب، ولم نعلم ما أراد، ولو أعرب لفهمنا المراد؛ إذ الرفع على النفي، والجر على الاستفهام، والنصب على التعجب. وقد ذكرتُ في كتاب: (فضل العربية) أمثلة كثيرة من هذا الباب».

فقد أحال على كتابنا هذا، لكنه - كعادته - لم يذكره باسمه الصريح، وإنما ذكره بموضوعه ومضمونه، لكنه هو المراد؛ لأن هذا الكلام موجود في الباب الأول من كتابنا هذا؛ ولأننا لا نعرف للطوفي كتاباً في فضل العربية غير هذا الكتاب.

٤ - ورد الكتاب بهذا الاسم منسوباً للطوفي عند كثير ممن ترجموا له أو تحدثوا عنه، ومن هؤلاء: البغدادي في إيضاح المكنون ٢/ ٦٧، وبروكلمان ٢/ ١٣٢ (الأصل الألماني)، وأحمد تيمور في نوادر المخطوطات ٣٣، ومصطفى زيد، وعبد الله التركي، وإبراهيم البراهيم، وسالم القرني وغيرهم.

هذا ما لدي مما يتعلق بتوثيق نسبة الكتاب وتسميته، وهي قضية ثابتة لا مدخل للشك فيها، لهذه الأسباب، ولعدم وجود ما يعارضها.

ثالثاً: سبب تأليفه:

جـرت عـادة العلماء - ومنهم الطـوفي - أن يكـون سبـب تأليفهم لكتبهم استجابـة لطلب تلميد أو تلاميـذ، وقد مر بنـا ما يؤيـد ذلك عند الحديث عن كتـاب الطوفي: (الشعـار على مختار الأشعـار). لكن الطـوفي في تأليفه لكتـاب (الصعقـة الغضبية) خـرج عن هـذه العادة، وذكـر في سبب تأليفـه أمراً آخـر، وذلك بقوله في المقدمـة: «. . . وإني آنست في عصرنا ذي الأعاصر، وزمننا ذي المغربات والنوادر، قوماً يـدعون الفضل دعوى مجردة، ويجمعون العلم في دفاتر مجلـدة، ينتحلون حليـة الفضل وكلٌّ منهـا عـاطل، ويسهرون بـالبطـولة فيهـا بالمخرفة والبـاطل، ينكرون فضل العربية، وتأخذهم عليهـا عصبية الشعوبية، حتى لقد اتخذوه سخرياً، ونبذوه وراءهم ظهـرياً، وعدوه ظمأ لا ريّا، وحكموا بأن الخلو منه أحسن أثاثاً ورئيـا، فضلالاً لهذه الأحلام ما أسخفها، وخطأ لهذه الأحكـام مـا أعـداهـا عن الحق وأحنفهـا! أيظنـون أن ضيـاء الشمس تخفيـه المكابـرة؟ أم يحسبون أن اليقين يستحيل شكـاً بالمنـابرة؟ كلاّ بل هـي عقول عن التمييز معقولة، وقـرائح مقروحة، كرهتْ أوطان النباهـة، فهي إلى بلاد البلادة منقولة، أحببْتُ أن أؤلّف كتـاباً أنبّه فيه على فضلـه التام، وأشير إلى فضل أهله الأعـلام، بأدلة واضحـة لا ريب فيها، وبـراهين لائحة لا خفـاء يعتريها، على وجـهٍ لا جَمْجمة فيـه ولا خـلاج، ولا تمتمة بـه ولا ارتيـاج، وسميته: الصعقـة الغضبية في الرد على منكري العربية. . .».

فسبب التأليف - إذنْ - هو الانتصار للغة العربية وبيان فضلها.

* * *

رابعاً: عرض مادته وطريقة تبويبه وترتيبه:

جعل الطوفي كتابه في مقدمة وخمسة أبواب، وقال في ذلك:

«ورتبته على مقدمة وأبواب . . . أما المقدمة : ففي بيان حقيقة الأدب وضعاً واصطلاحاً، وبيان اشتقاقه . . . أما الأبواب فخمسة : الأول : في ذكر السبب الموجب لوضع قانون العربية، ومن وضعه . الثاني : في الدليل على فضله من الكتاب والسنة والآثار وصريح العقل . الثالث : في بيان فضل من تحلى بهذا العلم، وذم من عطل منه أو أخطأ فيه أو عيب عليه . الرابع : في بيان كونه أصلاً من أصول الدين ومعتمداً من معتمدات الشريعة . الخامس : في ذكر نبذة من العربية مختصرة على سبيل الإشارة لئلا يخلو الكتاب منها» . وقد أشرتُ في آخر الكتاب إلى أن الطوفي أنهى كتابه بنهاية الباب الرابع، وصرف النظر عن الباب الخامس .

وقد تضمن الباب الأول : حديثاً عن سبب وضع النحو، وعن الخلاف في واضعه هل هو علي بن أبي طالب رضي الله عنه، أو أبو الأسود الدؤلي رحمه الله، وتفصيل القول في ذلك وعرض نماذج من اللحن الذي حمل على ذلك .

وتضمن الباب الثاني : نصوصاً من القرآن الكريم، والسنة الشريفة، وآثار الصحابة والتابعين، وأربع حجج عقلية قوية، كل ذلك في بيان فضل العربية وشدة الحاجة إليها .

وتضمن الباب الثالث : ذكر نبذ من جوامع كلم النبي ﷺ، ثم نبذ من كلام أبي بكر رضي الله عنه، ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم الحسين بن علي رضي الله عنهم أجمعين، ثم نبذ من كلام بعض فصحاء العرب . ثم بعد ذلك ذكر نبذاً من أخبار من هيب لهذا العلم، ومن عيب للإخلال به .

أما الباب الرابع : فهو لُبّ الكتاب، ويشكل ثلاثة أرباعه تقريباً، وفيه فصلان :

الفصل الأول: في بيان تأثير الإعراب في القرآن الكريم.

الفصل الثاني: في بيان تأثيره في السنة النبوية.

ثم بعد ذلك جاء بفصل طويل: في ذكر جملة من المسائل الدينية المتفرعة على القواعد العربية. ولم يجعل له عنواناً. وقال فيه: «اعلم أن أكثر المسائل التي سنوردها متفرعة على الكلام في الحروف والأدوات» وقد رتب ذلك على أبواب كتاب (المحرر) في الفقه، لمجد الدين ابن تيمية، جد شيخ الإسلام ابن تيمية. وتحدث بتفصيل عن بعض حروف الجر، والعطف، والاستثناء، والشرط، والقسم وغيرها. ثم ختم الكتاب.

* * *

خامساً: مصادره:

من العسير جداً على الباحثين في كتب التراث الوصول إلى نتيجة قاطعة في تحديد المصادر التي اعتمد عليها عالم من علماء السلف في تأليف كتاب من كتبه، وذلك راجع إلى المنهج الذي يعتمده هؤلاء العلماء في التأليف والنقل والاقتباس من كتب سابقيهم ومعاصريهم، حيث يبيحون لأنفسهم الاستفادة المطلقة من تراث من قبلهم ولا يرون حرجاً في الأخذ منه بأي شكل من الأشكال، حتى ليبيح بعضهم لنفسه تفريغ كتاب أو كتب في كتابه دون أن يشير إلى ذلك بأدنى إشارة، ولا يجد أي غضاضة في ذلك، ولا يجد اعتراضاً من أحد من معاصريه أو لاحقيه، وهذا يدل على أن هذا الأمر مألوف وغير مستهجن. حتى جاء عصرنا الحاضر وظهرت معه منهجية محمودة يتواصى بها الباحثون وأرباب صناعة البحث والمناهج، رَسَمتْ للباحثين طريقاً ليسلكوه واضحَ المعالم، بيّن الحدود، وخَصّتْ التعامل مع كتب السابقين بمزيد من الاهتمام، حيث أباحتْ للباحثين الاستفادة مما خلّفه الأقدمون والمعاصرون بأي

شكل من أشكال الاستفادة، وذلك بشرطين: تحري الدقة التامة في كل ما ينقل. ونسبة ذلك إلى صاحبه.

ويصدق ما أشرت إليه من منهج السابقين على عامة علماء السلف، لكنهم بين مقل ومكثر. والذي ينظر في كتابنا هذا ويرى قلة الكتب التي اعتمد الطوفي عليها، سواء تلك التي صرح بأسمائها وهي في حدود خمسة عشر كتاباً، أم التي ذكر أسماء مؤلفيها فقط، وهي قرابة سبعة عشر كتاباً، يكاد يجزم بأن الطوفي يسير على سنن السابقين في الأخذ من المراجع دون نسبة، ولكني مع ذلك أتردد في الجزم بذلك؛ لأني قد اطلعت خلال صحبتي للطوفي على مزية فيه يقل وجودها في غيره، ألا وهي مقدرته العجيبة على التأليف وسرعته فيه واعتماده على ذاكرته ومحفوظاته دون الحاجة إلى المراجع، ويؤكد هذا كلام الذهبي الذي سبق أن أوردته في أكثر من موضع وذكر فيه أن الطوفي ألّف كتابه: (شرح مقامات الحريري) في مجلدين، من حفظه وليس عنده شيء من كتبه أيام كسرت رجله، ولذا فإني أرجح أن يكون أكثر عمله في كتاب (الصعقة الغضبية) إنما هو على هذا المنوال، بل إن ذلك يفسر عندي قلة أسماء المراجع والكتب التي صرح بالاستفادة منها، والأخذ عنها وأغلبها لم يرد له ذكر إلا في موضع واحد، وهذه الكتب: منها ما هو داخل في مجالنا وموضوعنا وهي كتب النحو واللغة وما يتصل بها. ومنها ما هو في موضوعات ومجالات أخرى كالتفسير والحديث والفقه والأصول وغيرها.

وسأسردها بإيجاز على حسب فئتيها اللتين أشرت إليهما قبل قليل:

* ١ - الفئة الأولى: الكتب التي صرح بأسمائها وهي:

١ - أمالي الزجاج. ٢ - الوقف والابتداء لابن الانباري. ٣ - درة الغواص

للحريري. ٤ - غريب الحديث للخطابي. ٥ - رياضة المتعلمين لأبي نعيم. ٦ - تنقيح الخطل في علم الجدل لأبي البقاء العكبري ٧ - صفة المفتي والمستفتي لابن حمدان. ٨ - الكفاية للخطيب البغدادي. ٩ - الرعاية الكبرى لابن حمدان. ١٠ - المحرر لمجد الدين ابن تيمية. ١١ - الموطأ للإمام مالك. ١٢ - الكافي لابن قدامة. ١٣ - الخلاف لغلام الخلال. ١٤ - النهاية. (ويبدو أن المراد: النهاية في شرح الهداية لابن المنجّى).

* ٢ - الفئة الثانية: الكتب التي لم يذكر أسماءها، ولكنه نقل آراء منسوبة إلى أصحابها، فتمكنت من العثور على هذه الآراء في كتبهم، ومن ذلك:

١ - كتاب سيبويه: فقد وجدت فيه الآراء التي نسبها الطوفي إلى سيبويه، والتي نسبها إلى الخليل. ٢ - كتاب العين للخليل. ٣ - الكامل للمبرد. ٤ - المقتضب للمبرد. ٥ - معاني القرآن للزجاج. ٦ - شرح اللمع للثمانيني (مخطوط). ٧ - شرح اللمع لابن برهان. ٨ - معجم مقاييس اللغة لابن فارس. ٩ - اللباب لأبي البقاء العكبري (مخطوط). ١٠ - الكافيه لابن الحاجب. ١١ - تفسير الطبري. ١٢ - الكشاف للزمخشري. ١٣ - المستصفى للغزالي. ١٤ - المغني لابن قدامة. ١٥ - مختصر الخرقي. ١٦ - الهداية لأبي الخطاب الكلوذاني.

بالإضافة إلى كتب الصحاح والسنن والمسانيد، وكتب القراءات.

ومع أني قد أرجعت آراء العلماء المذكورين إلى كتبهم فإني لا أملك الجزم بأن الطوفي قد نقل آراءهم عن كتبهم مباشرة، فربما يكون نقلها عن كتب أخرى لعلماء متأخرين قد ذكروها. ككتاب الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين فهو يجمع الآراء وينسبها لأصحابها، وقد ثبت لديّ في

عدد من الحواشي استفادة الطوفي من هذا الكتاب، مع أنه لم يذكره ولم يذكر صاحبه. ومثله: شرح المفصل لابن يعيش، فقد ثبت لدي أن الطوفي قد نقل منه دون أن يشير إليه أو إلى صاحبه وغيرهما كثير بلا شك. وهذان الكتابان وما ماثلهما يمكن أن يمثلا فئة ثالثة وهي فئة الكتب التي استفاد منها ولم يشر إليها ولا إلى أصحابها، لكني لا أملك الأدلة الموثقة على الكثير من ذلك، وإن كنت قد رصدت ما ظهر لي منها في الحواشي.

وهذا إيجاز سريع لما يصلح أن يندرج تحت عنوان: (مصادره) ولعل فهارس البحث تعطي مزيداً من التفاصيل.

* * *

سادساً: زمن تأليفه:

لم تصادفنا أي عقبة في إثبات صحة تسمية الكتاب، ونسبته، إلى مؤلفه.

أما تاريخ تأليفه فقد يحتاج منا إلى بعض الجهد لإثباته، وقد لا نصل فيه إلى نتيجة حاسمة قاطعة، لكنها ستكون على الأقل - بحول الله - راجحة وشبه قاطعة. والسبب في ذلك أن نسختي الكتاب الخطيتين ختمتا بعبارة مضطربة فيها نص على زمن تأليفه وهي قول الناسخ: «إنه رأى في نسخة المؤلف ما نصه: وفرغ منه تأليفاً وتعليقاً: سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي بين صلاتي الظهر والعصر تاسع جمادى الأولى سنة **خمس وعشرين وسبعمائة** بالمدرسة المستنصرية بمدينة السلام **ببغداد** حماها الله وسائر بلاد الإسلام».

ولاشك - من خلال ما لدينا من معلومات متواترة - في أن هذا التاريخ المذكور وهو (٧٢٥هـ) غير صحيح، لعدة أمور:

١ - أنه قد ثبت بإجماع مؤرخيه أنه قد توفي في رجب سنة ٧١٦هـ في مدينة

الخليل بفلسطين، أي قبل التاريخ المذكور بتسع سنوات. (وانظر الحديث عن وفاته). مما يؤكد أن هذا التاريخ فيه تحريف.

٢ - أنه ورد النص في هذه العبارة على أنه ألّفه بالمدرسة المستنصرية في مدينة بغداد. . وهذا نص صريح، واحتمال التحريف فيه بعيد؛ لأنه لا يوجد ما يعارضه؛ ولأن احتمال السهو والتحريف فيه أبعد من احتماله في التواريخ التي كثيراً ما تكون عرضة لذلك. وقد ثبت لدينا بإجماع مؤرخيه أنه غادر بغداد إلى دمشق سنة ٧٠٤هـ، ثم غادر دمشق إلى القاهرة سنة ٧٠٥هـ، ثم غادر القاهرة إلى قوص سنة ٧١١هـ أو ٧١٢هـ، ثم غادر قوص إلى مكة للحج سنة ٧١٤هـ فحج في عامه هذا وفي عام ٧١٥هـ، ثم غادرها إلى فلسطين ومات في الخليل سنة ٧١٦هـ ومعنى ذلك أنه لم يرجع إلى بغداد بعد خروجه منها سنة ٧٠٤هـ (وانظر الحديث عن رحلاته). ومادام قد ورد النص الواضح على أنه قد ألفه في بغداد وفي المدرسة المستنصرية بالذات فهذا معناه أنه ألّفه قبل سنة ٧٠٤هـ.

٣ - يؤكد ذلك أيضاً أن الطوفي قد أحال في كتابه: (شرح مختصر الروضة) الذي ألّفه سنة ٧٠٨هـ على كتابه هذا (الصعقة الغضبية) مما يؤكد أنه قد ألفه قبله، أي قبل سنة ٧٠٨هـ (وانظر الحديث عن الفقرة الأولى من هذا الفصل وهي: توثيق نسبته وتسميته) (وقبله الحديث عن شرح مختصر الروضة ضمن مؤلفاته).

بعد هذا أجد النفس تطمئن إلى أنه ألفه في بغداد، أي قبل سنة ٧٠٤هـ وعندما أعود إلى التاريخ المحرف المذكور في آخر المخطوطة وأحاول تصويبه

لايبدو لي احتمال أقرب من أن يكون التاريخ الصحيح هو: (٦٩٥هـ)[1] والله أعلم.

والناظر في كتاب الصعقة لا يجد في مضمونه أي نقول أو إحالات تعارض هذا الاستنتاج.

وإني - بعد هذا - أستغرب من الدكتور مصطفى زيد - وهو من هو في تحقيقه وتدقيقه وطول صحبته للطوفي - أن ينص في ص ١٠٤ من كتابه. على أن الطوفي قد ألّف كتاب الصعقة في (قوص) سنة ٧٠٥هـ؛ لأن الطوفي لم يدخل (قوص) قبل سنة ٧١١هـ بإجماع مؤرخيه، ولوجود النص الواضح في آخر النسخة على أنه ألفه في بغداد. أما اختيار سنة (٧٠٥هـ) فهو اختيار جيد؛ لأنه أقرب التواريخ إلى التاريخ المحرف وهو (٧٢٥هـ)، فما أقرب وأيسر تحريف (٧٠٥هـ) إلى (٧٢٥هـ)، ولكن يمنعنا من ترجيح هذا التاريخ النص على أنه ألفه في بغداد، والطوفي في هذا التاريخ بين دمشق والقاهرة. والله أعلم.

والأغرب - أيضاً - ما فعله الدكتور إبراهيم الأدكاوي/ في مقدمة تحقيقه لكتاب الصعقة (ص ٧٣) حيث رجح أن الطوفي وافته منيته قبل أن يكمل الكتاب، واستدل على ذلك بأنه قد كتب في آخر النسخة أن الطوفي ألفه سنة خمس عشرة وسبعمائة في المدرسة المستنصرية بمدينة السلام ببغداد. والغريب في الأمر أن الأستاذ الكريم اجتهد في تصويب التاريخ وتعديله من سنة ٧٢٥هـ إلى سنة ٧١٥هـ دون أن يشير إلى ذلك، مما يوهم القارئ بأن ما ذكره هو الموجود في المخطوط، وهو ليس هو في الواقع. وقد عمل الدكتور العمل

(١) انظر: شرح مختصر الروضة ١/ ١١٧ (بتحقيق الدكتور إبراهيم البراهيم).

نفسه مع هـذا التاريخ في آخر الكتاب (ص ٤٠٧)، إلا أنه هنـاك علق عليه في الحاشيـة مؤكـداً أنه خطأ وأن الصـواب مـا أثبته، ومع هـذا فإن التاريخ الـذي اختاره الدكتور ليس صحيحاً لعدة أمور:

١ - النص على أنه ألفه في بغداد، والطوفي في هـذا التاريخ بعيد عن بغداد، وهو في مكة للحج كما أجمع على ذلك مؤرخوه.

٢ - إحالتـه على كتـاب الصعقة في كتـاب شـرح مختصر الروضة الذي أُلِّفَ ـ بـلا ريب ـ في سنة ٧٠٨هـ كما نص على ذلك الطوفي (انظـر الحديث عنه في مؤلفاته).

* * *

* المبحث الثاني: وقفات بين يدي التحقيق:

(لـوصف المخطوطتين، وبيـان منهجي في التحقيق، وعرض نماذج مصـورة من المخطوطتين).

أولاً: وصف المخطوطتين:

توصلت بعـد بحث، واستعانة بـالمختصين من أرباب صناعة المخطـوطات إلى أنه لا يوجد لكتابنا (الصعقة الغضبية) سوى نسختين خطيتين هما:

١ - النسخة الأولى:

نسخـة دار الكتب المصرية في القـاهرة، وهي محفـوظة فيهـا تحت رقم (٢٢٨ مجاميع) لأنها ضمن مجموع هي أوله، ويليها فيـه كتاب: حلية الطراز في مسائل الألغـاز، للشيخ تقي الـدين الجراعي الحنبلي، ويليـه كتـاب: تـرتيب الآيـات الواقعـة في مغني اللبيب وذكر المواضع الـواقعة فيهـا، للصايغ. ويليـه كتاب: ترتيب الآيات الواقعة في شرح السيد الجرحـاني على المفتاح وبيان المواضع الواقعة فيها، للشيخ سري الدين أفندي.

وهـذه هي الكتب التي يتضمنها هـذا المجموع الـذي أوله كتـابنا (الصعقـة الغضبية)، ولم أطلـع على هذه الكتب وإنما أخـذت اسماءها من ورقـة الغلاف المصـورة ضمن نسخـة (الصعقـة) التي وصلتنـي. وقـد سـافـرت إلى القـاهـرة وحـاولت الاطـلاع على أصل المخطـوط فلم أتمكن؛ لأن خـزانة المخطـوطـات الأصلية مغلقة إلى أجل غير مسمى.

وتقع هـذه النسخـة في (٨٨) ورقــة، أي (١٧٦) صفحـة، في كل صفحـة (٢٩) سطراً، في كل سطر (١٢) كلمة تقريباً، وخطها مشرقي جيد. وناسخها هـو الشيخ محمـد بن أحمد بن علي البهوتي الحنبلي، الشهير بـالخلـوتي المصري، المتوفى سنة ١٠٨٨هـ (وقد ترجمتُ له في آخـر الكتاب عندما ورد اسمه هناك). ولم يـذكر تـاريخ نسخه لها، لكن تـاريخ وفـاته يبين أنها منسـوخة بـلا شك في القـرن الحادي عشر الذي عـاش فيه النـاسخ. وقـد ذكر أنـه نقلها من نسخـة كتبتْ في سنـة (٨٠٠هــ) بقلم الشيخ عبـد الباقي بن عمـر البغـدادي الحنبلي الأزجّي الشيبـاني. وأن عبد البـاقـي هذا قد نقل نسختـه هذه من نسخـةٍ كتبتْ بخط المؤلف الطوفي رحمه الله.

ونسختنا هـذه كاملـة جيدة واضحـة. وقد كتب على غـلافها اسـم الكتاب كامـلاً واضحاً هكذا: (كتاب الصعقـة الغضبية في الرد على منكري العـربية، تأليف العـلامـة الطـوفي الحنبلي رحمه الله). وهـذه النسخـة أقـدم من النسخـة الثانية، بل إن النسخة الثانية منقولـة عنها كما يبدو. لذلك فقد عولت كثيراً على هـذه النسخة نظـراً لقـدمها وأصـالتهـا ولكني لم أتخذها أصـلاً، وإنما انتهجت أسلــوب اختيــار الأفضل والمزج بين النسختين، بل إني أحيــانــاً أتــرك لفظ النسختين وأصـوب العبارة مـن عندي معتمـداً على قـرائن سـابقة أو لاحقـة أو

مـرجع آخـر (وسأفصل ذلك في منهج التحقيق) علماً بأن ذلك كلـه مـوضح في مواضعه في الحواشي. ولم يطلع الدكتور إبراهيم الإدكاوي على هذه النسخة عند تحقيقه للكتاب. وقد اطلع عليها الدكتور مصطفى زيد ووصفها في كتابه وصفاً جيداً. وقد رمزتُ لهذه النسخة بالحرف (أ).

٢ - النسخة الثانية:

نسخـة الخزانـة التيمـوريـة، ضمن دار الكتب المصريـة في القـاهـرة، وهي محفـوظـة فيها تحت رقم (٥١٥ نحـو تيمـور). وهي نسخـة حديثـة معـاصرة، نسخهـا محمد بن محمـد الباجـوري في أول شهـر ربيع الأول من عام ١٣٢٨هـ بتكليف من الأستاذ العـلامة أحمد تيمـور. وقد بقيت هذه النسخـة في مكتبته، ثم آلت مع مكتبتـه إلى دار الكتب المصريـة بعد وفـاتـه بـوصية منـه. ولا شك عندي في أن هذه النسخـة منقولة من النسخة السـابقة؛ لأنها تتفق معها في كل شيء، ولأن السابقة محفـوظة في دار الكتب المصرية فهي قريبـة من الأستاذ أحمد تيمـور وفي متنـاول يـده، فلعلـه اطلع عليهـا وأعجبتـه فأراد أن يـزيّن مكتبتـه الخاصة بنسخة منها فكلّف ناسخه الباجوري فنسخ هذه النسخة منها.

تقع هـذه النسخـة في (١٤٤) ورقـة، أي (٢٨٨) صفحـة، في كل صفحـة (٢١) سطراً، في كل سطر (٩) كلمات تقريباً، وخطها نسخ جيد. وهي نسخة كاملة جيـدة واضحة. وقد كتب على غلافها اسم الكتـاب بالنص الموجود على النسخة الأولى تمامـاً. وكتب تحته عبـارة: (لهذا الكتاب فهـرس بآخـره). وهو فهرس جيـد وضعه النـاسخ، وليس مـوجوداً في النسخـة الأولى. وتحت العبارة ترجمة للطـوفي من ذيل العبر للذهبي. وتحتها إشـارة إلى وجود ترجمة لـه أيضاً في كتـاب: جـلاء العينين، وكتـــاب: المنهج الأحمد. وعلى الجانب الأيسر بجـوار

العنوان ترجمة له من كتاب: شذرات الذهب. وفي أسفل الصفحة ختم كتب فيه: (وقف أحمد بن إسماعيل بن محمد تيمور). وهذه هي النسخة التي اعتمد عليها الدكتور إبراهيم الإدكاوي عند تحقيقه للكتاب. وقد رمزت لهذه النسخة بالحرف (ب).

* * *

ثانياً: منهجي في التحقيق:

عندما بدأت العمل في تحقيق هذا الكتاب وضعت أمام عيني هدفين:

الأول: الاهتمام بنصه في شكله الظاهر اهتماماً يخرجه على الصورة التي أرادها المؤلف، أو على نحو قريب منها.

الثاني: خدمة محتوى النص ومضمونه من شواهد وآراء ومسائل وأعلام وغريب ونحو ذلك. وفي سبيل الوصول إلى هذين الهدفين انتهجت كل سبيل نافع أراه موصلاً إليهما، على النحو التالي:

أولاً: في مجال العناية بالنص من حيث الشكل، قمت بما يلي:

١ - نسخت نسخة (أ) وقابلت عليها نسخة (ب)، وهما متفقتان في الغالب، فإذا اختلفتا اخترت ما في (أ) إلا أن يكون المعنى به لايستقيم أبداً فإني آخذ ما في (ب) وذلك نادرٌ، وأشير في الحاشية إلى ذلك كله، وعندما تزيد نسخة عن أخرى بكلمة أو عبارة أو أكثر، فإن كانت الزيادة في (أ) أثبتها وأشرت في الحاشية إلى عدم وجودها في (ب). وإن كانت الزيادة في (ب) أثبتها إن كان الكلام يحتاجها ولا يتم دونها، وإلا تركتها وأشرت إليها في الحاشية. وعندما تتفق النسختان على كلمة أو عبارة أرى أنها تفسد المعنى فإني أضع لها

البديل المناسب في نظري وأشير إلى الكلمة أو العبارة الأصلية في الحاشية، وهذا النوع كثير، يزيد على ثلاثمائة موضع وهو مدون في الحواشي وأرجو أن أكون قد وفقت في كل اجتهاداتي فيه، أما إن كان ما في النسختين لا يفسد المعنى ولكنه فيه بُعْدٌ أو ضَعْفٌ فإني أبقيه وأضع في الحاشية ما أرى أنه الأفضل والأولى. وإن ظهر لي أن في النسختين سقطاً لابد من إكماله، فإني أكمله من عندي بما أرى أنه الصواب وأضعه بين معقوفين؛ لأنه إضافة جديدة إلى النص.

٢ - اعتنيت بعلامات الترقيم قدر الطاقة، وميزت الجمل المعترضة وهي كثيرة، وجعلت الكلام يبدأ من أول السطر عندما يكون فكرة جديدة مستقلة أو أنواعاً أو شروطاً أو نحو ذلك مما يتضح المعنى ويحسن بجعله في أول السطر، وأكملت ذلك ببعض الخطوط أجعلها تحت بعض الجمل أو الكلمات عندما أرى أن الحاجة تدعو إليها بشدة.

٣ - وضعت عنوانات جانبية فوق بعض الفصول والمقاطع التي رأيت أنها تحتاج إليها لتمييزها عما قبلها أو ما بعدها، وذلك قليل، وقد ميزّتها عن العنوانات التي من عمل المؤلف بجعلها بين معقوفين، ليفهم من ذلك أنها دخيلة على النص.

٤ - اجتهدت كثيراً في الربط بين المسائل المتماثلة، وذلك بالإشارة إلى الصلة بينها في الحواشي؛ لأن المؤلف يعرض لبعض المسائل في موضعين متباعدين، وقد يحيل إلى أحدهما وقد لا يحيل، فالتزمت الإشارة إلى كل ما ظهر لي من ذلك.

٥ - ضبطت الكلمات الموهمة أو الغريبة بالشكل، وفسرت منها ما يحتاج إلى تفسير من معاجم اللغة وكتب الغريب. وبينت بعض مراجع الضمائر الموهمة.

٦- وضعت خطاً مائلاً هكذا (/) بين نهاية كل صفحة من صفحات المخطوط وبداية التي تليها، معتمداً صفحات نسخة (أ)، ووضعت أمام السطر الذي فيه هذا الخط المائل رقم صفحة المخطوط التي ابتدأتْ، وجعلته بين معقوفين هكذا [١/ ب] وذلك في الجانب الأيسر من الصفحة.

٧ - وضعت ثلاث نجوم في وسط السطر تفصل بين كل موضوع مستقل والموضوع الذي يليه.

٨ - بدأت كل باب جديد من أول صفحة جديدة، ولم أجعله يبدأ حيث انتهى سابقه في منتصف الصفحة أو عند نهايتها.

* * *

ثانياً: في مجال خدمة محتوى النص ومضمونه من شواهد وآراء ومسائل وأعلام ونحو ذلك، قمت بما يلي:

أ - بالنسبة للشواهد:

خدمت كل مجموعة من مجموعات الشواهد الأربع المعروفة، وهي:

القرآن الكريم، والحديث الشريف، والأمثال والأقوال، والشعر والرجز. خدمتها الخدمة التي تستحقها حسبما درج عليه المحققون، وذلك على النحو التالي:

المجموعة الأولى: شواهد القرآن الكريم، وقد انحصر عملي فيها فيما يلي:

١ - جعلت الآية بين قوسين خاصين تميّز بهما الآيات عادة.

٢ - ضبطت الآية بالشكل من المصحف.

٣ - بيّنتُ في الحاشية اسم السورة ورقمها ورقم الآية.

٤ – أكملت في الحاشية بعض الآيات التي وردت مبتورة.

٥ – خرّجتُ القراءات القرآنية التي عرض لها المؤلف، وأحلت عليها في كتب القراءات المعتبرة.

المجموعة الثانية: شواهد الحديث والأثر، وهي كثيرة جداً، وقد جعلت كل واحد منها بين قوسين معتادين، وضبطتها بالشكل حسب الحاجة، وفصّلت في الحاشية القول في تخريجها والحكم عليها من كتب الصحاح والسنن والمسانيد والجرح والتعديل وكتب التخريج الحديثة. وقد أخذ ذلك مني وقتاً وجهداً كبيرين.

المجموعة الثالثة: الأمثال والأقوال: وقد جعلت كل واحد منها بين قوسين وضبطت بالشكل ما يحتاج إلى ذلك، وخرّجتها في الحاشية من كتب الأمثال والأدب والنحو.

المجموعة الرابعة: شواهد الشعر والرجز: وقد حظيت بنصيب وافر من العناية تمثّل فيما يلي:

١ – جعلت لكل بيت رقماً متسلسلاً أمامه في الجهة اليمنى من الصفحة، وجعلت الرقم بين معقوفين [ ].

٢ – أثبت في المتن ما أورده المؤلف من البيت، سواء أكان كلمتين أم شطراً أم أكثر من ذلك، ثم قمت بإكمال الباقي في الحاشية.

٣ – ضبطت الأبيات بالشكل.

٤ – نسبت الأبيات غير المنسوبة لأصحابها، وتحققت من صحة نسبة المنسوب، وحققت القول فيما اختلف في نسبته.

٥ - عرفت بقائليها تعريفاً موجزاً.

٦ - شرحت بعض المعاني، وفسرت الغريب.

٧ - أشرت إلى بعض الروايات المهمة التي قد تؤثر في الشاهد.

٨ - بيّنت بحر كل بيت.

٩ - خرّجتُ الأبيات من دواوين أصحابها ومن كتب النحو المشهورة، ومن كتب شروح الشواهد ومن المجموعات الشعرية المعتبرة كالأصمعيات والمفضليات والحماسة ونحوها. وقد راعيت في ذلك التسلسل التاريخي.

* * *

ب - بالنسبة للآراء والمسائل النحوية:

ألفيتها تندرج تحت مجموعتين:

١ - المجموعة الأولى: الآراء التي نسبها لأصحابها.

٢ - المجموعة الثانية: الآراء التي أخذها دون نسبة.

فأما المجموعة الأولى: وهي الآراء والأقوال التي نسبها لأصحابها، فقد قمت فيها بما يلي:

١ - تخريجها من كتاب صاحبها إن كان له كتاب موجود، فإن لم أجدها فيه خرجتها من أقدم كتاب بعده أظفر بها فيه.

٢ -عند وجود الرأي أو القول في كتاب صاحبه أتحقق من مطابقته له وصحة النسبة والنقل عنه، وإذا وجدت خلاف ذلك أشرت إليه.

وأما المجموعة الثانية: وهي الآراء والأقوال التي أثبتها في كتابه دون نسبة، بطريقة توحي بأنها له، فهي كثيرة، وقد وفقني الله في العثور على بعضها في مظانها، وقد أشرت إلى ذلك في الحواشي.

* * *

ج - **بالنسبة للأعلام**: تضمن الكتاب عدة أنواع من الأعلام: منها: أعلام الأشخاص، وأسماء الأماكن والمدن، والقبائل، والطوائف، والكتب وغيرها. وقد عرفت بهذه الأعلام على اختلافها في الحواشي تعريفاً موجزاً في سطر أو سطرين أو أكثر على حسب الحاجة، وأحلت في ذلك على مصدر أو مصدرين، وركزت كثيراً على كتاب الأعلام للزركلي - مع أنه متأخر - لأنه يحيل القارئ إلى مراجع كثيرة ومهمة يصعب عليَّ إيرادها في الحواشي.

* * *

ثالثاً: نماذج مصورة من المخطوطتين:

سأكتفي في الصفحات الست التالية بإيراد ستة نماذج مصورة من النسختين تمثل ما يلي:

١ - صفحة الغلاف من نسخة (أ).

٢ - الصفحة الأولى من نسخة (أ).

٣ - الصفحة الأخيرة من نسخة (أ).

٤ - صفحة الغلاف من نسخة (ب).

٥ - الصفحة الأولى من نسخة (ب).

٦ - الصفحة الأخيرة من نسخة (ب).

وبتلك النماذج ينتهي الفصل الرابع من الدراسة، وبانتهائه تنتهي (الدراسة) وهي القسم الأول من البحث، ويليه القسم الثاني وهو: النص المحقق. والله الموفق.

* * *

obeikandl.com

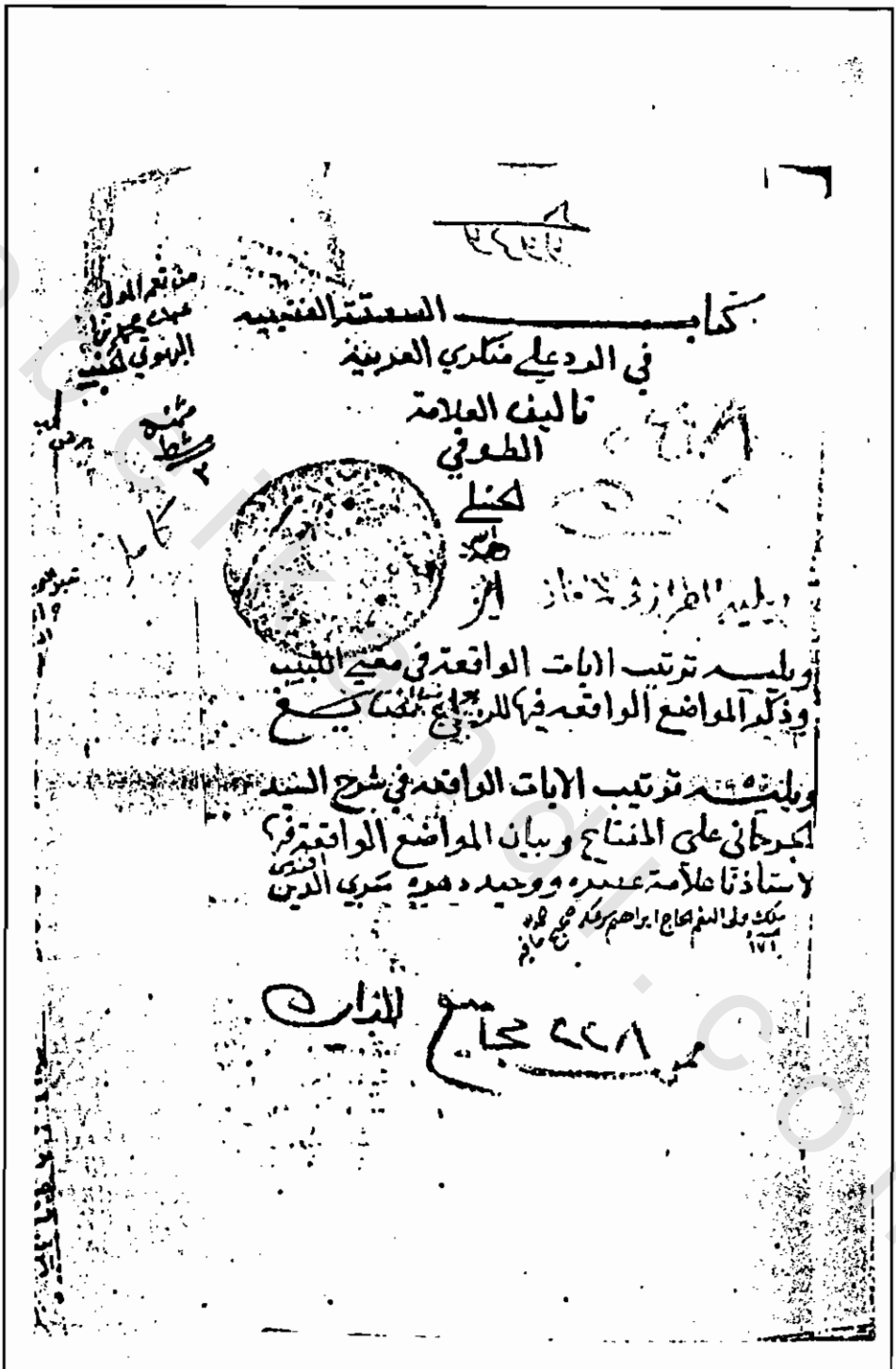
كتاب السعتة الفتيه
في الرد على منكري العربية
تاليف العلامة
الطوفي
لحنبلي
هدية
ويليه ترتيب الايات الواقعة في معجم اللبيب
وذكر المواضع الواقعة فيها للزجاج في مصنفاته
ويليه ترتيب الايات الواقعة في شرح السيد
الجرجاني على المفتاح وبيان المواضع الواقعة فيها
لاستاذنا علامة عصره ووحيد دهره سري الدين

صفحة الغلاف من نسخة (أ)

الصفحة الأولى من نسخة (أ)

الغير بالاضراب عن درهم خبره بالاضراب الى درهمين قوله
وان قال له هذا الدرهم بل هذان الدرهمان لزمه الثلاثة
وذلك لانه عرف المضرب عنه والمضرب اليه بالاشارة اليه
فتعلق حقه بالجنس لتعينه بالتعارف بخلاف قوله درهم
بل دينار لان ذلك منكر شايع فلم يتعين لشاعه وهذا
اخر ما اردنا ايراده من الباب الرابع من الكتاب ولولا الملل وكراهة
الاملال لكان في البسط مجال افكوا استقصينا المسايل الشرعية
المعتمدة على القواعد الفرعية لكانت مقدار ربع الفقه على ما تقرر
وكلن قد نبهنا بالحاضر على الغايب وبالشاهد على الشايب وعايذ
بالله من العار والمعايب لاحنين اليه في دار المعاد والمعايب
فالله لامره بالغ وعليه قاصد وهو خير معين وصاحب ولنفتتح
مبدا التوفيق آل الباب الخامس وللجنس وحق وصلى الله على سيدنا
محمد وعلى اله وصحبه وسلم واستدل باخر النسخة التي علقت
منها هذه النسخة ما نصه كتبت من نسخة علقت من خط المولف
رحمه الله تعالى لشيخ الاسلام علامة الانام مفتي العراقين وابي البار
الشيخ جلال الدين ابي الفتح نصر الله بن شرف الدين احمد بن محمد
المعروف البغدادي الحنبلي ادام الله نفعه للمسلمين العبد الفقير
الى الله تعالى عبد الباقي بن عبد الغني الحنبلي الاوحي الشيباني
وكان الفراغ من تعليقه يوم الجمعة الثالث والعشرين من شهر
ربيع الاول سنة ثمانماية عفا الله لكاتبه ولمن هو له ولمن قراه
ودعا له ولجميع المسلمين والحمد لرب العالمين وقال انه راى في
نسخة المولف ما نصه وقرء عليه ثانيا فاقر به وتعليقي سليمان بن عبد الله
المعروفي الحنبلي بن صلاتي الظهر والعصر تاسع جمادي الاولى سنة
خمس وعشرين وسبعماية بالمدرسة المستنصرية بمدينة السلام
بغداد حماها الله وساير بلاد الاسلام انه ملك قدوس سلام

وصلى الله على سيدنا محمد
وعلى اله الطاهرين
وصحابته
اجمعين
امين

obeikandl.com

الصفحة الأخيرة من نسخة (أ)

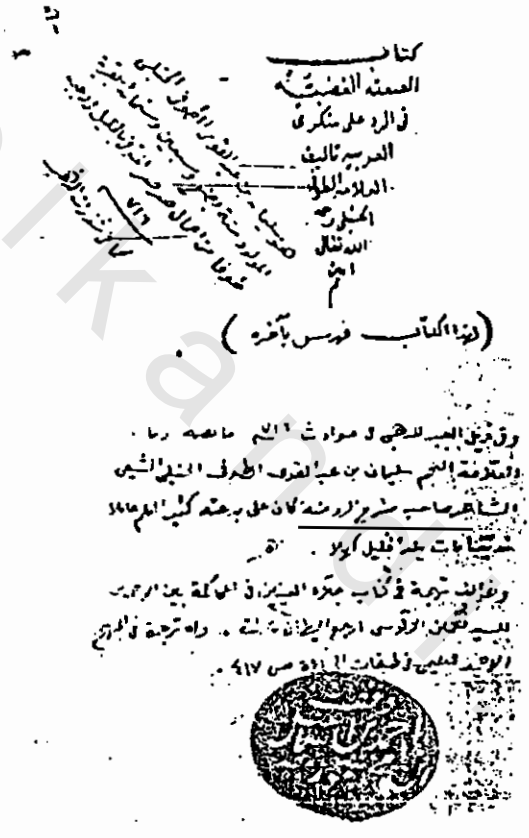

كتاب
الصعقة الغضبية
في الرد على منكري
العربية تأليف
العلامة المطلع
المجتهد
الله تعالى
آمين

(هذا الكتاب فرغ من تأليفه)

وفي ذيل العبد الذهبي في حوادث ١٢١٥ ما نصه رحمه الله تعالى
والعلامة النحوي لسان بن عبد الغرف الطرف المنبلي الشيخ
الشاعر صاحب شرح الرحبية كان على براعته كثير الهزل
خليعا ماجنا قليل الدين .

وقد ألف ترجمة في كتاب جزء العبد في الكلمة بين الرجوع
للعبد فليحرر . وراجع الخلاصة ترجمة في الدرر
الفريد فليحرر في طبقات ١٢ ج ٥ ص ٩١٧ .

صفحة الغلاف من نسخة (ب)

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر يا كريم

الحمد لله الذي علمنا الأدب، وجعلنا من صريح العرب، أحمده
على ما أولى ووهب، وأسأله ادراك نهاية السؤل والأرب،
وأستأمنه من الخوف والرهب، وأتخذه مولى ليوم يجثو الخلق
على الركب، وأشهد أن لا اله الا الله وحده لا شريك له شهادة
عبد سجد له واقترب، وتقرب اليه بما استطاع من القرب، وأشهد
أن محمدا عبده المنتخب، ورسوله المنتجب، صلى الله عليه وعلى
اله الكرام النجب، ما طلع طالع وغرب، وظعن ظاعن وأقرب
أما بعد فاني لما رأيت ان العلم لمن صحت فيه نيته، وصلحت
سريرته، علم منشور، ومتجر لا يبور، وكنز لا يعتريه
النفاد، وحرز واق، تحميه الأضداد، وهو جنة تحته انواع
وسقيه ذوات اتساع، وان اولى ما نصبت فيه نجائب الخواطر
وانضيت في تحصيله ركائب النواظر، واحرى ما تطلعت في
طلبه معقدات السباسب، وخيضت في تطلبه مدلهمات
الغياهب، علم اللسان الذي جعله الله تعالى برهان الانسان
وفضله به على سائر اصناف الحيوان، وان احقه بالتقديم
واجدره بما هجر فيه التهويم، معرفة علم العربية، والنظر في
اصطلاحاتها الأدبية، التي نزل على وفقها الكتاب، وورد
بها السنن والآداب، وهي الى علم الشريعة ابلغ الأسباب
وهو علم دونت بالتدريج اليه السنن والأخبار، وتظاهرت
بالثناء عليه متواترات الآثار، واجمع على فضله هداة

الصفحة الأولى من نسخة (ب)

ودعائها وبجميع المسلمين والحمد لله رب العالمين

وقال انه رأى في نسخة المؤلف ما نصه وفرغ منه

تأليفا وتعليقا سليمان بن عبد القوي الطوفي الحنبلي

بين صلاتي الظهر والعصر تاسع جمادى الأولى سنة

خمس وعشرين وسبعمائة بالمدرسة المستنصرية بمدينة

السلام ببغداد حماها الله وسائر بلاد الاسلام.

انه ملك قدير سلام

وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه

وسلم امين

امين

آمين

م

وقد وقع الفراغ من كتابة هذه النسخة في يوم السبت

أول يوم من شهر ربيع الأول سنة ١٢٧٨ الف ومائتين

وثمانية وعشرون على يد كاتبها العبد الفقير محمد بن محمد

الباجوري على طرف سعادة احمد بيك تيمور كان

الله له عونا ومعينا

في فعل الخيرات آمين

وصلى الله على سيدنا

محمد وعلى اله وصحبه

وسلم امين

امين

امين

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)

الصفحة الأخيرة من نسخة (ب)